الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

مشكلة الأمن الغذائي في ظل الاقتصاد الريعي في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة ونظم سياسية مقارنة.

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

مدحي صفاء فتحي بولعراس

أعضاء لجنة المناقشة:

- أستاذة لعجاني غنية رئيسا
- أستاذة برحو فافا سهيلة عضوا مناقشا
- أستاذ بولعراس فتحي مشرفا ومقررا

السنة الجامعية : 2023-2024

شكر وعرفان

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى أما بعد:

اتواجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذ الفاضل الدكتور فتحي بولعراس

قبوله الإشراف على هذا العمل.

كما أتواجه بتحية شكر وتقدير إلى كل من أمدنى بيد العون والمساعدة في إخراج هذه المذكرة في شكلها النهائي.

كما أخص شكر الجزيل إلى أصدقاء على دعمهم ومساندتهم ودعائهم لي بالنجاح والتوفيق.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

الإهـــــــــــــــــــــــــــداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين

وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي،

الى الذي زين أسمي بأجمل الألقاب، ومن دعمني بلا حدود

وأعطاني بلا مقابل إلى من علمني ان الدنيا كفاح وسلاحها العلم

والأخلاق، إلى داعمي الأول في مسيرتي وسندي وضلعي الذي

لا يميل، **والدي**

إلى من جعل لله الجنة تحت قدميها، واحتضنني قلبها قبل يديها

وسهلت لي الشدائد بدعائها: **والدتي**

إلى من بهم أكبر وعليهم ومن بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود

لها وإلى من عرفت معهم الحياة، **أخوتي وأخواتي**

لكل من كان عون وسند في هذه الطريق، لرفقاء السنين وأصحاب

الشدائد والأزمات أهديكم هذا الإنجاز راجيين من لله تعالى أن ينفعنا

بما علمنا وأن يعلمنا ما ينفعنا إلى **أصدقائي**

الملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على علاقة بين الاقتصاد الريعي والأمن الغذائي في الجزائر. حيث افترضت ان الأمن الغذائي هو المتغير تابع، يتأثر بشكل مباشر بالتطورات الحاصلة في الاقتصاد الريعي في الجزائر باعتباره المتغير المستقل.

يواجه الأمن الغذائي في الجزائر، مجموعة من تحديات نابعة من طبيعة الاقتصاد الريعي، القائم على الموارد الطبيعية كالنفط والغاز. حيث يتأثر بأسعار هذه الموارد في الأسواق الدولية ينعكس سلب على أوضاع الاقتصاد الكلي. وبالتالي على حياة الافراد داخل الدولة.

حيث استنتج ان الريع النفطي يشكل تهديد على الامن الغذائي، ذلك من خلال الاعتماد الكبير على عائدات النفط والغاز، يؤدي هذا الاعتماد إلى تقلبات في الميزانية العامة، مما يؤثر على القدرة على استيراد المواد الغذائية، في ظل ضعف المحلي بسبب قلة الاستثمار في القطاع الزراعي. مما يزيد من اتساع الفجوة الغذائية، واستمرار التبعية الغذائية للخارج.

من اجل تحقيق امن غذائي مستدام، يجب علينا تنويع الاقتصاد الوطني والاستثمار في الزراعة لتعزيز الإنتاج المحلي وهذا من اجل تعزيز امن غذائي مستدام وتقليل الاعتماد على الاقتصاد الريعي.

الكلمات المفتاحية: الامن الغذائي، الاقتصاد الريعي، التبعية الغذائية، الفجوة الغذائية.

Abstract

In this research, we aimed to understand the impact of the rentier economy on achieving food security in Algeria. We hypothesized that food security is a dependent variable, directly influenced by the developments in the rentier economy in Algeria, which is considered the independent variable.

Food security in Algeria faces a range of challenges stemming from the nature of the rentier economy, which is based on natural resources such as oil and gas. Any change in the prices of these resources in international markets negatively impacts the lives of individuals within the country.

We have concluded that oil rent poses a threat to food security, the heavy reliance on oil and gas revenues leads to fluctuations in the general budget. This affects the ability to import foodstuffs, especially in the context of weak local production due to the lack of investment in the agricultural sector. This increases the food gap and perpetuates food dependence on foreign sources.

To achieve sustainable food security, we must diversify the national economy and invest in agriculture to enhance local production. This will strengthen sustainable food security and reduce dependence on the rentier economy.

Keywords: Food Security, Rentier Economy, Food Dependency, Food Gap.

❖ قائمة الأشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
01	ظاهرة المرض الهولندي	16
02	الاستثمارات في الاقتصاد الجزائري خلال المخطط الثلاثي الاول	25
03	أنتاج المحروقات خلال الفترة (1962–1984).	34
04	تطور صادرات الجزائر خلال الفترة (2010–2019).	36
05	مكونات الايرادات العامة للجزائر خلال فترة (2010–2017)	37
06	نسبة الجباية البترولية نسبة الجباية العادية خلال فترة (2010–2017)	37
07	مكونات الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2010–2017)	38
08	تطور معدل النمو الاقتصادي 2005–2009	45
09	تطور معدل النمو الاقتصادي 2010–2013	47
10	تطور مؤشرات برنامج النمو 2016–2018	49
11	متطلبات الامن الغذائي حسب ما جاء في تعريف منظمة الأغذية والزراعية للأمم المتحدة	54

12	المجموعات الفرعية المكونة لمؤشر الامن الغذائي العام	57
13	المجموعات الفرعية المكونة لمؤشر FAO	58
14	مؤشر إنتاج الغذاء	67
15	متوسط قيمة إنتاج الغذاء	68
16	المساحة المخصصة لإنتاج الغذاء القيم	69
17	الناتج الإجمالي المحلي الفرد	71
18	عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية (بالملايين) معدل ثلاث سنوات في الفترة 2014–2020،	72
19	مقدار العجز الغذائي خلال الفترة 2014–2019	73
20	نسبة السكان الذي يستخدمون خدمات مياه الشرب والصرف الصحي الأساسية في الجزائر في الفترة 2011–2020	75
21	نسبة الاعتماد على واردات الحبوب بمعدل ثلاث سنوات في الفترة 2011–2018	77
22	مساحة الأراضي المجهزة بنظام الري خلال الفترة 2010–2019	78
23	تأثير تقلبات المناخ والجفاف على الإنتاج الوطني للحبوب في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط	82
24	تحويل المواد الوسيطة الزراعية الى وقود حيوي سائل	87
25	مساهمة الجزائر في الفجوة الغذائية خلال الفترة (2008–2016)	92
26	تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية في الإنتاج المحلي الإجمالي	104

27	تطور مساهمة نمو القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980–2013)	121
28	تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1980–2013)	122

❖ قائمة الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
01	الاستثمارات في الجزائر خلال فترة 1967–1977	27
02	تطور أسعار النفط خلال الفترة 1975–1984	29
03	تطور قيمة وخدمات الديوان في الجزائر بالمليار دولار خلال الفترة 1993 –1997	31
04	نصيب قطاع البترولي في الاستثمارات خلال فترة 1967–1977.	35
05	توزيع رخصة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004	42
06	توزيع الغلاف المالي لبرنامج التكميلي	44
07	موقع الجزائر ضمن مؤشر GFSI في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2021	65
08	اثار تغير المناخ والأمن الغذائي وأفقه الزمني	84
09	مساهمة الجزائر في قيمة الفجوة الغذائية	92
10	ترتيب الجزائر طبقا لهذا المؤشر خلال فترة 2010–2019	105
11	تطور مؤشر الديموقراطية في الجزائر خلال الفترة 2012–2019	107

المقدمة

مقدمة:

يُعد الأمن الغذائي من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في أي دولة. في الجزائر، يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز، مما يصنفه كاقتصاد ريعي. هذا الاعتماد على الموارد الطبيعية يعزز من تحديات تحقيق الأمن الغذائي في البلاد، خاصة في ظل التقلبات المستمرة في أسعار النفط على المستوى العالمي.

يعتمد الاقتصاد الريعي على العائدات النفطية لاستيراد المواد الغذائية، مما يجعل البلاد عرضة لتقلبات الأسواق العالمية والأزمات الاقتصادية. خاصة في ظل النمو السكاني المستمر وارتفاع الطلب المحلي على الغذاء، تواجه الجزائر تحديات كبيرة في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، اذ تعتبر قضية الامن الغذائي واحدة من أبرز التحديات التي تواجه الجزائر في الوقت الحالي. وعليه ومن خلال هذا السياق يمكننا طرح الاشكالية المركزية التالية: " **كيف يؤثر الاقتصاد الريعي على الامن الغذائي في الجزائر؟**

ووتفرع الاشكالية المركزية لمجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ❖ كيف تؤثر تقلبات اسعار النفط على الأمن الغذائي في الجزائر؟
- ❖ كيف يؤثر الاقتصاد الريعي على الانتاج الزراعي في الجزائر؟
- ❖ هل تساهم السياسات الحكومية الجزائرية في تحقيق الامن الغذائي؟

الفرضيات:

1- عدم استقرار سوق النفط والغاز العالمية يؤثر على مداخيل الدولة الجزائرية، ويؤدي للحد استثماراتها لضمان الامن الغذائي نتيجة اعتمادها على الاقتصاد الريعي.

2-كلما تزايدت نسبة الاعتماد على صادرات النفط والغاز كمصدر اساسي للاقتصاد كلما قل التركيز على تنمية القطاع الزراعي والجهود المبذولة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج الغذاء مما يعزز التبعية الغذائية نحو الخارج.

3-يمكن للسياسات الحكومية المتعلقة بتوجيه الإنفاق العام وتوجيه الاستثمارات في القطاع الزراعي ان تؤثر بشكل إيجابي على قدرة الدولة في تحقيق الأمن الغذائي.

❖ **اهمية الدراسة:**

اهمية العلمية:

يتيح هذا الموضوع مجالًا واسعًا للبحوث والدراسات الأكاديمية التي يمكن أن تساهم في تطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة تحديات الأمن الغذائي في الجزائر، مما يدعم عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي. بالتالي، تبرز أهمية هذا الموضوع في توفير فهم عميق للعوامل التي تؤثر على الأمن الغذائي في الجزائر، ووضع أسس قوية لتطوير سياسات واستراتيجيات فعالة لتحقيق الاستدامة والاستقرار الغذائي في البلاد.

اهمية العملية:

تناول موضوع تأثير الاقتصاد الريعي على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر له أهمية عملية كبيرة. فهو يساعد في توجيه السياسات الحكومية نحو تنويع الاقتصاد وتطوير القطاع الزراعي، مما يعزز الاستقرار الغذائي ويقلل الاعتماد على النفط والغاز. كما يساهم في تحسين استراتيجيات التخطيط الوطني، وتطوير الزراعة، وتشجيع الابتكار. بشكل عام، يسهم هذا الموضوع في تعزيز الاستدامة الاقتصادية والتنمية المستدامة، مما يؤدي إلى استقرار اقتصادي واجتماعي طويل الأمد.

❖ **اهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين الاقتصاد الريعي وتحقيق الامن الغذائي في الجزائر ومعرفة التأثير هذا الاقتصاد على الامن الغذائي حيث يشكل الاعتماد على الريع وجود تبعية غذائية للخارج. تهدف هذه الدراسة الى وضع حلول تساعد في التخلص من التبعية الغذائية وتحويل الاقتصاد نحو الاستدامة ومعرفة الفرص والتحديات المرتبطة بتحقيق الامن الغذائي وذلك من خلال تشجيع اعتماد على سياسات زراعية أكثر فاعلية التي تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا الحديثة بالاعتماد على الإنتاج المحلي وتطوير الوسائل الزراعة من اجل تحقيق الامن الغذائي.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

تعددت الأسباب التي جعلتني ادرس الموضوع حيث تمثلت في:

أ- **أسباب الموضوعية:**

- الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للموضوع حيث تعتبر مشكلة الأمن الغذائي من القضايا الحيوية التي تؤثر على المجتمع، ومن خلال تقديم حلول نسيبة، يمكن أن تساهم في تحسين الوضع الحالي وإبراز وزيادة الوعي بمشكلة الأمن الغذائي.
- نقص الأبحاث حول الموضوع خاصة من جانب السياسات العامة.

ب – **أسباب الذاتية:**

- الميول الشخصي للتعرف على الموضوع.
- اهتمام الذاتي بدراسة موضوع الامن الغذائي باعتباره موضوع الساعة على الساحة العالمية ومحور اهتمام الباحثين والساسة وفئات المجتمع عموما.
- الطموح لتقديم عمل بحثي يساهم في تحسين الوضع الحالي وزيادة الوعي بمشكلة الأمن الغذائي.

❖ **الإطار الزماني والمكاني للدراسة:**

تنقسم الدراسة إلى إطار زماني ومكاني يمكن تحديدهما من خلال ما يلي:

- الإطار الزماني: ركزت الدراسة على المرحلة الممتدة ما بين 2000 و2022، وهي الفترة التي اعقبت انتخاب الجزائر رئيسا جديا، ومعه تبني سياسات غذائية جديدة تستهدف التقليل من التبعية الغذائية نحو الخارج، ولكن ذلك لايعني عدم العودة لفترات زمنية سابقة بغيتة مقارنة هذه المرحلة بسابقتها.

❖ الإطار المكاني: ركزت دراستنا هذه على دولة. الجزائر وحدودها الجغرافية المعروفة كمجال مكاني.

❖ **الدراسات السابقة:**

نظرا لحداثة الموضوع نوعا ما ونقص الدراسات السابقة التي تدرس العلاقة النظرية بين الاقتصاد الريعي والأمن الغذائي، هناك أبحاث ودراسات تقترب إلى موضوع دراستنا أو تطرقت إلى أحد متغيرات دراستنا والتي نجد منها:

- Hussein Madhavi '' ,**The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran ", in: M.A. Cook, ed ,.Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day**) London: Oxford University Press, 1970.

حسين مهدوي: حسين مهدوي: الدولة الريعية صدر سنة 1970 وهو أول من استخدم مصطلح الدولة الريعية في وصفة للتنمية السياسية والاقتصادية لدول الشرق الأوسط وإيران، وحاول من خلال هذا الكتاب إبراز دور الدولة الريعية وخصائصها.

والتنمية القائمة على تصدير الموارد الطبيعية، حيث أكد حسين مهدوي أن توظيف الريع سياسيا يعمل على إخراج السكان من الحيز السياسي، وتراجع في مستويات الديمقراطية، ما ينتج لنا مجتمع ريعي استهلاكي غير منتج.

ورغم أهمية هذه الدراسة إلا أن حسين مهدوي في كتابه لم يربط بين الريع ورفاهية الأفراد داخل الدولة.

- مجالدي علي، مخاطر الاقتصاد الريعي على الأمن الانساني للدول دراسة حالة الجزائر، أطروحة لشهادة الدكتورة العلوم السياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 03, 2018-2019:

تناولت الدراسة تأثير الاقتصاد الريعي على الأمن الإنساني في الجزائر، موضحًا كيف يؤدي الاعتماد على الموارد الطبيعية كالنفط والغاز إلى مخاطر وتحديات تشمل تذبذب الأسعار في الأسواق الدولية وتأثيرها السلبي على الاقتصاد وحياة الأفراد. تطرقت الدراسة إلى مشكلات الفساد السياسي والمالي، والتوزيع غير العادل للثروة، وانتشار البطالة، مما يساهم في تدهور الأمن الوظيفي والمعيشي. كما يشير إلى تأثير تراجع أسعار النفط على تمويل الدولة وتفاقم الأوضاع الاقتصادية. وأخيرًا، يبرز أهمية تعزيز الحكم الرشيد واستغلال الثروات بشكل فعّال لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الأمن الإنساني. حيث ان الدراسة توصلت الى أدى الاعتماد على الريع النفطي والغازي في الاقتصاد الجزائري، إلى كبح تطور بقية القطاعات، وإلى بروز أزمات اقتصادية معقدة، خاصة خلال فترات تراجع أسعار النفط والغاز في الأسواق الدولية.

- بعموش مصطفى، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة والنظم المقارنة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2022-2023:

تناولت هذه الدراسة مدى مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والمعوقات التي تؤثر على قدرته في تحقيق الأمن الغذائي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الصناعات الغذائية تلعب دورا مهما في تحقيق

الأمن الغذائي غير أن مساهمة هذا الفرع بالجزائر في تغطية الاحتياجات الغذائية تبقى جد محدودة.

❖ **الإطار المنهجي:**

1-**مناهج الدراسة:** لإبراز أبعاد دراستنا يهدف تشخيص الموضوع الذي قمنا بدراسته، تم الاعتماد على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي:** يركز هذا المنهج على الوصف الدقيق للظاهرة للحصول على نتائج علمية بطريقة موضوعية، وقد تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال وصف أهم العناصر الاساسية للاقتصاد الريعي والأمن الغذائي. وتحليل نتائج مؤشراتهما في الجزائر والتي تطرقنا إليها خلال الفصول الدراسة.
- **المنهج التاريخي:** اعتمدت على هذا المنهج في دراستنا من خلال التطرق الى تطور الاقتصاد الجزائري وكذا تطور الامن الغذائي في الجزائر بدايت من بعد الاستقلال وصول الى سنة 2020.
- **منهج دراسة حالة:** اعتمد هذا المنهج لدراسة حالة الجزائر، من خلال التطرق لأوضاع الاقتصاد الجزائري في فترات زمنية متتالية، ووضعية الامن الغذائي فيها.

2-**إقترا بات الدراسة:** ركزنا في دارستنا على عدة جوانب، وذلك بهدف تحليل الموضوع محل الدراسة، والعمل على دراسته:

- **اقتراب الاقتصاد السياسي:** هو اقتراب يدرس الارتباط بين علم السياسة وعلم الاقتصاد، ونظر للظاهرة السياسية من منظور اقتصادي أو النظر للظاهرة الاقتصادية من منظور سياسي، حيث لا يمكن عزل الظاهرة السياسية عن الأبعاد الأخرى الاقتصادية، وعليه يركز هذا الاقتراب على العامل الاقتصادي ودوره في العملية السياسية.

تم توظيف هذا الاقتراب لدراسة وتحليل مختلف العوامل المؤثرة في الاقتصاد الريعي والأمن الغذائي وكذلك التحديات التي تشكلها كل منهما.

- **اقتراب التبعية:** تعتبر نظرية التبعية انعكاسا لتطور اقتراب الاقتصاد السياسي، والتي تفسر العلاقة بين اقتصاديين أحدها متقدم والآخر نامي بحيث يتوسع الاقتصاد المتقدم على حساب الاقتصاد النامي، والذي يبق تابعا لتطور الأول. تم استخدام هذه النظرية، من خلال دراسة كيف تعتمد الجزائر على الإيرادات الناتجة عن تصدير النفط والغاز وكيف تعتمد على استيراد المواد الغذائية من اجل فهم العلاقات الاقتصادية الدولية كيفية تأثيرها على الأمن الغذائي في الجزائر.
- **نظرية الدولة الريعية:** هي نظرية تشرح كيف تعتمد الدول على الإيرادات الناتجة عن بيع الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز، وكيف تؤثر هذه الإيرادات على هيكل الاقتصاد والسياسة في هذه الدول. تم الاعتماد على هذه النظرية في فهم علاقة تأثير الاعتماد على الإيرادات الريعية على الأمن الغذائي في الجزائر.

❖ **تحديد المفاهيم:**

- **الاقتصاد الريعي:** هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للريع وهذا المصدر غالبا ما يكون مصدرا طبيعيا ليس بحاجة إلى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية، بحيث تستحوذ الدولة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه وتوزيعه.[1]

[1] يحي مخالدي، "الجزائر: بين اقتصاد الريع والرغبة في التنويع"، ***مجلة المالية والأسواق***، م08، ع 02،(2021)، ص 227.

- **الدولة الريعية:** انها تلك الدولة التي تعيش على عائدات من خارج، اما من بيع مادة خام او من تقديم خدمات استراتيجية او من ضرائب على التحولات من الخارج.[2]
- **التبعية الغذائية:** هي عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي وتكون مرغمة على استيراده من الخارج.
- **الأمن الغذائي:** يعني مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة، خلال عمليات إنتاج، تصنيع، تخزين، توزيع إعداد الغذاء، لضمان أن يكون الغذاء آمنا موثوقا به صحيا وملائما للاستهلاك الانساني . يتعلق أمن الغذائي هنا بكل المراحل الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك النهائي[3] .
- **الفجوة الغذائية:** يشير هذا المفهوم إلى الفارق بين كمية الإنتاج الوطني من السلع الغذائية والكمية المستوردة من خلال الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي، وذلك وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من سعرات حرارية وبروتينات.[4]

❖ **صعوبات الدراسة:**

- قلة المراجع
- عدم توفر الإحصائيات الأخيرة الخاصة بالدراسة، مع تضارب بعض هذه الاحصائيات بين وزارة الفلاحة والمواقع الاحصائيات العالمية.

---

[2] صبري زاير السعدي، ***التجربة الاقتصادية في العراق الحديث***، (بغداد: دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الاولى، 2009،) ص43.

[3] بعموش مصطفى، ***الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر***، مذكرة ماستر (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: تخصص السياسات العامة والنظم المقارنة، 2023/2022)، ص11

[4] صادق نور الدين هنى، ***برامج تطوير الزراعة في الجنوب وإسهامها في تحقيق الأمن الغذائي 2014/2000***، مذكرة ماستر، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: قسم السياسة العامة والنظم المقارنة، 2011-2012)، ص57.

- عدم توفر مراجع تخص الحالة الجزائر.

❖ **هيكلة الدراسة:** ينقسم هذا البحث الى ثلاثة فصول، وهي كالتالي:

الفصل الاول: بعنوان " ملامح الاقتصاد الريعي في الجزائر" والذي يتكون من مبحثين في كل مبحث ثلاثة مطالب، تطرقتا في المبحث الاول الي النظريات المفسرة للريع، في المبحث الثاني تطرقت الى التطور السياق التاريخي للاقتصاد الجزائري، وإلى اهم مظاهر الاقتصاد الريعي في الجزائر في الاخير تطرقت الى اهم الاصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر

الفصل الثاني: عالجنا في هذا الفصل واقع الامن الغذائي في الجزائر حيث تطرقت في المبحث الاول الى مؤشرات قياس الامن الغذائي وسياق التاريخي الذي تطور فيه في الجزائر وصول التي تحليل واقع الامن الغذائي في الجزائر اعتمد على مؤشرات قياس الامن الغذائي . اما بالنسبة للمبحث الثاني فقد تعرضنا الى اهم العوامل التي تؤثر على الامن الغذائي في الجزائر وتشكل عائق في طريق تحقيقه.

الفصل الثالث: تطرقنا في هذا الفصل الى التداعيات الاقتصاد الريعي على تحقيق الامن الغذائي كيف يؤثر على تحقيقه من عدة جوانب مختلفة هذا في المبحث الاول، اما بالنسبة للمبحث الثاني فقد تطرقنا الى التحديات التي يشكلها الامن الغذائي في الجزائر كما تطرقتا الي بعض السياسات التنويع الاقتصادي وكذلك الى سبل تحقيق الامن الغذائي في الجزائر.

الفصل الأول:

ملامح الاقتصاد

الريعي في الجزائر

تمهيد:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات في اقتصادها، حيث يشكل النفط والغاز مصدرا رئيسيا لدخل الوطني يعتبر هذا النمط الاقتصادي المعروف باسم اقتصاد الريعي سم مميزة للاقتصاد الجزائري.

وفي هذا السياق، سنستعرض في الفصل الأول النظريات المفسرة للاقتصاد الريعي لفهم ومعرفة الجذور التاريخية لهذا ولاقتصاد. تم نتطرق في المبحث الثاني لطبيعة الاقتصاد الجزائري، بداية من مرحلة الاشتراكية وصولا الى الفترة الراهنة، ونحلل مظاهر الاقتصاد الريعي في الجزائر في الأخير سوق نتطرق الى اهم الإصلاحات الاقتصادية التي وضعتها الجزائر من اجل التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

المبحث الأول: النظريات المفسرة للريع .

تعد النظريات المفسرة للريع حديثة وهذا لعدة أسباب، حيث ان في السبعينات من القرن الماضي شهدت العديد من البلدان طفرة نفطية، مما أدى الى تدفق الريع النفطي بشكل كبير على البلدان المنتجة للنفط وهذا مجعل النقاش يعود مجددا حول هذه القضية .

حيث سنتناول في هذا المبحث اهم ثلاث نظريات المفسرة للاقتصاد الريعي؛ سوف نتطرق في المطلب الأول الى النظرية الدولة الريعية والتي تعتبر اول مقاربة فسرت هذه الظاهرة ثم في المبحث الثاني سوف نتعرف على النظرية الثانية وهي نظرية المرض الهولندي وفي المبحث الثالث نتطرق الى نظرية لعنة الموارد الطبيعية.

المطلب الأول: نظرية الدولة الريعية :

تعتبر أحد اهم النظريات المفسرة للريع، حيث أنها أول نظرية في الاقتصاد السياسي، تركز على الدول التي تعتمد بشكل كبير على الريع، حيث تفسر تفترض هذه النظرية ان الدولة نظرا الاستلام لهذا الدخل الخارجي وتوزيعها على المجتمع، نجدها نفسها غير مضطرة لفرض ضرائب على مواطنيها مما يعني عدم الحاجة الى تقديم تنازلات سياسية[1]

يعد حسين مهداوي•، اول من أسس النظرية الدولة الريعية ، في التسعينات القرن الماضي تم قبولها كأول باحث وضع أساسيات كمصطلح ومفهوم، وذلك من خلال مقالة له سنة 1970 تتحدث عن إيران ما قبل الثور في ستينيات القرن العشرين فسرت الأوضاع الاقتصادية والسياسية.

حيث عرفها: " على انها تلك الدولة التي تعيش على عائدات من خارج، اما من بيع مادة خام او من تقديم خدمات استراتيجية او من ضرائب على التحولات من الخارج[2] "

ومن خلال تعريف حسين مهداوي نستنتج ان الدولة الريعية هي التي تعتمد على لدخل لا يكون عن طريق الإنتاج

ومقاربة المهداوي تعتمد على مسلمتين أساسيتين:

1. المسلمة الأولى تعيد بان الدولة الريعية لا تحصل على مواردها من ضرائب التي فرضها على مواطنيها وبالتالي فهي لا تخضع على المحاسبة فتصبح، مستقلة سياسيا انطلاقا من استقلالها الضريبي.

[1] Matthew gray. A **theory of «later rentiers » in the araba state of the gulf**, (Qatar: center for international and regional studies,2011), p01

•حسين مهداي: عالم اقتصاد ايراني هو من وضع أسس لي نظرية الدولة الريعية سنة 1970.

[2] صبري زاير السعدي، ***التجربة الاقتصادية في العراق الحديث***، (العراق: دار المدى للثقافة والنشر، ط1،2009) ص43.

2. المسلمة الثانية فتفيد ان هذه الدولة تعتمد سياسات التوزيعية بدلا من السياسات الإنتاجية التي تودي في النهاية الامر الى اخراج السكان من الحيز السياسي وبالتالي من نطاق المطالبة بالديمقراطية[1] .

ونستنتج من مقاربة مهداوي انه اعتبر ان الدخل بوصفه ريعا خارجيا تتقاضاه هذه البلدان بواسطة تأجير أراضيها الى الشركات وهي ريع خارجي غير مكتسب وله يتولد من المعاملات الإنتاجية الاقتصاد الوطني وحيث ان هذه الريع ليس بضرورة مرتبط بالمحروقات مثلا: في النهاية القرن السادس عشر اسبانيا كانت تعتمد على معاشها على الذهب والفضة الأميركتين وذلك الاعتماد ها على الفكر المركن يتلى• .

وقد مرت نظرية الدولة الريعية بمرحلتين أساسيتين هما:

1. النظرية الدولة الريعية الكلاسيكية.
2. النظرية الدولة ما بعد الريعية.

[11]Hussein Mahdavi '' ,**The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran ", in: M.A. Cook, ed ,.Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day**) London: Oxford University Press, 1970.p428

•• **الفكر المركنتيلي** او التجاري فقد ظهر في أوروبا في نهاية القرن الخامس عشر وحتى أوائل القرن الثامن عشر وحيت يقوم على فكرتين أساسيتين:

1. ان الدولة القوية هي الدولة التي تتوفر لديها معادن ثمينة تتمثل في ذهب والفضة بمعنى وجود علاقة طردية بين القوة وما تملك الدولة من معادن
2. ينصب اهتمام الدولة على تطوير الاقتصاد وذلك من خلال تشجيع الصناعات المحلية لضمان القدرة المنافسة الخارجية وضمان جودة الأسواق واستمراريتها.

حيث ركزت اسبانيا على جمع الذهب والفضة لتقوية الدولة مما جعلها في تلك فترة تشكل ريع، برغم ان الفكر التجاري لم يتناول مفهوم الريع بشكل واضح الا اه اوضحه مضمونه خلال تركيزه على تجميع المعادن النفيسة واعتباره عنصر أساسي لاقتصاد دون الإنتاج

1 نظرية الدولة الريعية الكلاسيكية:

قامت على أفكار التي جاء بها حسين مهداوي ، ان ذكر مصطلح الريع في مقالته سنة 1970، اكتسب بعد ذلك شهرة واسعة في الادبيات المتعلقة بالدول العربية خاصة النفطية منها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وقدم المؤيدون الأوائل للنظرية مثلا حازم الببلاوي وجياموكو لوسياني على وجه الخصوص [1]. حيث ام حازم الببلاوي يرى ان ظاهرة الريع تشهدها جميع جوانب الحياة في الدولة التي يتغلب فيها الريع على الإنتاج والعمل.

كما يعتقدون ان الدولة التي تستفيد من ثروات الطبيعية مثل النفط والغاز تعتم على دخلها من الخراج بدلا من الاعتماد على الدخل المحلي مما يؤدى الى تجاوز الحاجة للتأييد شعبي والشرعية المحلية، وتقدم النظرية حجة بان هذا النظام يؤدي الى غياب الديمقراطية وظهور الهياكل قمعية لتثبيت السلطة.[2]

وقد حدد كل من الببلاوي وليوسياني 3شروط إذا توفرت تكون بصدد دولة ريعية:

1-بروز اقتصاد ريعي: حيث يوفر موارد مالية تساهم في توليد ريع داخلي على مستوى الدولة وهذا بعد ان يعتمد الاقتصاد على الريع الخارجي بصفة كبيرة

2-ان عدد قليل من المواطنين او السكان يساهمون في توليد الريع، والغالبية يوظفون في إعادة توزيعه او الاستفادة منه.

3- الحكومة عي المستفيد والمسيطر على الريع الخارجي ن أي ان هناك قلة تسيطر على الريع وتتحكم فيه، وبالتالي تسيطر هذه القلة على الحكم .

وهذه الشروط حسب جيا كومو لوسياني، إن نميز بين الدولة المنتجة والدولة التوزيعية[3]

---

[1] صالح ياسر، ***النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة حالة العراق***، (بغداد: مؤسسة فريدريش إيبريت 2015) ص 05-06

[2]. Hazem Babalawo, Giacomo. Luciana ،**The Rentier State** ،Routledge 1987 ،p49

[3] Hazem Babalawo, **The Rentier State in the Arab World**, Arab Studies Quarterly ،Pluto Journals Vol. 9, No. 4, p385.

يرى حازم الببلاوي ان العلاقات الاجتماعية داخل الدولة الريعية تقوم على التراث القبلي ،حيث انها تعزز من خلال التوزيع المنافع والمنح من الدولة وذلك من اجل شراء الولاء والشرعية، وكما يوسع المفهوم لي يصل ان الريع يؤثر على الثقافة وذلك من خلال انتاج نمط ثقافي الذي يكسر الارتباط بين العمل والمكافأة حيث تصلح المكافأة كسبا غير متوقع بدلا من نتيجة طبيعية للعمل الشاق، مما يؤدي الى عدم ضمان المكافأة وتحولها الى امر انتهازي. [1]

ونستنتج منه ان نظرية الدولة الريعية في البداية ذات بعد اقتصادي لي تصبح بعد ذلك ذات ابعاد ثقافية وسياسية ، ما يميز هذه الدول كونها تنتج حكومة كبيرة بنفقات وموازنة ضخمة لحكومة قدرات مالية غير قائمة على جابية الضرائب. بل ان هذه الدول تقوم بتحصيل الريع ثم تقوم بتوزيع الامتيازات والمشاريع وتقوم بمشاريع ومناقصات ووكالات تستفيد منها النخبة المرتبط والموالية وبالدولة سواء كان هذا الولاء نمط سياسي او عشائري او كليهما، وذلك من اجل تامين الحكم وتجديده[2] .

2 نظرية الدولة ما بعد الريعية:

بعد مضي40سنة على ظهور نظرية الدولة الريعية، اعتبر الباحثون ضرورة تحديثها نظرا لتغيرات عديدة في السياق العالمي بما في ذلك الثورة المعلوماتية والتكنولوجية والطفرة النفطية الثالثة[3] إضافة الى الازمة المالية العالمية والانتفاضات العربية وضغوط العولمة، والمجتمع الداخلي وصعود تيارات الإسلام السياسي في المنطقة العربية.[4]

---

[1] محمد عز العرب، "الدولة الريعية "، ***دورية شهرية مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة***، المركز الدولي للدراسات المستقبلية ولإستراتيجية، ع65، ،(2010) ص 11.

[2] أديب نعمة، ***الدولة الغنائمية والربيع العربي***،(بيروت دار الفارابي ،2014)،، ص94

طفرة النفطية الثالثة: تشير الى زيادة كبيرة في انتاج وأسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نتيجة لتطور تكنولوجيا استخراج النفط والطلب المتزايد عليه من الدول الصناعية، مما أدى الى تحولات اقتصادية هامة على مستوى الاقتصاد العاملي.

[4]أديب نعمة، ***مرجع سابق*** ، ص .94

رغم ان النظرية الدولة الريعية فسرت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعديد من الدول حيث يشر عدد كبير من الادبيات الى وجود علاقة مفترضة بين وفرة الموارد والأداء الاقتصادي الضعيف، حيث تظهر البلدان الوفيرة بالموارد نموا اقل من تلك التي تفتقر الى تلك الموارد، يعتبر السجل التاريخي للبلدان الافريقية الوفيرة بالموارد، مثل نيجيريا دليلا على تأثير الموارد الطبيعة في زعزعة الاستقرار، مما ينتج عنه انخفاض النشاط التجاري وزيادة الصراعات وعدم المساواة.

تعد تيري لينك كارل•، من بين الذين ساهم في دعم فكرة الدولة الريعية مقابل الانتقادات حيث يشرح في كتابه" مفارقة الوفرة "كيف ساهمت التنمية الاقتصادية والسياسية السلبية في فنزويلا. رغم الهيمنة المستمرة لنموذج" لعنة الموارد " على مدى العقود الماضية، الا ان بعض المحللين يؤكدون ان بعض البلدان قد استطاعت إدارة ثرواتها بشكل فعال لتحقيق التنمية والاستقرار. على سبيل المثال، يستشهد بأداء كندا وحتى بوتسوانا كأمثلة على دول تمكنت من تحقيق نجاح اقتصادي مع استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام وفعال.

وهنا تبرز فكرة استخدام الموارد الطبيعية يمكن ان تكون لها إثر إيجابية على البلدان وهذا يكون حسب ادارتها وتوجيه العائدات الإنتاجية عنها نحو تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار السياسي وهو متعارض مع طبيعة[1] .

وهذا ما سعى أنصار هذا الاتجاه الى فهم كيف استخدم الإيرادات الريعية بشكال فعال نحو تحقيق التنمية داخل الدول الريعية حيث ايد هذا الطرح كل من كريستال و Davidsonمن خلال الإجابة عن السؤال أساسي مفاده: كيف تم استخدام الإرادات الريعية داخل الدولة؟

• **تيري لينك كارل**: هي باحثة وأستاذة أمريكية في العلوم السياسة والدراسات الدولية والإقليمية في جامعة ستانفورد، وهي معروفة بأبحاثها حول الدول الريعية والعلاقات الدولية والنفط والسياسية، من أهم كتبها "**مفارقة الوفرة: الطفرات النفطية والدول البترولية** "، حيث تشكل ابحاثها اهم الأدبيات في الموضوع، كم تعد أحد اهم الباحثين في دراسة العلاقة بين الموارد الطبيعية والسياسة في الساحة الاكاديمية.

[1] Anais ozyavus and Dorothée Schmid **Persistence and Evolutions of the Rentier State Model in Gulf Countries**. IFRI FRQNCE APRIL 2015. P 11.

برغم من انها حاولت ان تقدم نظرة إيجابية حول الدول التي تعتمد على الريع وأنها حققت نوع من التنمية هذا يخص مثلا دول الخليج على سبيل المثال غير ان سلبيات الدولة الريعية تبقى لأنها تنتج نموذج من المجتمع الاستهلاكي غير منتج .

المطلب الثاني: نظرية المرض الهولندي .

ظهر مصطلح "المرض الهولندي " في عام 1977، عنما أشارت مجلة the Economist الى الوضع المتناقض للاقتصاد الهولندي. مع ارتفاع أسعار النفط والغاز بشكل حاد في سبعينات القرن العشرين وزيادة عائدات تصدير الغاز، عانى الاقتصاد الهولندي من سلسلة من الاعراض: كانت العملة ترتفع بسرعة، وكانت صادرات المنتجات غير الطاقة تنخفض .

يعرفها صندوق النقد الدولي IMF: "يعرف المرض الهولندي بانه مجموعة من الاثار الاقتصادية الكلية السلبية التي تنشا من حدوث زيادة كبيرة من الانفاق الممول باردات النفط والغاز، فاذا كان الانفاق موجها أساسا الى سلع منتجة محليا، يمكن ان ترتفع السلع المحلية وترتفع قيمة سعر الصرف، ويمكن ان يؤدي ذلك الى تحول راس المال والعمالة الى انتاج سلع غير تبادلية والى تآكل القدرة التنافسية للاقتصاد غير الرسمي ".[1]

الشكل رقم (01): ظاهرة المرض الهولندي.

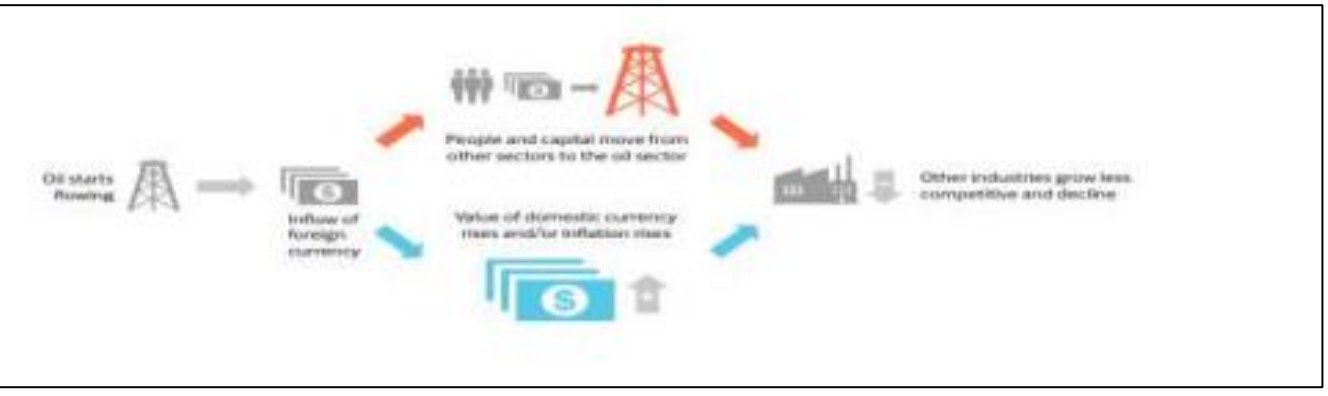

[1] براهيم بقلقلة، محمد صلاح، واحمد ضيف،" تشخيص ظاهرة المرض الهولندي في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط وآليات مواجهتها"، ***مجلة الواحات للبحوث والدراسات***(2021)، ص939.

المصدر: عامر محمد، هواري علي، خنوس سميحة تشخيص اعراض المرض الهولندي: حالة الجزائر 2000-2020

يتضح من الشكل رقم (01) ان الانتعاش او اكتشاف مورد جديد في قطاع الموارد الطبيعية سواء كان النفط، غاز، ألماس، معادن، كاكاو ... إلخ، يترتب عليه تدفقات داخلة مهمة بالعملة الصعبة وهذا ما ينتج عنه تحرك عامل (L) من القطاعات الأخرى (N)، (T) نحو القطاع المزدهر (B)، وكذلك ارتفاع قيمة العملة المحلية وارتفاع مستويات التضخم **مما يؤثر على نمو الصناعات وتنافسيتها يؤدي الى تراجعها**

تتلخص ظاهرة المرض الهولندي بأنها الطفرة أو الانتعاش أو الازدهار الاقتصادي الناتج عن التدفق الكبير للعملة الأجنبية الناجم عن اكتشاف موارد طبيعية ضخمة أو الارتفاع الكبير الأسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية المؤدي الى آثار سلبية على القطاعات الإنتاجية خاصة قطاعي الزراعة والصناعة مما يؤدي بدوره الى تدهورهما وتراجع تنافسيتهما وإنتاجهما.

المطلب الثالث: نظرية لعنة الموارد الطبيعية:

ينصرف مفهوم لعنة الموارد الطبيعية الى ذلك التناقض بين وفرة الموارد الطبيعية الناضبة، خاصة المحروقات وما بين تدهور النمو الاقتصادي والتنمية بشكل عام، وقد تناولت العديد من الدراسات مفهوم لعنة (نقمة) الموارد الطبيعية للدلالة على تلك العلاقة العكسية بين وفرة الموارد الطبيعية التي تتميز بطلب عالمي كبير على منتجاتها، وما بين النمو الاقتصادي في الدولة التي تتوفر على هاته الموارد على اختلافها.[1]

[1] احمد ضيف، محمد هاني، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات **مدخلة بعنوان:** "***نقمة الموارد وسمات الدولة الريعية حالة الجزائر في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي 2000،2015***"، جامعة بويرة يومي 30/29 نوفمبر 2016 ص 05.

التفسير الاقتصادي للعنة الموارد الطبيعية ويمكن تقديمها على النحو الآتي:

1. تذبذبات أسعار النفط ودورية السياسة المالية:

ان أسعار النفط غير مستقرة وهي الأكثر تقلبا بين السلع، وهي المصدر الرئيسي للدورات الاقتصادية في الدولة المعتمدة على النفط في تمويل الإنفاق العام لديها، الأمر الذي يصعب من على واضعي السياسة المالية إدارتها على اعتبار أنها صدمات خارجية، مما ينتج تأثير سلبي على موازنة الدولة، من خلال دخولها في عجز بمجرد وقوع صدمة سالبة ولو طفيفة، هذا ما يؤدي الى دورية السياسة المالية والتي تكون تداعيتها جد سلبية على الاقتصاد [1]

2. ارتفاع قيمة العملة المحلية : يؤدي تصدير المورد الجديد (البترول مثلا) الى ارتفاع سعر الصرف يؤثر على تنافسية الصادرات ، التقليدية (القطاع التبادلي) ، هذا ما يؤدي الى خطورة وعدم استقرار في ربحية سلع القطاع التبادلي نتيجة ارتفاع سعرها في نظر الأجانب ، مما يفقدها تنافسيتها في الأسواق الخارجية ، وبالتالي بداية تراجع الاستثمار في هذا القطاع وانحلاله التدريجي لصالح القطاع غير التبادلي نتيجة ارتفاع سعرها في نظر الأجانب ، مما يفقدها تنافسيها في الأسواق الخارجية ، وبالتالي بداية تراجع الاستثمار في هذا القطاع و انحلاله التدريجي لصالح القطاع غير التبادلي [2]

وفي الأخير بعد ان تعرفنا على اهم النظريات التي فسرت الاقتصاد الريعي، سوف نتطرق الى مبحث الثاني الذي سوف نتطرق فيه الى السياق التاريخي للاقتصاد

---

[1] محمد رمضان، ***تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة الى الموازنة الصفرية، ص07.***

[2] زايري يقاسم المؤسسات، ***وفرة الموارد والنمو الاقتصادي: بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري***، مداخلة في الملتقى الدولي حول " تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 جامعة سطيف 01 يومي 12/11 مارس 2013 ص08.

الجزائري وطبيعة هذا الاقتصاد الريعي وماهي اهم الإصلاحات التي اتخذتها الجزائر من اجل ان تطور اقتصادها وتخرج من التبعية لنفط

المبحث الثاني: طبيعة الاقتصاد الجزائري:

منذ استقلال الجزائر 1962، شهد الاقتصاد الجزائري مراحل عدة من التطور والتحول، مرتبطة بالتغيرات السياسة والاجتماعية والاقتصادية، بدأت هذه الفترة بتحديات هائلة تتمثل في بناء البنية التحتية للدولة الجديدة وتوجيه مسار التنمية الاقتصادية، وقد اتسمت بسيطرة القطاع الفلاحي والزراعي والنفطي على الاقتصاد الوطني.

وفي سبعينات القرن العشرين شهد الاقتصاد الجزائري تحولات جذرية مع توجه نحو الاشتراكية والتخطيط الاقتصادي، حيث عرفت هذه الفترة جهودا مكثفة لتنمية الصناعات المحلية تلت هذه الفترة الانفتاح الاقتصادي في التسعينات، تبنت الحكومة سياسات الهيكلة الاقتصادية والتحرير الاقتصادي.

ومع بدايت القرن الواحد والعشرين شهد الاقتصاد الجزائري تحديات جديدة مرتبطة بتقلبات أسعار النفط والغاز هو المورد الرئيسي للدخل الوطني بالرغم من التحديات، تسعى الجزائر التنوع الاقتصادي وتحقيق الاستدامة خاصة في ظل التحديات التي تشكلها تقلبات أسعار النفط والغاز.

سوف نعالج في هذا المبحث اهم التطورات التي طراءة على لاقتصاد الجزائري خلال فترات زمنية مختلفة وخلال ظروف مختلفة ، اما في المبحث الثاني سنعالج مظاهر الاقتصاد الريعي في الجزائر وماهي اهم المؤشرات التي تدل على ذلك، في الأخير نتطرق في المبحث الثالث الى اهم الإصلاحات التي جاءت بها الحكومة

الجزائرية من اجل التنوع الاقتصادي وتخفيف الاعتماد على النفط كمصدر أساسي لدخل القومي للبلاد.

المطلب الأول: السياق التاريخي للاقتصاد الجزائري.

لقد مر الاقتصاد الجزائر منذ الاستقلال بعدة مراحل مختلفة لكل مرحلة إثر على تشكله وهذه المراحل هي:

1-مرحلة الاشتراكية من 1962الى 1989:

بعد الاستقلال الجزائر ترك المستعمر وراءه ما يقارب 800 مؤسسة مخزنة لا تمتلك أدنى شروط العمل خاصة مع مغادرة اطارتها المسيرة وعليه وجدت الجزائر نفسها امام اقتصاد مختلف وتابع لفرنسا في اغلبه ، ولم تجد فرصة امامها للقضاء على هذه الوضعية الاقتصادية الا من خلال برنامج طرابلس .الذي انعقد سنة 1962 ،والذي يعتبر اول وثيقة رسمية تقدم استراتيجية التنمية التي طبقة في الجزائر ورغم ان هذا البرنامج قد أشار بوضوح الى ضرورة التصنيع الا انه لم يقدم سياسة صناعية محددة واكتفى لتقديم خطوط عريضة لمشروع التنمية يتعمد على اصلاح زراعي وتصنيع ضروري وتأميم للموارد الوطنية[1] .

تبنت الجزائر منذ الاستقلال النهج الاشتراكي، إذا هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة تنفيذ سياستها.

حيث انه في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر شهدت عدة تغيرات سياسية مما إثر على اقتصادها حيث تصنف على أثر مراحل التالية:

1-مرحل التسيير الذاتي للمؤسسات العمومية 1963 – 1965:

[1] وافية نجاني، واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة باتنة 1، مجلد 08، عدد 02، ص 87.

لقد عاش الاقتصاد الجزائري في السنوات الأولى بعد الاستقلال مرحلة المصاعب الاقتصادية والانتكاسات التي نجمت عن رحيل أكثر من أربعة اخماس المعمرين، حيث كانوا يمتلكون مهارات هامة أدى ذلك الى خلق فجوة كبيرة في لاقتصاد ، تسببت في تباطؤ معدلات النمو وانخفاض الناتج القومي بشكل كبير، بالإضافة إلى ترك 70% من السكان [1].

حيث ان تدهور الوضع بسبب انتقال جزء من البرجوازية الصغيرة من الريف إلى المدن، واستغلال فرص الفراغ الناتجة عن هجرة الرأسمالية للاستيطان في القطاعات الإنتاجية الأكثر ربحية، وخاصة الزراعة والصناعة. تفاقمت الظروف الاجتماعية أيضًا نتيجة للحرب التحريرية، مما أدى إلى زيادة الفقر والجوع والأمراض والبطالة، مما جعل الشعب الجزائري يتحمل أعباءً كبيرة.

وفي محاولة لمواجهة هذه التحديات، أصدرت الحكومة الجزائرية سلسلة من المراسيم، بدأت في عام 1962 بمرسوم يتعلق بالتسيير المؤقت للمستثمرات الزراعية والشركات، وتبعها مرسوم في عام 1963 يتعلق بالتسيير الذاتي• للزراعة والذي يعبر عن التواجه الاشتراكي بقرار من الحكومة. وجاء ميثاق الجزائر في عام 1964 ليؤكد على أهمية دور القطاع العام في تنمية الاقتصاد الوطني، لكنه شهد تحديات ومعوقات تأخرت في تحقيق أهدافه.[2]

في النهاية، بدأت الجزائر مرحلة تأميم قطاعات مختلفة من الاقتصاد بدءًا من عام 1965، بداية من قطاع البنوك والمناجم، ومن ثم المؤسسات والمحروقات، مما

---

[1] علاوة نواري، ***خوصصة المؤسسة العامة الجزائرية، دراسة تحليلية في الأسباب والأساليب والاثار***، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير (جامعة المستنصرية الأردن: العلوم الاقتصادية،2001)، ص72.

• **التسيير الذاتي**: هو إدارة المؤسسة او الشركة او الوحدة من قبل العاملين فيها حيث ان التسيير يبقى اتخاذ القرارات إجراء عمليات التخطيط والتنظيم ولتوجيه والرقابة لمختلف أوجه النشاطات المشروع في الإنتاج والتسويق والتمويل والموارد البشرية اما الذاتي فيشير الى ان الإدارة تتم داخل الوحدة التنظيمية من قبل العاملين فيها أنفسهم لا من خارجها سواء كان مالكين (حكومة) او إدارة ممتهنة

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص79.

زاد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل كبير من خلال الاستثمارات الضخمة في مختلف القطاعات.

2-مرحلة الشركات الوطنية 1965-1971:

خلال هذه الفترة تم تأميم البنوك والمناجم والصناعات الاستراتيجية، وتحويل المؤسسات الخاصة إلى شركات وطنية تحت إشراف الدولة، وهو ما أدى إلى تغيير كبير في الطريقة التي يدير بها العمال الشركات، حيث أصبحوا موظفين تابعين للدولة. تميزت هذه الفترة بنمو واسع ومنسق للقطاع العام، وتقليص نشاط الشركات الأجنبية، مما أدى إلى تقليص حجم القطاع الأجنبي. حيث تعتبر من اهم نتائج اتباع نموذج الصناعات المصنعة الذي جاء الرئيس هواري بومدين ضمن الاستراتيجية الشاملة للاشتراكية.

كما زادت الدولة استثماراتها في المشاريع العامة وتبنت سياسة التخطيط المركزي كجزء من استراتيجية التنمية الاقتصادية في تلك الفترة[1].

حيث مرة هذه المرحلة بثلاث مراحل اساسية وهي كتالي:

أ- مرحلة التأميم: شهدت مرحلة التأميم في اوائل الاستقلال بدأت الدولة في عملية التأميم بسرعة وشمولية وشملت قطاعات مثل الزراعة والصناعة التحويلية كالتبغ والكبريت والمطاحن.

منذ سنة 1968 بدأت الدولة في توجيه عملية التأميم نحو النظامية، حيث تم تأميم شبكة توزيع المحروقات وعدد المؤسسات الصناعية والمالية ومما سمح برفع إيرادات النفط لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1] سهيلة داودي، سمية قرفي، ***الاقتصاد الجزائري من الاشتراكية لاقتصاد السوق الواقع، الأهداف، التحديات***، مذكرة ماستر (جامعة 08 ماي 1945، قالمة: كلية العلوم الاقتصادية، 2010/2009)، ص50.

وفي سنة 1971 توسع نطاق عملية التأميم لتشمل الشركات النفطية الفرنسية، حيث أصيحت المؤسسات المحروقات تحت تصرف الدولة بشمل كامل، سواء بالتأميم الكلي أو الجزائي[1] .

ب –مرحلة إنشاء مؤسسات جديدة: منذ سنة 1964، تم إنشاء العديد من الشركات الوطنية في مختلف المجالات الاقتصادية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وتمويل السوق الوطنية بالمواد الضرورية. تشمل هذه الشركات الشركة الوطنية للصناعات النسيج، والشركة الوطنية للنفط والغاز، والشركة الوطنية للحديد والصلب، والشركة الوطنية الجزائرية للتأمين، وغيرها. كانت هذه الشركات تعتبر أدوات أساسية لتحقيق استراتيجية التنمية في ذلك الوقت، وكانت أهدافها محددة ومسطرة من قبل الجهاز المركزي والوصاية.

ومع ذلك، كانت هناك عوامل تعترض تحقيق أهداف هذه الشركات، مثل قلة الإطارات ونقص الخبرة، وتلبية الطلبات الاجتماعية، وخلق شروط الاستقرار السياسي. بالإضافة إلى ذلك، كانت أهداف الاقتصاد الوطني غير محددة حسب قانون العرض والطلب، بل حسب منطق الخطة الاقتصادية الموضوعة، مما جعل التحكم في عملية التصنيع واتخاذ القرارات يتم خارج الشركات الوطنية من قبل الجهاز المركزي.

في سنة 1967، بدأ تلاشي الوحدات الصناعية التي كانت تدير نفسها ذاتياً، حيث طالب الاتحاد العام للعمال الجزائريين بتعميم التسيير الذاتي لجميع المؤسسات الصناعية والطاقة. وعلى الرغم من المعارضة التي واجهت هذه الفكرة، إلا أنه تم إنهاء التسيير الذاتي في العديد من الشركات ابتداء من ذلك الوقت.

ج– التخطيط المركزي: مع استقلال السياسي، بدأت الجزائر التركيز على تحقيق الاقتصاد الوطني، مع التركيز على مشاكل التخلف والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. تم

[1] علاوة نوري، ***المرجع السابق***، ص80.

تعزيز هذا التفكير من خلال ميثاق طرابلس عام 1962 وميثاق الجزائر عام 1964. بدءًا من عام 1966، بدأ تشكيل نموذج الجزائر للتنمية، مع التركيز على المخططات المتتالية والسياسة الاستثمارية المتناسقة. كان هدف السلطة الجديدة هو استعادة السيطرة الدولة وإنشاء جهاز إداري فعّال. أعطى النموذج الاقتصادي دورًا مركزيًا لأجهزة الدولة في تحقيق التنمية، وأكد على أهمية تطوير قطاع الصناعة العمومية كوسيلة لتحقيق الاقتصاد المستقل والمتكامل. تم تعزيز الهدف الرئيسي للجزائر خلال تلك الفترة، وهو تشكيل اقتصاد اشتراكي من خلال تحقيق النمو السريع والاستقلال الاقتصادي والتكامل الاقتصادي والزراعي، مع تحقيق فوائد اجتماعية من خلال التصنيع.[1]

بالإضافة إلى تحقيق فوائد اجتماعية من خلال التصنيع. تم تبني استراتيجية تنمية اقتصادية واجتماعية تعزز القطاع العام وتعتمد على مركزية القرارات الاقتصادية، حيث أصبحت الدولة مالكة لوسائل الإنتاج والأراضي، وزادت حصة المساهمة الحكومية في الإنتاج المحلي. كانت الاستراتيجية واضحة للعالم خلال تلك الفترة، حيث تم التركيز بشكل أساسي على بناء صناعة وطنية مستقلة وتحسين مستوى المعيشة ومكافحة البطالة. تم تأسيس صناعات أساسية مثل الحديد والصلب والبتروكيماويات، وتطوير الصناعات البديلة التي تلبي احتياجات السوق المحلية وتقليل الاعتماد على الاستيراد. هذه الاستراتيجية اعتمدت على تحليلات عميقة للوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، وهدفت إلى إحداث ثورة صناعية حقيقية وتحسين المستوى المعيشي للسكان وتحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال تطوير الصناعة وتقليل الاعتماد على الاستيراد.[2]

حيث اعتمدت على خطاطات التالية:

---

[1] سهيلة داود، سمية قرفي، ***مرجع سابق***، ص56.

[2] محمد بوهزه، ***الاصلاحات في المؤسسات العمومية الجزائرية بين الطموح والواقع***، ملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة، الدور الجديد للدولة المنعقد في 03 الى 05 اكتوبر 2004، جامعه فرحات عباس، سطيف، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة المتوسطة الاورو مغربي، 2004، ص35

مخطط الثلاثي الاول1967/1969: وكان من ابرز النتائج مخطط التنمية الثلاثي الاول انخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام وبداية الاعتماد على قطاع المحروقات وهذه اولى الملامح الاعتماد على الريع النفطي في الاقتصاد الجزائري وهو الانحراف الاول في التنمية الاقتصادية في الجزائر حيث ان النموذج المنتج الوحيد في التمويل الاقتصادي يكون في عرضه دائما الهزات الداخلية الخارجية خاصه اذا كان مرتبطا بالأسواق الدولية ويعتبر قراره تأميم المحروقات والذي تم في 24 فيفري 1971 اهم حدثا سياسة في تلك المرحلة اذ ابعاد اقتصادية كبيرة في التاريخ الجزائر فقطاع المحروقات في الجزائر ظلت تحت يد المستعمر الفرنسي بين سنه 1962 الى 1971 بموجب اتفاقيه افيان 1962 وكانت قيود تلك الاتفاقية سببا في عدم امتلاك شركه سوناطراك امتياز استغلال حقول النفط الجزائرية [1]

شكل رقم 02: الاستثمارات في الاقتصاد الجزائري خلال المخطط الثلاثي الاول.

الوحدة: نسبة المئوية.

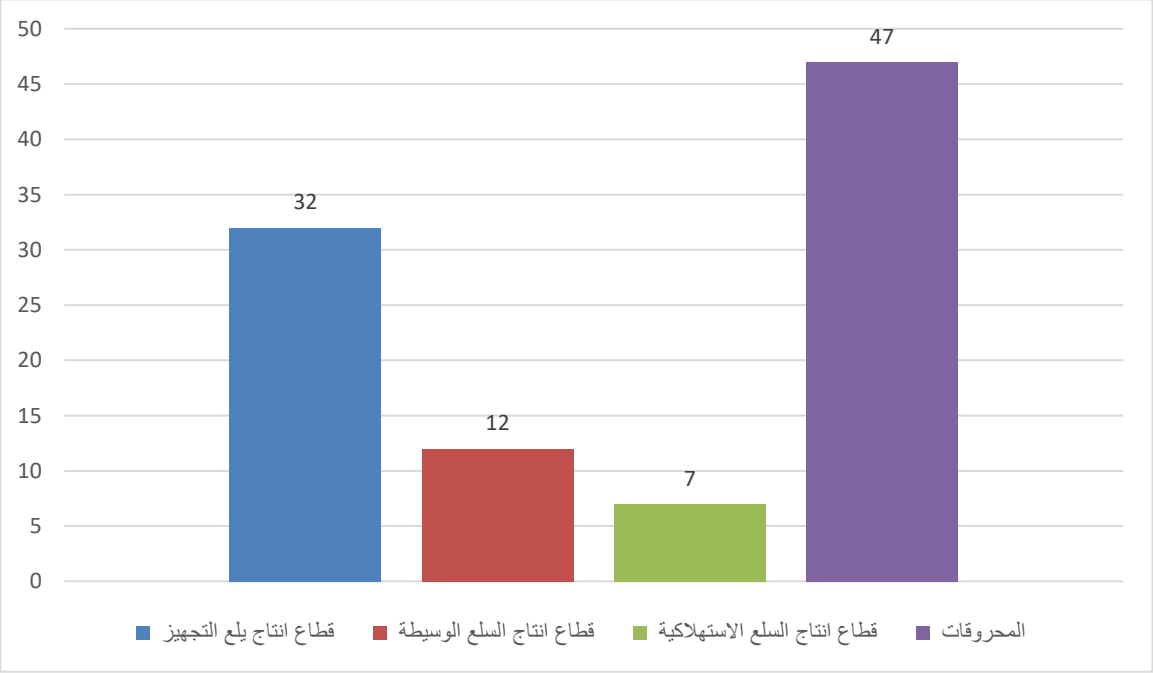

[1] محمد بلقاسم بهلول، **سياسة التخطيط التنمية اعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، (الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 1999)، ص 35

Source : Youcef Benha si :" l'Algérie un développement pas comme les autres", (Alger : éditions Houma, 2008), p 238.

يتبين من خلال المخطط ان خلال المخطط الثلاثي الاول حظي قطاع المحروقات بالنسبة كبيرة من استثمارات في الاقتصاد الجزائري حيث بلغت نسبه 47.8% وهي نسبة كبيرة مقارنة بقية القطاعات خاصة قطاع انتاج السلع التجهيز ويرجع الاهتمام الكبير بالمحروقات والسعي الى تطويره الايرادات المالية الكبيرة التي يوفرها للدولة والتي قد تستطيع من خلالها تنميه بقيه قطاعات خاصه الصناعة الفلاحة وكانت الدولة من خلال هذا المخطط الاول تهدف الى تطوير جهازه الانتاجي والذي كان يعاني من ضعفه التبعية الاقتصادية وبالتالي سعى هذا المخطط الى تحقيق التنمية الاقتصادية واستقرار الاقتصادي

المخطط الرباعي الأول 1973/1970: هو ثاني مخطط تنموي في تاريخ الجزائر المستقلة وركز على ثلاث اهداف رئيسيه:

1- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي، التعزيز الاستقلال الاقتصادي.

2-جعل التصنيع في المرتبة الاولى واعتباره اساس التنمية الاقتصادية.

3-الاهتمام بالريف وتنميته كوسيلة لتطوير القطاع الزراعي[1].

المخطط الرباعي الثاني 1974/1977: يعتبر هذا المخطط تكملة للمخطط السابق ويختلف عنه فقط في تقييمه الاستثمارات المحفزة بسبب الارتفاع السريع لأسعار النفط وارتفاع معدل الاستثمار منذ 1970 إذا زاد عن 35% وصولا في فتره المنتدى بين 78 الى 79 الى غاية 46% وهو مستوى عالي جدا ونادر ما يحق إذا عرفته فقط اليابان واتحاد السوفيتي سابقا.

[1] عبد الرحمن تومي، ***الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع الآفاق***، (الجزائر: دار الخلدونية، 2011)، ص09.

وخلاصة لهذا البرنامج فقد ركزت بشكل كبير على قطاع الصناعي الواجب دعمه والاستثمار فيه لتحقيق التنمية الاقتصادية واستقلال الاقتصادي اتباع النهج الاشتراكي .[1]

جدول رقم 01: الاستثمارات في الجزائر خلال فترة 1967-1977:

القطاع-النسبة	67-69 المخطط الثلاثي		70-73 المخطط الرباعي الأول		74-77 المخطط الرباعي الثاني	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الزراعة	1606	/	4140	%14,8	12005	%10,9
الصناعة	4750	%51,6	12400	%44,7	48000	%43,4
الهياكل القاعدية	855	/	2307	%8,3	1551	%14
التعليم	810	/	3310	%11,9	9947	%9
باقي القطاعات	1121	/	5583	%20,7	24784	%22,7
المجموع بالمليار دج	9,06	%100	27,75	%100	110,22	%100

مصدر: على مجالدي، مخاطر الاقتصاد الريعي على الأمن الانساني للدول دراسة حالة الجزائر، أطروحة لشهادة الدكتورة العلوم السياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 03, 2018-2019 ص 78.

من خلال الجدول يبن ان الجزائر خلال مخططاتها الثلاث اهتمت بالصناعة حيث تم تخصيص أكبر نسب من الاستثمارات 51.6 مقارنة بي باقي القطاعات الاخرى، لكن برغم من هذا لم تتمكن من تحقيق تنمية اقتصادية وتحرر من التبعية النفطية رغم انها استثمرت الكثير في القطاع الصناعة حيث ستكون لها إثر في

[1] نويصر بلقاسم ***التنمية في نسق القيم الاجتماعية***، (اطروحه الدكتورة، جامعه قسنطينة،2010)، ص186.

المرحلة القادمة وذلك بسبب صدمة البترولية سنة 1986 ومنتج عنها من توترات اجتماعية وسياسية وحتى اقتصادية.

3-مرحلة التسيير الاشتراكية للمؤسسات:

اعتمدت الجزائر منذ سبعينيات القرن الماضي نموذج التسيير الاشتراكي، كنمط خصوصي لتنظيم علاقات العمل، ضمن المؤسسات التابعة للقطاع العام كان من الناحية النظرية **كفيلا بضمان تماسك العمل بين المسيرين وجماعات العمال، وكذلك مساهمة نشطة وتعبئة دائمة للطاقات البشرية من اجل تحسين الانتاج والانتاجية.** [1]

كما كان من شانه ان يجس مبادئ التسيير الديمقراطي للإملاك الجماعية، استقلال الهياكل اللامركزية، فالتسيير الاشتراكي للمؤسسات يعتبر إطار للتشاور ونضج المشاكل وتحويلها الى خدمة الأهداف الوطنية للتنمية، فهو يعمل من أجل الإسهام في تعبئة العمل من جميع الفئات لتحسين الإنتاج والتسيير ومحاربة التبذير والرشوة والاختلاس.

فهو صفة عامة "الالتزام اللاب مشروط والتصور العالي للمصلحة العامة "، كان يهدف هذا النمط من التسيير الاقتصادي من خالا نصوصه الرسمية الى:

- بناء اقتصاد مكتمل النمو ومتكامل لتلبية كل الحاجات لمجمل السكان.
- بلوغ التشغيل الكامل والقضاء على البطالة المكشوفة والمقنعة التي تمثل مشكلة حادة
- تحسين المستوى الحياة للشرائح الفقيرة والمحرومة والتي تمثل الغالبية الساحقة من السكان.
- تحسين إنتاجية العمل من دون التأثير في المستوى التشغيل في البلاد.

[1] على العربي، لمجموعة من المؤلفين ***واقع التنمية في الجزائر في لأزمة الجزائرية*** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1996)، ص338.

ارتبطت هذه المرحلة بوصول الرئيس شادلي بن جديد وبدأت ملامح المرحلة جديدة تظهر من بداية سنة 1980 خلال هذه الفترة تغيير الاساليب التسيير فقط لا المبادئ العامة للاقتصاد الوطني أي مواصلة النهج الاشتراكي. على الرغم من وجود بوادر للتحول نحو الاقتصاد السوقي وظهور الفلسفة الليبرالية في بعض الإصلاحات، فإن الفترة بين عامي 1980 و1989 شهدت مرحلة لامركزية تنموية. تم تنفيذ مخططات خماسية خلال هذه الفترة. مخطط الخماسي الاول 1980 الى 1984 ومخطط الخماسي الثاني 1985 الى 1989.

حيث تضمنت المخططات تأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة لتسهيل التحكم والإدارة، نتيجة لعجز المؤسسات الكبرى عن تحقيق الأهداف التنموية. كما تبنت الحكومة مبدأ اللامركزية، بما في ذلك إعادة تقسيم الإدارة إلى 48 ولاية، مما أدى إلى زيادة الناتج الوطني الخام. ومع ارتفاع أسعار المحروقات، ازدادت الناتج الوطني.[1]

جدول رقم (02) تطور أسعار النفط خلال الفترة 1975-1984.

الوحدة: دولار امريكي.

السنوات	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
أسعار النفط	7.6	8.1	8.5	9	12.6	21.5	31.7	28.5	26.19	25.88

مصدر: **على مجالدي، مخاطر الاقتصاد الريعي على الأمن الانساني للدول دراسة حالة الجزائر، أطروحة لشهادة الدكتورة العلوم السياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 03, 2018-2019 ص**81.

يتضح من خلال الجدول، أن أسعار النفط شهدت ارتفاعا قياسيا خلال المرحلة 1980- 1984، والتي تزامنت مع المخطط الأول، حيث قدر متوسط سعر البرميل من

[1] نويصر بمقاسم ،. ***مرجع سابق*** ،ص184.

النفط خلال هذه الفترة ب 26.75 دولار، أما خلال الفترة 1975-1979 فقد قدر متوسط سعر البرميل 9.16 دولار، وهو اقل ب 16 دولار على المرحلة اللاحقة، وهو ما يفسر الانتعاش الاقتصادي خلال هذه الفترة وتضاعف الناتج الداخلي الخام.

عامي 1985 و1990، شهدت الجزائر مرحلة صعبة نتيجة الأزمات السياسية والاقتصادية، مما أدى إلى انسداد سياسي، ونقص في السيولة، وتدهور في معدل النمو، وزيادة في ضغط المجتمع. فشلت مخططات التنمية في تحقيق أهدافها بسبب انهيار أسعار النفط وتراجع قيمة الدولار، مما أدى إلى ركود اقتصادي. في عام 1988، شهدت الجزائر احتجاجات شعبية تعبّر عن الفشل الاقتصادي والسياسي، مما أدى إلى تحولات سياسية واقتصادية من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، ومن النهج الاشتراكي إلى الاقتصاد السوقي[1] .

2-التحول الى الاقتصاد السوق:

التحول الجزائري نحو اقتصاد السوق لم يكن اختياريًا، بل كان نتيجة لتوفر عوامل داخلية وخارجية، بما في ذلك فشل مخططات التنمية منذ الاستقلال وعجز الاقتصاد الوطني عن التخلص من الاعتماد على النفط. تأثر الاقتصاد بشكل كبير بانهيار اتحاد السوفيات وتغييرات النظم الاقتصادية العالمية نحو السوق. خلال هذه الفترة، كانت الديمقراطية واقتصاد السوق مرتبطين باعتبارهما أساسيين في فلسفة الاستدانة من المؤسسات الدولية. مع ارتفاع المديونية الخارجية[2]، خاضت الجزائر مرحلتين رئيسيتين في التحول:

الأولى (1990-1998) شهدت استدانة وخصخصة المؤسسات العامة،

[1] عبد الرحمان تومي، ***الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق***، (الجزائر: دار الخلدونية، 2011)، ص 48.

[2] لخضر عبد الرزاق ملاوي، ***متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حلالة الجزائر***، أطروحة دكتورة، (جامعة تلمسان، 2010)، ص 15-16.

الثانية (1999-2014) شهدت تغيرًا في الخصخصة والمخططات التنموية مع تغيرات سياسية واقتصادية.

أ- مرحلة الأولى 1990 -1989:

عملت الجزائر خلال هذه الفترة على التحول نحو اقتصاد السوق، وعمدت الى خلق علاقات تعاون و، تقارب مع المؤسسات الدولية المالية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي)، بهدف دفع عملية الإصلاحات التي شرع فيها، والانتقال الى اقتصاد السوق، وقد جرت محاولات هذا الانتقال ضمن مناخ اجتماعي متوتر[1]، ومن الأسباب الرئيسية التي دفعت الجزائر الى الاستدانة خلال هذه الفترة، هو استمرار تدني أسعار النفط، والمشاكل الأمنية التي كانت

تعاني منها البلاد، والجدول رقم (02) بين التطور في الديون الخارجية للجزائر خلال سنوات 1993-1997.

جدول رقم (03): تطور **قيمة وخدمات الديوان في الجزائر بالمليار دولار خلال الفترة 1993-1997:**

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
قيمة الديون	25,7	29,5	31,6	33,6	31,2
المتوسط والطويل المدى	25,0	28,9	31,3	33,2	31,0
القصير المدى	0,7	0,6	0,3	0,4	0,2
خدمات الديون	9,0	4,5	4,3	4,3	4,5
الأساسية	7,1	3,1	2,5	2	2,4
الفوائد	1,9	1,4	1,8	2,3	2,1
نسبة الخدمات	82,2	47,1	38,8	30,9	30,3
نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي	52,1	69,9	76,1	73,5	66,5

[1] عبد الرحمان تومي، ***المرجع سابق***، ص50.

مصدر: على مجالدي، مخاطر الاقتصاد الريعي على الأمن الانساني للدول دراسة حالة الجزائر، أطروحة لشهادة الدكتورة العلوم السياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 03, 2018-2019 ص86.

يتضح من الجدول السابق، التطور الكبير في قيمة الديوان الخارجية للجزائر خلال الفترة 1993-1997، حيث قدرت سنة 1997 ب 66.5 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مرتفعة جدا ترهن الاستقلال الاقتصادي وحتى السياسي للدولة.

تحت ضغط من صندوق النقد الدولي، اضطرت الجزائر إلى تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية للانتقال نحو اقتصاد السوق. هذه الإصلاحات شملت تحرير التجارة الخارجية، رفع معدل الفائدة على القروض البنكية، إصلاح النظام الجبائي، إصلاح نظام الدعم، والخوصصة. على الرغم من بدء تنفيذ هذه الإصلاحات في الجزائر منذ سنة 1993، إلا أن العملية انطلقت بشكل فعلي في سنة 1996، حيث تم خوصصة مئات المؤسسات، وتأسيس وكالة لتعزيز القطاع الخاص في البلاد.[1]

ب – المرحلة الثانية 1999-2014:

بداية من سنة 1999 دخلت الجزائر في مرحلة جديدة، سواء في الميدان الاقتصادي أو السياسي، خاصة مع وصول رئيس جديد للحكم، وهو عبد العزيز بوتفليقة. عرفت هذه الفترة بالإنعاش الاقتصادي، خاصة مع عودة ارتفاع أسعار النفط ابتداءً من الثلاثي الأخير لسنة 1999، حيث أضفى هذا نوعًا من الراحة المالية على الاقتصاد الجزائري. بدأت ملامح هذه الراحة تظهر من خلال دعم عمليات الانفاق العمومي، حيث ارتفعت نسبته من 28% سنة 2000 إلى 34.87% سنة 2003،

33 مسعود درواسي، ***السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004***، أطروحة دكتورة، (جامعة الجزائر،2004 /2005،) ص338.

وبدأ التخلص التدريجي من المديونية الخارجية للجزائر، حيث انخفضت سنة 2007 إلى 4 مليارات دولار[1].

شهدت هذه الفترة محاولة لرفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الانفاق الحكومي الاستثماري. تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية:

البرنامج الأول، برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي، الذي تم تطبيقه في الفترة من 2001 إلى 2004، وتخصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري، أي حوالي 7 مليارات دولار أمريكي.

البرنامج الثاني، البرنامج التكميلي لدعم النمو لاقتصادي، نفذ في الفترة 2005-2009، وخصص له مبلغ بفوق 150 مليار دولار أمريكي[2].

البرنامج الثالث، البرنامج الخماسي 2010-2014، يُعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال، بمبلغ يصل إلى 286 مليار دولار أمريكي.

ورغم أن هذه المبالغ المالية الضخمة التي ضخت في هذه البرامج قد ساهمت في تقليص معدلات البطالة في الجزائر وزيادة معدلات النمو الاقتصادي السنوي، إلا أنها بقيت مرتبطة بعامل أساسي، وهو الريع النفطي وأسعاره في الأسواق الدولية. بعد مرور أكثر من عقدين على بدا عملية التحول من المنهج الاشتراكي إلى المنهج الرأسمالي صورياً فقط وبدون فوائد تذكر، زادت من حدة المشكلة من خلال ارتفاع

---

[1] سعد الله دواد، ***الازمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر: دراسة على ضوء الازمات المالية العالمية***،(الجزائر: دار هومة، 2013)، ص182.

[2] نبيل بوفلي، تقييمية **لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة: الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 2013، 09 ص 43

الواردات وعدم قدرة المنتوج الوطني على المنافسة بالمنتجات العالمية نتيجة لتحرير التجارة الخارجية وفتح الأسواق وما نتج عنها من خلق مجتمع استهلاكي غير منتج.[1]

المطلب الثاني: مظاهر الاقتصاد الريعي في الجزائر

للاقتصاد الريعي في الجزائر جملة ممن الخصائص والسمات ونذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

في بداية السبعينيات بدأت بوادر الاقتصاد الريعي في جزائر، حيث اهملت طابع تقليدي للاقتصاد وهو الفلاحة أصبحت تخصص مواردها للقيام بأقصى استغلال ثروتها الجوفية، وذلك بغية مضاعفة داخل البلاد عبر تصدير المحروقات. مثلما يوضحه الشكل (03)

الشكل رقم (03): أنتاج المحروقات خلال الفترة (1962-1984).

الوحدة: 1000 طن

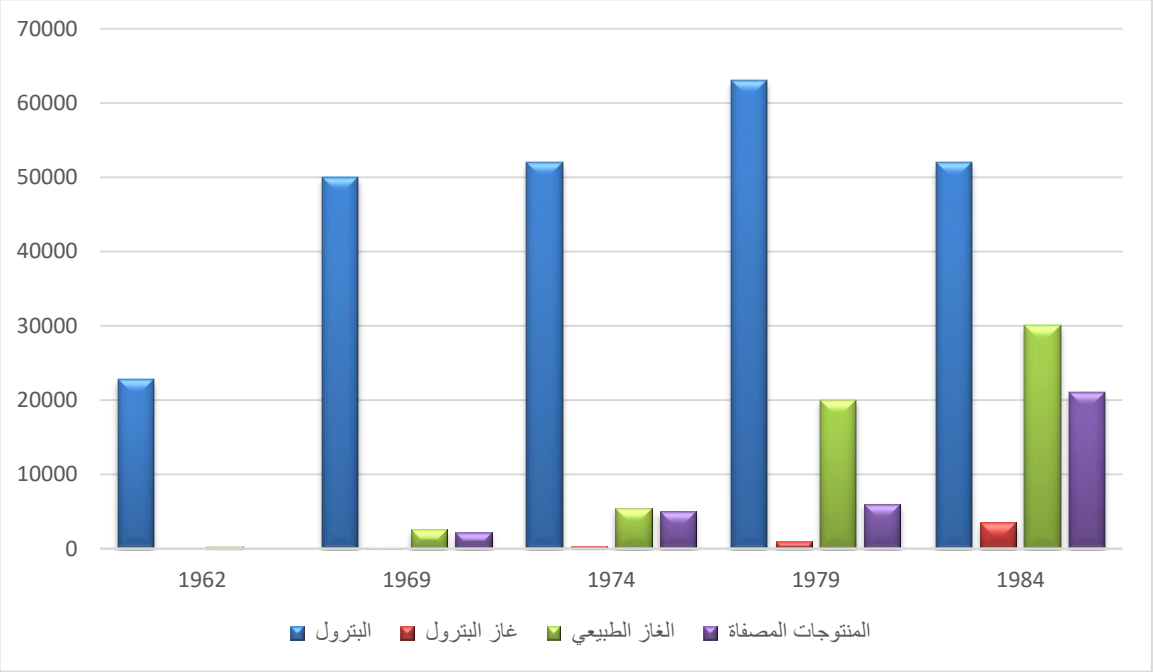

[1] **علي مجالدي، مخاطر الاقتصاد الريعي على الأمن الانساني للدول دراسة حالة الجزائر**، أطروحة لشهادة الدكتورة العلوم السياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 03, 2018-2019 ص 90.

مصدر: من اعداد طالبة اعتمد على معطيات احمد هاني، "**اقتصاد الجزائر المستقلة**،" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص47.

من خلال الشكل رقم (03) نلاحظ زيادة لإنتاج كل من البترول والغاز الطبيعي والمنتوجات المصفاة، مما يدل على المجهود الذي قامت به الجزائر في إنجاز مصانع لتحويل البترول الخام وتكريره، وإذا قمنا بمقارنة إنتاج المحروقات السائلة وإنتاج الغاز الطبيعي نلاحظ أن الجزائر كانت تنتج 22000 مليون طن من البترول ولا تنتج غاز. أما بعد عشرون عاما بعد الاستقلال فكانت تنتج الى غاية 1984 ما يقرب 44 مليون طن من البترول ومشتقاته وما يعدل 20 مليون طن من الغاز[1] .

ويتطلب زيادة إنتاج المحروقات تخصيص استثمارات ضخمة لهذا القطاع من إجمالي الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة بلغت ما يقارب 50 بالمئة من أجمالي الاستثمارات خلال المخطط الرباعي الثاني، مثلما يوضح الجدول رقم (04).

جدول رقم (04): نصيب قطاع البترولي في الاستثمارات خلال فترة (1967-1977).

الوحدة: مليون دينار جزائري.

حجم الاستثمار	المخطط (67-69)	المخطط (70-73)	المخطط (74-77)
الاستثمار الإجمالي (1)	5164	20100	48700
الاستثمار في القطاع البترولي (2)	2307	9052	23970
% النسبة (2) / (1)	44.67	45	49.21

مصدر: الممد هاني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص53.

[1] سامية معتوق، غنية ين حركو، محمد حراث،" معضلة الريع في الجزائر"، ***مجلة جديد الاقتصاد***، ام. 15، ع01،(2020)ص 181.

كل هذه الأمور أدت الى تعميق السمات الريعية للاقتصاد الجزائري من خلال تحليل المؤشرات الثلاثة التالية:

1 – مؤشر قيمة الصادرات النفطية:

ان التفاقم في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري يتجلى من خلال تعاظم الطبيعية الريعية للاقتصاد الجزائري، فهو يعتمد في تطوره على العوائد النفطية، مثلما يوضح الشكل رقم (04).

شكل رقم (04): تطور صادرات الجزائر خلال الفترة (2010–2019).

الوحدة: مليون دولار

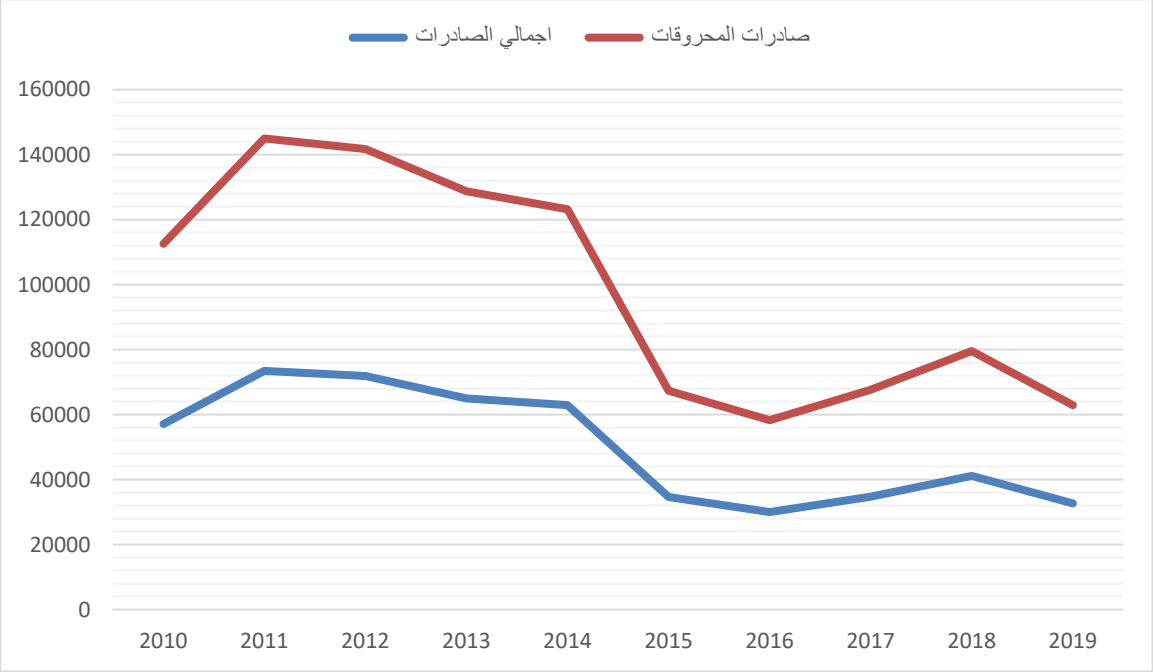

مصدر: من اعداد طالبة اعتمد على المعطيات سامية معتوق، غنية ين حركو، محمد حراث، معضلة الريع في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد، 15، العدد 01، 2020 ص182-183..

يتضح من الشكل التالي تركز الصادرات الجزائر على المحروقات إذا يستحوذ القطاع على أكثر من 97بالمئة من اجمالي الصادرات، ويدل ذلك على انه المصدر الرئيسي لاقتصاد الدولة حيث انه يعد المساهم الرئيسي في النمو الذي عرفته الصادرات ب 37 بالمئة.

2-مؤشر مساهمة الإيرادات النفطية في ميزانية الدولة:

الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية يجعل الاقتصاد الجزائري أكثر عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، مما يؤثر سلبًا على العائدات المالية للحكومة ويعيق قدرتها على تمويل المشاريع العامة حيث يؤثر على حصيلة الجباية ومن ثمة على رصيد الميزانية، كم هو موضح في الشكل رقم (05) و (06).

شكل رقم (05): مكونات الايرادات العامة للجزائر خلال فترة (2010-2017)

الوحدة: مليار دينار جزائري.

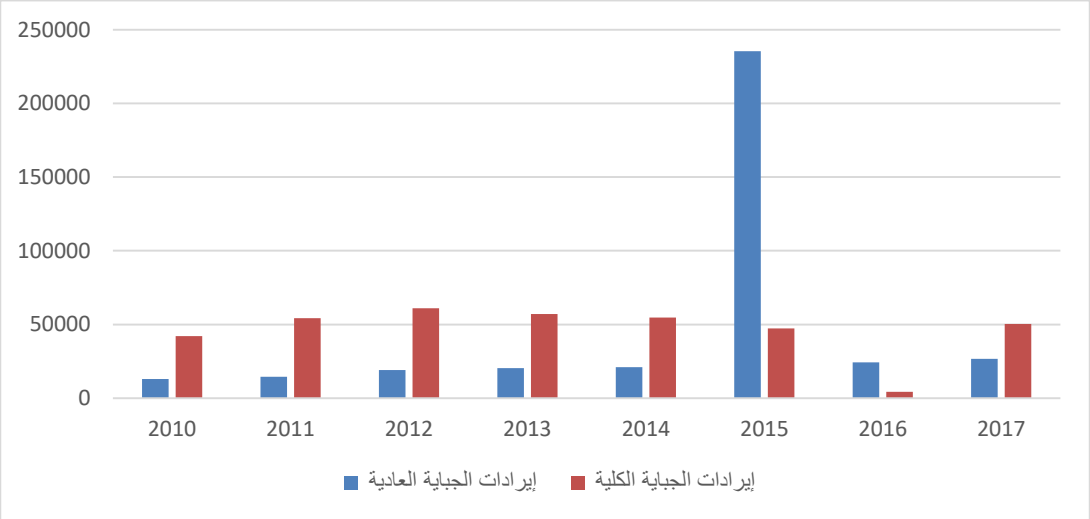

مصدر: من اعداد طالبة اعتمد على معطيات

B manque Algeria, le rapport (2010,2017) consulté le: 25/05/2024 à 12.24، https://www.bank-of-algeria.dz :

. شكل رقم (06): نسبة الجباية البترولية نسبة الجباية العادية خلال فترة (2010-2017)

الوحدة: مليار دينار جزائري

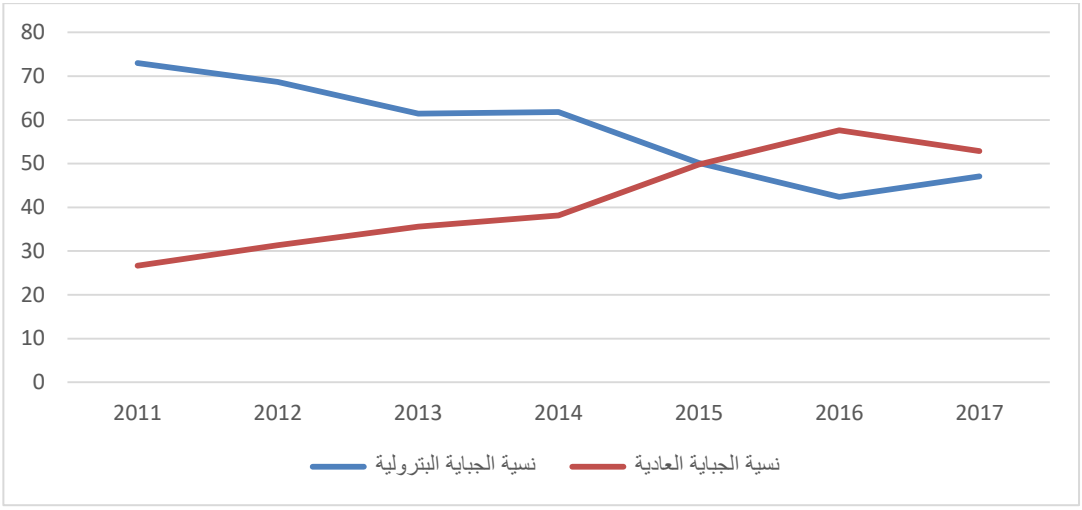

مصدر: من اعداد طالبة مدحي صفاء اعتمد على المعطيات

https://www.bank-of-algeria.dz B manque Algeria, le rapport، (2010,2017) consulté le: 25/05/2024 à 12:25.

يتضح من الشكل (05) و(06) أعلاه ان مساهمة الإيرادات النفطية في ميزانية الدولة تفوق نسبة مساهمة الجباية العادية، إذ يستحوذ هذا لقطاع على أكثر من 60 بالمئة من نسبة المساهمة الجبائية، وهذا الى غاية سنة 2014 حيث بات هذه النسبة في الانخفاض بعد انهيار أسعار النفط في 2014 الا انه يعود نوع ما الى الارتفاع سنة 2017 مع التحسين الملحوظ في أسعار البترول. وهو ما يعني تعزيز الطابع الريعي في الاقتصاد الجزائري المرتبط ارتباط طردي وثيق مع أسعار البترول[1]

3-مؤشر مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج الداخلي الخام:

ان حصيلة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي تتأثر بمعدلات نمو أسعار النفط، وذلك لان جزء منها يعتمد على الإيرادات النفطية، اما الجزء الاخر فهو متعلق لسياسة التنموية التي تعتمد عليها الدولة.

شكل (07): مكونات الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2010-2017)

[1] سامية معتوق، غنية ين حركو، محمد حراث، **نفس المرجع السابق**، ص184.

الوحدة: النسبة المئوية.

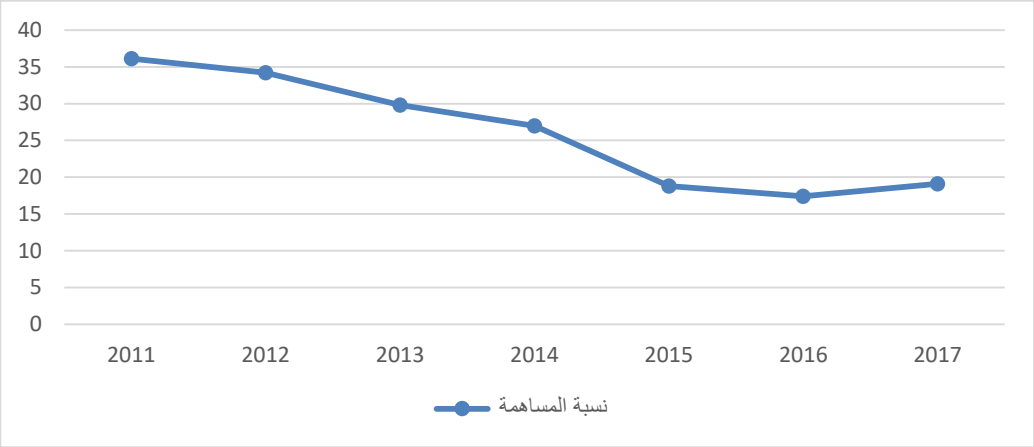

مصدر: من اعداد طالبة اعتمد على معطيات

https://www.bank-of-algeria.dz Banque d'Algérie, le rapport.،(2010,2017) consulté le: 25/05/2024 à 12:30

ان القطاع النفطي يسيطر على القطاعات الأخرى، وذلك من خلال الأهمية النسبية له ضمن الناتج الداخلي الخام، حيث تراوحت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام سنة 2010 أقصى نسبة لها وهي 34.9 بالمئة ، وهي نسبة عالية جدا تعكس مدى ضعف التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ، ليتواصل التذبذب بين الارتفاع والانخفاض في حدود 30 بالمئة خلال الفترة (2010-2013) لكن على إثر انهيار أسعار النفط التي شهدتها سنة 2014 تهاوت النسبة لتصل الى أدنى قيمة لها سنة 2016 بنسبة 17.4 بالمئة من إجمالي الناتج الداخلي الخام، وهذا ما يقودنا الى القول إن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات ، وما يفسره الاعتماد الكلي على القطاع النفطي وضعف التنويع الاقتصادي. وهذا ما يظهره الشكل (07).[1]

يتضح من خلال الأرقام المتقدمة، أن الجزائر دولة ذات اقتصاد، ريعي بامتياز، حيث يسيطر المورد الريعي على مجمل الصادرات، حيث تتجاوز نسبة مساهمته90

[1] *المرجع نفسه* ،ص185.

بالمئة وأكثر من 25 بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي فهذا النوع من الاقتصاد يغلب عليه الطابع الاستهلاكي، وذلك ما ظهر من خلال التطور الصادرات الغير نفطية.

ورغم تحول الجزائر الى اقتصاد السوق ابتداء من سنة 1990، إلا أن الطابع الريعي بقي السمة البارزة والغالبة عليه، وبقيت الدولة هي المتحكم في الاقتصاد، ولم ينتج لنا هذا التحول قطاع خاص منتج وقوي، فالقطاع الخاص في الجزائري يعتمد على الانفاق الحكومي في صورة شركات للخدمات أو المقاولات، أو شركات الاستيراد، والتي تنتعش خلال فترات ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الواردات وزيادة الانفاق الحكومي، وبالتالي فالقطاع الخاص ليس مستقل عن الريع فهو مرتبط به بشكل كبير [1] .

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

بعد استقلال الجزائر سنة 1962، تم تبنى اقتصاد اشتراكي القائم على التخطيط المركزي والاعتماد على سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي مستمر، وهذا على حساب القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته في الإنتاج الداخلي. هذا أدى الى وجود اختلالات الهيكلية والتي أدت الى عجز الاجهاز الإنتاجي في اشباع الطلب المحلي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، كذلك التبعية للخارج والتي نتج عنها أيضا انهيار في الاقتصاد الوطني وعدم القدرة الدولة في تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية [2]

وبالرغم من ذلك فقد حاولت الجزائر تحسين مستوى المعيشة للأفراد بكل المراحل التي مرت بها الاقتصاد الجزائري.

---

[1] علي مجالدي، ***مخاطر الاقتصاد الريعي على الأمن الانساني للدول دراسة حالة الجزائر***، **أطروحة لشهادة الدكتورة** (جامعة الجزائر: **العلوم السياسية وعلاقات دولية**، 03, 2018-2019) ص 102.

[2] داوي الشيخ،" الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر واشكالية البحث عن الكفاءة المؤسسات العامة"، ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية***، م25، ع، 02، (2009)، ص258.

ان الهدف الأساسي للإصلاحات هو جعل النظام الاقتصادي أكثر فعالية ونجاعة، ففي هذه المرحلة سعت الجزائر الى تبني عدة إصلاحات ممن اجل النهوض باقتصادها وقد مرت الإصلاحات لعدة مراحل نذكر منها:

- واجه الاقتصاد الجزائري ازمة حادة في أواخر الثمانينات مما جعلها تتبنى برنامج التثبيت الاقتصادي الأول والذي كان بين سنة 1989 – 1990 حيث تم ادراج قانون القرض والنقد والذي يهدف الى تخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار والحد من زيادة القروض الى المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- في هذه المرحلة واصلت الجزائر في اصدار القوانين من اجل إعادة هيكلة اقتصادها حيث امتدت الفترة بين 1991-1992 زمن اهم الإنجازات التي قامت بها:
- اصدار مراسيم تخص النظام المالي وتشجيع الاستثمار الخارجي.
- تحرير أكثر من 75 بالمئة من
-الأسعار الخاصة بالنشاط الاقتصادي.[1]
- في الفترة بين 1994- 1995 انخفض سعر البترول مما أدى الى انخفاض حجم مداخيل الجزائر وهذا ما جعل الى لاقتراض من صندوق النقد الدولي من اجل تحقيق التوازن المالي حيث سعت الجزائر الى تخفيف حجم البطالة وكذلك زيادة حجم معدل الناتج الداخلي.
- في الفترة بين 1995-1998 في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض قام صندوق النقد الدولي بمنح الجزائر قرضا اخر لمدة ثلاث سنوات، حيث شرعت الجزائر الى التحويل اقتصادها الى النظام السوق الحر حيث قامت الجزائر الى:
  - انشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة وانشاء مكاتب الصرف.
  - تخفيض الضريبة الجمركية بنسبة 50 بالمئة كحد اقصى.
  - تحرير الأسعار وإعادة اصلاح دعم أسعار الفلاحة.
  - ترشيد تسيير النفقات وتقليص الأجور والحد من الزيادة في العملة.

[1] مدني بن شهرة، ***الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل***،(عمان: **دار** هومة للنشر، 2009) ،ص 110.

- تحرير الأسعار ورفع الدعم النهائي على أسعار الحبوب والحليب وإصلاح النظام العقاري
- تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية [1]

تعتمد الجزائر حالياً استراتيجية طموحة للنمو الاقتصادي، تشمل دعم الدولة من خلال برامج مثل برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو خارج الميزانية. بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستقل عن الميزانية العامة، عادت الجزائر إلى نهج التخطيط عبر برنامج الإنعاش الوطني.

أ- البرنامج الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة (2001-2004):

أولا: خصائص البرنامج:

خصص لإنجاز هذا البرنامج اهم غلاف مالي منذ الاستقلال حيث بلغ 525 مليار دج، وجه أساسا للقطاعات الرئيسية من اشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم القطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات، حيث ان هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروعا، حيث كان الهدف الحد من الفقر، القضاء على البطالة، توزيع الثروة على المناطق المختلفة ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد تم الاهتمام بالإنجازات العامة في مجال الصحة، الموارد، التنمية الريفية، الاستثمارات.[2]

وقد تم توزيع رخصة البرنامج على مختلف القطاعات التالية:

جدول رقم (05): توزيع رخصة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

[1] علي حمزة، ***فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر***، رسالة ماستر (جامعة الجزائر: الجزائر، 2002-2001)، ص 338-340.

- [2] نبيلة عرقوب، "مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري واليات نجاحها"، ***مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية الاقتصادي***، ع24، 2011، ص 177.

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع(مليار دج)	النسبة المئوية
اشغال كبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.10
تنمية محلية بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.4	15	65.3	12.4
دعم الإصلاحات	30	15	/	/	45	8.60
المجموع	213.1	178.3	113.1	20.5	525	100

مصدر: بشكير عابد، **دراسة تحليلية تقييمية لبرنامج التنمية الاقتصادية في الجزائر**

Revue d'économie et des statistiques،العدد 13 ، ص18.

يظهر الجدول الاهتمام الكبير بقطاع الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية حيث قدمت له اكبر نسبة 40.10 بالمئة ، ثم اهتمام بالتنمية المحلية والبشرية 38.8 بالمئة في حين الاهتمام بقطاع الفلاحة والصيد البحري حصل على 12.4 بالمئة ، لي تخصص نسبة 8.60 بالمئة لي دعم الإصلاحات .

ثانيا: إثر البرنامج على النمو الاقتصادي: وحسب الحصيلة التي تم اعدادها من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي فان نسبة انجاز البرنامج كانت كبيرة جدا وقد قاربت 100 بالمئة ومن اهم الإنجازات التي تحققت في أطار تنفيذ هذا البرنامج نجد:

- تم تسجيل حوالي 6929 مشروع في بناء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تم توزيعه على مختلف القطاعات
- تم تسجيل 1668 مشروع ضمن برنامج دعم الاقتصادي يخص الزراعة والصيد البحري، وتسجيل 59 مشروع يخص الصناعة[1] .

ب-البرنامج الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

[1] مختار صابة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي -البيئة والمكونات -، ***مجلة دراسات العدد الاقتصادي***،ع01، (2010) ص 156- 155.

تم تخصيص مبلغ يقدر ب 4202.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار وتم الموافقة عليه في قانون المالية لسنة 2005 بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش حيث يقيد في هذا الحساب باب الإيرادات والذي يحتوي على باقي الاعتمادات الدفع المحرر الى غاية 31/ 2005/12 والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، تخصيصات الميزانية في إطار البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش[1].

ويهدف هذا البرنامج الى، ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5بالمئة طوال فترة البرنامج، انشاء 100000 مؤسسة اقتصادية جديدة، توفير مليوني منصب شغل، إنشاء 150000 محل تجاري، بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية عبر التراب الوطني، توفير الشروط الضرورية لاستقبال مليون طالب في الجامعة مع نهاية البرنامج، إنجاز آلاف المنشآت الجديدة في مجلات التربوية، الاجتماعية الثقافية، الطاقوية، والهياكل القاعدية.[2]

وقد تم توزيع الغلاف المالي على خمس أساسية كالتالي:

جدول رقم (06): توزيع الغلاف المالي لبرنامج التكميلي

محمد سفين بزار، صراح بن صاوله،" تحليل وتقييم الوضعية الاقتصادية الجزائرية في ظل البرامج التنموية المنجزة ظل البرامج التنموية المنجزة"، ***revue Algerine. economies et du management***, ام08ا ، ع02 ، (2017)، ص 25.

[2] عبد الكريم برشي، ***حصر الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني***، (جامعة تلمسان الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2013) ،ص149.

المحور	المبلغ (مليار دج	النسبة المئوية
تحسين ظروف المعيشة	1908.5	45.5
تطوير المنشآت القاعدية	1703.1	40.8
دعم النمو الاقتصادي	337.2	8
تحديث الخدمة العمومية	203.9	4.8
ترقية تكنولوجيا الاتصال الجديدة	50	1.1
المجموع	4202.7	100

مصدر: لخضر بن احمد، امين لباز، **الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية ص 59.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

برنامج التنمية المحلية والبشرية في الجزائر يهدف إلى تعزيز الإسكان والتربية والتعليم، وتطوير المناطق الجنوبية والهضاب العليا، وتوفير البنية التحتية الأساسية. تم تخصيص 1908.5 مليار دينار جزائري لهذا البرنامج، مما يمثل 45.5% من إجمالي البرنامج التكميلي. كما خصصت مبالغ كبيرة لقطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية والصناعة والفلاحة، بنسب تبلغ 40.5% و8% على التوالي. القطاع الحكومي الإداري وقطاع التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال استفادا أيضًا من التمويل، بنسبة 4.8% و1.2% على التوالي[1].

ثانيا: آثر البرنامج على النمو الاقتصادي:

بعد تبني الجزائر للبرنامج التكميلي تم ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادية خارج قطاع المحروقات حيث بلغت سنة 2009 نسبة 10.5 بالمئة وهذا نتيجة البرنامج

[1] ***المرجع نفسه***، ص149.

التكميلي الذي كان لديه إثر على دعم النمو خارج قطاع المحروقات. وهذا ما يفسره الشكل رقم (08)

شكل رقم (08): تطور معدل النمو الاقتصادي 2005-2009 الوحدة : النسبة المئوية .

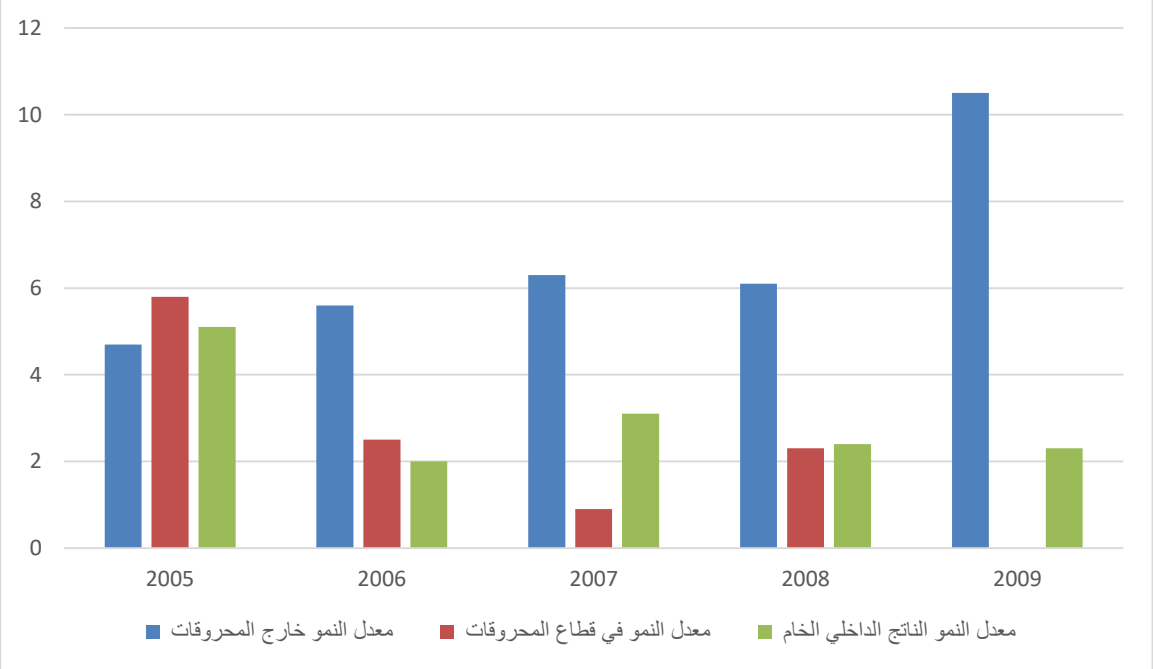

مصدر: من اعداد الطالبة اعتمد على المعطيات

- WORLD BANK. P 25

ت-البرنامج الثالث: توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

أولا: خصائص البرنامج:

لقد انصب اهتمام هذا البرنامج على تأهيل الموارد البشرية الدرجة الأولى حيث خصص له حوالي 40 بالمئة من الغلاف المالي المخصص لها. وقد انصب هذا الاهتمام حول اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي والتعلم العالي، استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية، دعم التنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء مناطق صناعة، مواصلة تطور البنى التحتية، فك العزلة والتحضير

لاستقبال المستثمرين وغيرها من النقاط التي اعتمدت عليها الجزائر لإنجاح البرنامج. وقد خصص 21214 مليار دج [1]

ويهدف بشكل أساسي الى استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 عن طريق عدد من السياسات المتعمدة من خلال البرنامج أهمها ما يلي:

الحد من البطالة عبر خلق 3 ملايين منصب عمل، دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل وتعزيز قدرات الأفراد، ترقية اقتصاد المعرفة وتحسين المناخ العام الاستثمار، تطوير الإدارة وتفعيل آليات الحكم الراشد، تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية ودعم القطاع الفلاحي وترقية السياحة والصناعة التقليدية.

وقد أولى برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة أولوية فيما يتعلق بتعزيز التنمية البشرية من خلال التركيز على الأبعاد الثلاث للتنمية البشرية من خلال التركيز على الأبعاد الثلاث للتنمية البشرية وهي التعليم والصحة، حيث تم تخصيص ما يقارب من نصف القيمة الإجمالية من الاستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية، إضافة الى مجالات التنموية الأساسية الأخرى كالبنى التحتية والخدمة العمومية والتنمية الاقتصادية [2]

ثانيا: أثر البرنامج على النمو الاقتصادي:

وفق وزارة المالية وتقرير سنة 2014 فان معدلات النمو الاقتصادي كانت على النحو التالي:

الشكل رقم (09): تطور معدل النمو الاقتصادي 2010-2013

الوحدة: النسبة المئوية

[1] عباس فرحات، وسيلة سعود، "عرض عام لبرنامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، ***مجلة الاقتصاد والقانون***، ع 01، (2018)، ص 72.

[2] محمد مسعى،" سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو"، ***مجلة الباحث***، ع 10، (2012) ،ص 147.

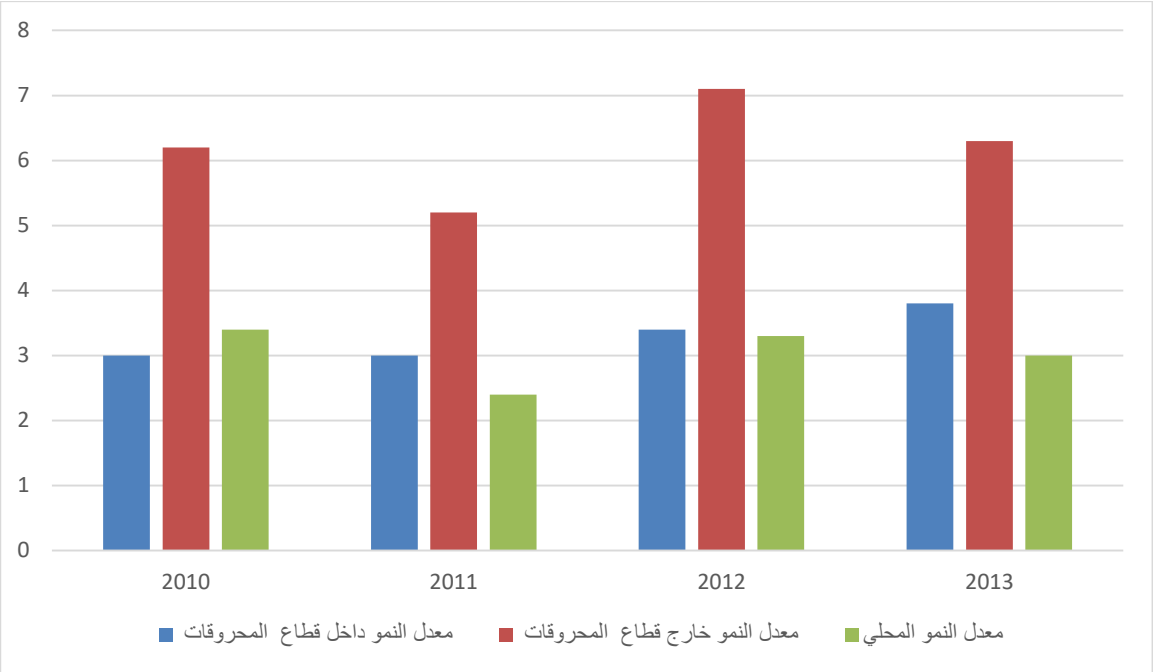

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمد على المعطيات • وزارة المالية، المديرية العامة للتنبؤ والسياسات، 2014، ص 6.

نلاحظ من خلال الشكل التالي ان معدل النمو خارج قطاع المحروقات في ارتفاع مستمر حيث بلغت اعلى نسبة له سنة 2012 ب 7.1 بالمئة. بينما نلاحظ ان معدل نمو داخل المحروقات بقي ثابت خلال أربع سنوات التالية هذا راجع الى أهمية تأهيل الموارد البشري الذي جاء به المخطط وتطوير المناخ العام الاستثمار رغم ذلك لم يشكل قاعدة اقتصادية خارج قطاع المحروقات بقي الموارد الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة.

ج-البرنامج الرابع: النموذج الجديد للنمو (2015-2019):

تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302 وقد خصص مبلغ قدر ب 6.4079 مليار دج في 2015، مقابل

مبلغ 2.1894 مليار دج في 2016، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر

ويهدف هذا البرنامج إلى : الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن ، التربية ، التكوين ، الصحة العمومية ، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز ..الخ ، وترشيد التحولات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة ، إيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات ، والاهتمام بالفلاحة والريف ، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه ، استحداث مناصب الشغل ، ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثورة ومناصب العمل ، إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة

ثانيا: أثر البرنامج على النمو الاقتصادي:

شكل رقم (10): تطور مؤشرات برنامج النمو 2016-2018

الوحدة: النسبة المئوية

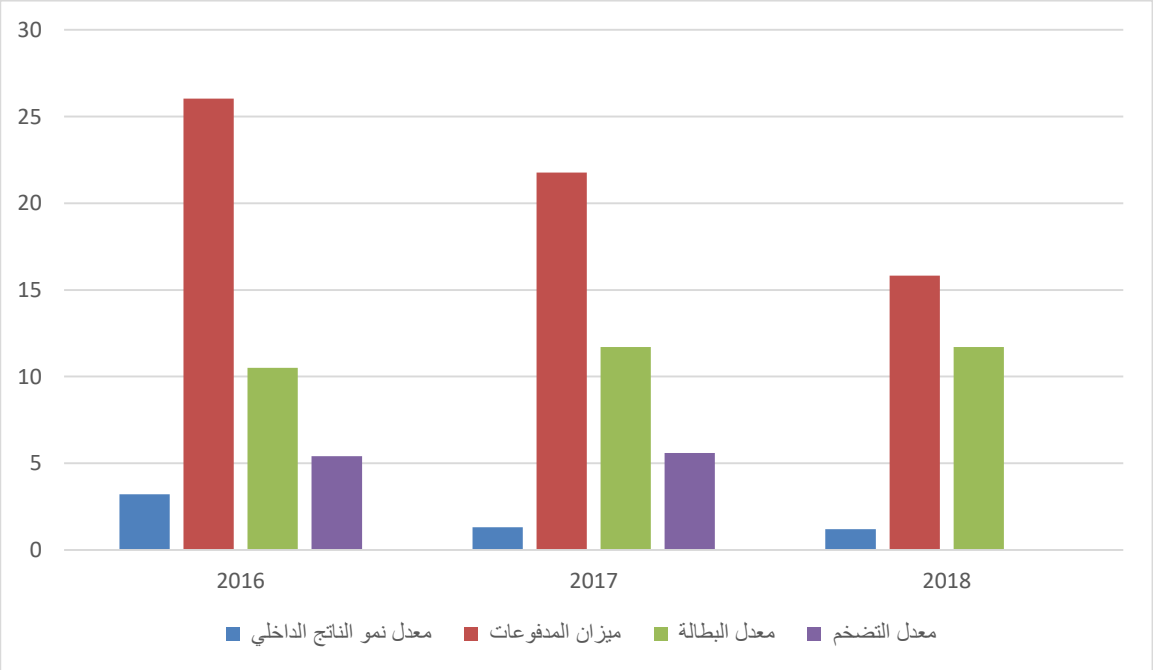

مصدر: من اعداد الطالبة اعتمد على المعطيات الديوان الوطني للإحصائيات، ds.www.ones اطلاع عليه في 2024/05/25.على 21:25.

من خلال الشكل السابق نلاحظ انخفاض في معدل نمو الناتج الداخلي من 3.2 بالمئة في سنة 2016 الى 1.3بالمئة و 1.2 بالمئة في سنوات 2018 2017 على التوالي بينما نجد ارتفاع في معدلات البطالة من 10.5 بالمئة في سنة 2016 الى 11.7 بالمئة في سنة 2018 و2017 ونجد عجز في ميزان المدفوعات لمختلف السنوات الثلاثة .وتسعى الجزائر في خضم العجز الذي حدث في السنوات السابقة وبغية استبعاد اللجوء الى الاستدانة الخارجية وما ينجم عنها ، لجأت الحكومة الى التمويل غير التقليدي في 2017 الذي سيسمح لبنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء المباشر عن الخزينة ، السندات التي تصدرها هذه لأخيرة ، من اجل المساهمة في : تغطية احتياجات تمويل الخزينة ، تمويل الدين العمومي الداخلي ، تمويل الصندوق الوطني لاستثمار ، وتنفيذ هذه الالية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية ، والتي ينبغي ان تفضى في نهاية الفترة المذكورة كأقصى تقدير الى توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات [1].

وفي الأخير يمكن القول ان الإصلاحات الاقتصادية التي وضعتها الجزائر منذ سنة 2001 تحقيق نتائج إيجابية على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة بعد فترة الركود التي أعقبت أزمة 1986، إلا أنها لم تستطع تحويل بنية الاقتصاد الجزائري المعتمدة أساسا على النفط. [2] او خلق قاعدة اقتصادية متنوعة.

---

[1] هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال فترة 2001-2019، ***مجلة كلية السياسة والاقتصاد***، (2020)، ص 51.

[2] ناصر مراد، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، (جامعة البليدة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ،) ص 150.

خلاصة الفصل الأول:

تشير النظريات المفسرة للريع إلى تأثير الثروات الطبيعية مثل النفط والغاز على اقتصاد الدول التي تعتمد عليها. النظرية الأولى هي "نظرية الدولة الريعية" التي تشير إلى أن الدول التي تعتمد بشكل كبير على الريع لا تحتاج إلى فرض ضرائب على مواطنيها وبالتالي تكون غير مضطرة لتقديم تنازلات سياسية. النظرية الثانية هي "نظرية المرض الهولندي" التي تشير إلى الآثار السلبية لزيادة الإنفاق الممول بإيرادات النفط والغاز، مثل ارتفاع قيمة العملة المحلية وتدهور التنافسية للصناعات الأخرى. أما النظرية الثالثة فهي "نظرية لعنة الموارد الطبيعية" التي تشير إلى تناقض بين وفرة الموارد وتدهور النمو الاقتصادي والتنمية، مما ينجم عنها ارتفاع قيمة العملة المحلية وتقلص التنافسية.

كم تطرقت أيضا الى اهم خصائص الاقتصاد الريعي في الجزائر، كيف تطور الاقتصاد الوطني حتى أصبح اقتصاد ريعي يعتمد على الريعي النفطي. حيث ان الجزائر تعتبر دولة ريعية تعتمد بشكل كبير على صادراتها من النفط الذي يشكل تحديا للأمن الغذائي الذي سوف نتطرق له في هذه الدراسة.

الفصل الثاني:

واقع الأمن الغذائي في الجزائر

تمهيد:

تمثل قضية الأمن الغذائي أحد التحديات الحيوية التي تواجه الدول في العصر الحديث، حيث يرتبط توفر الغذاء واستدامته بشكل مباشر بصحة وسلامة المجتمعات، حيث

يعاني قطاع الزراعة في الجزائر من تحديات كبيرة مثل الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية، تذبذب الإنتاج الزراعي بسبب الظروف المناخية القاسية، ونقص الاستثمارات في التكنولوجيا والبنية التحتية الزراعية.

إضافة إلى ذلك، يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار العالمية ويؤثر سلبًا على تمويل المشاريع الزراعية ودعم المزارعين. تواجه الجزائر أيضًا تحديات وعوامل تؤثر على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

حيث سوف نتطرق في هذا الفصل إلى تحليل واقع الأمن الغذائي في الجزائر اعتماد على المؤشرات، كما سوف نذكر اهم التطورات التي حدثت على الأمن الغذائي في الجزائر ومن اجل فهم واقعه أكثر تطرقنا الى اهم العوامل التي تؤثر على الأمن الغذائي في الجزائر.

المبحث الأول: تحليل وقع الامن الغذائي في الجزائر.

من اجل معرفة وتحليل أي وضعية الأمن الغذائي في أي دولة يعتمد ذلك على عدة مؤشرات حيث تعتبر المؤشرات أداة حيوية في تحليل الأمن الغذائي لأنها قابلة للقياس معرفة مستوى الأمن الغذائي في أي دولة. في هذا المبحث سوف نتطرق الى اهم المؤشرات التي يقاس بها الأمن الغذائي الى تطور الامن الغذائي في الجزائر لكي نصل الى وضع الامن الغذائي في الجزائر.

المطلب الأول: مؤشرات الامن الغذائي:

ان الامن الغذائي حسب منظور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة•، لا يمكن ان يتحقق الا بتوفر وتحقيق المتطلبات الأربعة التالية يحث يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (11): متطلبات الامن الغذائي حسب ما جاء في تعريف منظمة الأغذية والزراعية للأمم المتحدة

مصدر: هشام دغموكم عبد النور، قبايلي، تقييم الأمن الغذائي في الجزائر حسب المؤشرات العالمية المتخصصة خلال الفترة 2014-2020، مجلة افاق للعلوم، المجلد07 العدد04، 2022

• **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) هي منظمة دولية تأسست في 16 أكتوبر 1945، تسعى للقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي من خلال تقديم الدعم الفني والمشورة وتنفيذ مشاريع تنموية وتعزيز الزراعة المستدامة. يقع مقرها في روما، إيطاليا.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا ان الامن الغذائي يعتمد على أربع متطلبات هي:

أ. **توفر الغذاء:** ويعني توفر الغذاء بكميات كافية وبجودة مناسبة ومقبولة، سواء كان مصدر هذا الغذاء الإنتاج المحلي أو الواردات.

ب. **الحصول على الغذاء:** وهو تمكين الافراد من الحصول على الموارد مالية كافية لشراء أغذية كفيلة بضمان نظام غذائي صحي وسليم.

ت. **الاستخدام السليم للغذاء:** ويعنى استخدام الأغذية بطريقة صحية وباستعمال مياه نقية صالحة للشرب تضمن الحصول على التغذية ملائمة وصحيحة، تفي بكل متطلبات الانسان الفيزيولوجية وفي ظل رعاية صحية سليمة.

ث. **الاستقرار في توفر الغذاء:** وهو ضمان التزويد بالغذاء مهما كانت الظروف الاقتصادية والمناخية، بعيدا عن الازمات الاقتصادية والمناخية.

لقد أشرنا آنفا الى ان الامن الغذائي يعتمد على أربعة دعائم، تعتبر الركائز الأساسية التي تسمح بتوفير الوسائل المادية والاقتصادية للحصول على غذاء آمن وصحي، يلبى احتياجات الافراد التغذوية ويمدهم بالطاقة والحيوية، منه سوف نتطرق الى اهم المؤشرات التي يقاس بها وضع الامن الغذائي في أي دولة اهم هذه المؤشرات هي:

أ- مؤشر العام للأمن الغذائي:

يعكس مؤشر العام للأمن الغذائي GFSI العالمي• الذي تصدره وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU)• وضعية الأمن الغذائي بالعالم، والذي يتوفر على أربعة مؤشرات

• **مؤشر العام الامن الغذائي: أنشئت** وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة للمجموعة الاقتصادية البريطانية سنة 1946، بشراكة متكافئة 50/50 مع مدرسة لندن للاقتصاد، وقد تم حل هذه الشراكة سنة 1992. قامت EIU باستحداث المؤشر

العام للأمن الغذائي GFSI حيث يقيس هذا المؤشر مستوى الامن الغذائي في 113 دولة يرتكز على ثلاثة دعائم هي: القدرة على تحمل تكلفة الغذاء، توفر الغذاء، جودة الغذاء وسلامته إضافة الى المؤشر الرابع الذي اضافته سنة 2017 الذي يمثل توفر الموارد الطبيعية والقدرة على التكييف والصمود.

• **Eco nomis Intelligence Unit**

للأمن الغذائي تساعد على توجيه سياسات الأمن الغذائي والتغذية وتحديد أولوياتها وكذا صورة شاملة أكثر دقة عن حالة الأمن الغذائي في بلد ما، حيث يحتوي على أربع مجموعات فرعية تتمثل [1]في:

1-**مؤشر توفر الغذاء :** تعنى هذه المجموعة بقياس مدى توافر المواد الغذائية على المستوى الوطني ومدى كفايتها لتلبى الطلب الداخلي، وكذا قياس خطر نقص الإمدادات أو انقطاعها، إضافة إلى تقييم قدرة الدولة على توزيع الغذاء على كل مناطق الوطن مع السعي لتوسيع إنتاج الغذاء محليا من خلال تطوير الزراعة والإنتاج الزراعي.

2- **مؤشر جودة الغذاء وسلامته:** تقيس هذه المجموعة جودة الغذاء ونوعيته من حيث القيمة الغذائية وعدد السعرات الحرارية وكذا سلامة الغذاء من أي مواد خطيرة على صحة المواطن.

3- **مؤشر توفر الموارد الطبيعية والقدرة على التكييف والصمود:** تعتبر هذه اخر مجموعة من المجموعات الفرعية التي تمت إضافتها الى مؤشر نظرا لأهميتها وتأثيرها على الأمن الغذائي للدولة، وهي تقيس قدرة الدول على التحمل تأثيرات تغير المناخ والمخاطر المصاحبة له المنجرة عنه ومدى تكيف الدول مع هذه المخاطر.

4-**مؤشر القدرة على التحمل تكلفة الغذاء :** وتتكفل هذه المجموعة بقياس قدرة المستهلكين على اقتناء مختلف احتياجاتهم الغذائية، وكيفية تعاملهم مع التغيرات الفجائية للأسعار ومقدرتهم على تجاوزها دون الوقوع في العوز والجوع، وكذا الطبقات الهشة من المواطنين في حال التعرض لأزمات الارتفاع الغير متوقع للأسعار[2].

---

[1] على مكيد، فريدة بن عباد، "وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي: دراسة تحليلية المتاح من الإنتاج"، ***مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير العلوم التجارية*** . جامعة المسيلة، ع 17(2017)، ص 2.

[2] **هشام دغموم عبد النور، قبايلي**، "تقييم الأمن الغذائي في الجزائر حسب المؤشرات العالمية المتخصصة خلال الفترة 2014-2020، ***مجلة افاق للعلوم***، **م07** ، **ع04** ،(**2022**)، **ص679-680**.

ويبرز الشكل التالي تصميم مؤشر GFSI• مجموعاته الفرعية والعناصر المكونة لكل مجموعة لتبيان الإطار العام للمؤشر وطريقة عمله:

الشكل (12): المجموعات الفرعية المكونة لمؤشر الامن الغذائي العام

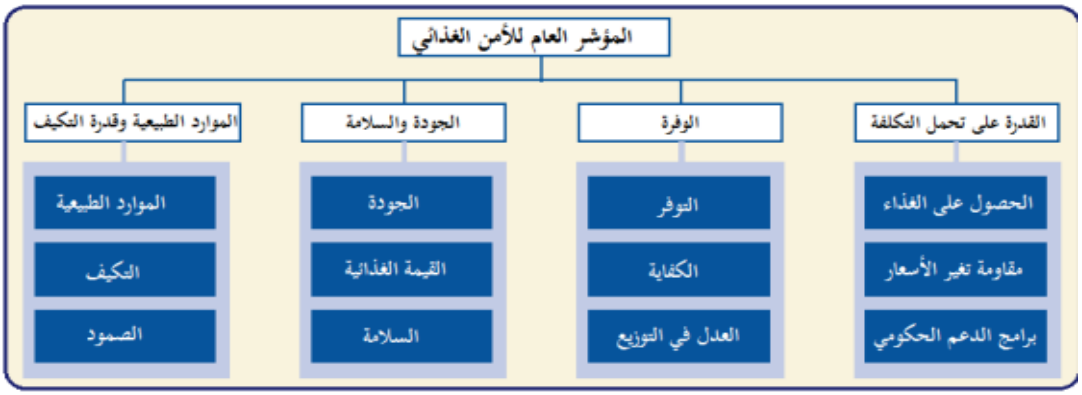

المصدر: هشام دغموم عبد النور، قبايلي، تقييم الأمن الغذائي في الجزائر حسب المؤشرات العالمية المتخصصة خلال الفترة 2014-2020، مجلة افاق للعلوم، المجلد07 العدد04 2022 ص680.

ب- مؤشر الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة:

يتعمد هذا المؤشر على الركائز الأساسية الأربعة التي وضعتها منظمة FAO• لتعريف الأمن الغذائي، وهي تمثل مجموعاته الفرعية، وهي كالآتي: توفر الغذاء، الحصول عليه، سلامة استخدامه، الاستقرار في توفره، ويخص هذا المؤشر كل الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة والبالغ عددهم 249 عضوا سنة 2021.

المجموعات الفرعية لمكونة لمؤشر الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة:

يتكون من أربع مجموعات فرعية تتفرع كل مجموعة من هاته المجموعات بدورها الى عدة مؤشرات جزئية على الشكل الآتي:

• **GFSI**: **Global Food Security Index**.

• FAO :Food and Agriculture Organization.

1 **توفر الغذاء:** يتفرع الى

- المتوسط المحلى لقيمة إنتاج الغذاء
- الإنتاج الزراعي المحلي المستدام (المساحة الزراعية المتاحة: التقليدية +العضوية)

2 **الحصول على الغذاء:** يتفرع الى

- الناتج المحلى الإجمالي للفرد (بمكافئ القوة الشرائية)
- معدل انتشار سوء التغذية
- مقدار العجز الغذائي (حجم واردات الأغذية)

3 **الاستخدام:** يتفرع الى

- توفر مصادر المياه النقية والصالحة للاستعمال
- توفر شبكات الصرف الصحي الحديثة

4 **الاستقرار في توفر الأغذية:** يتفرع الى

- نسبة الاعتماد على واردات المحاصيل الاستراتيجية
- نسبة الأراضي المتاحة للزراعة والمجهزة بالري

ولتبيان الإطار العام لمؤشر FAO وطريقة عمله، حيث يبرز الشكل التالي الذي يبين مجموعاته الفرعية الأربعة والعناصر المكونة لكل مجموعة.

الشكل الرقم (13): المجموعات الفرعية المكونة لمؤشر FAO.

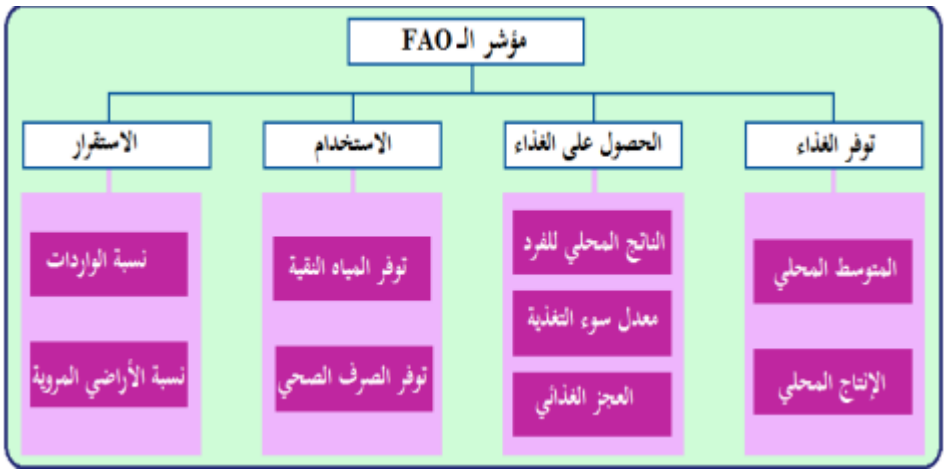

مصدر: هشام دغموكم عبد النور، قبايلي، تقييم الأمن الغذائي في الجزائر حسب المؤشرات العالمية المتخصصة خلال الفترة 2014-2020، مجلة افاق للعلوم، المجلد07 العدد04، 2022

بعد التطرق الى اهم مؤشرات التي يقاس بها الامن الغذائي سوف نتطرق في المطلب الثاني الى واقع الامن الغذائي في الجزائر

المطلب الثاني: تطور الامن الغذائي في الجزائر:

منذ استقلالها في عام 1962، واجهت الجزائر تحديات كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي بسبب الاعتماد الكبير على الواردات والمشكلات الهيكلية في القطاع الزراعي. ومع مرور الوقت، تبنت الحكومة سياسات وإصلاحات تهدف إلى تحسين الإنتاجية الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي. سنتطرق في هذا المطلب الى السياق التاريخي للأمن الغذائي في الجزائر

أ-بعد الاستقلال (1962-1989): بعد الاستقلال الجزائر كان لابد من الانطلاق من البداية كون ما خلفه الاستعمار خلفه بعد رحليه، تدهورا في مختلف أوجه الحياة، فالأوضاع التي كانت تعيشها البلاد مزرية ومن كل الجوانب، وقد انتهجت الجزائر خلال هذه المرحلة عدة سياسات تمحورت [1]حول:

1-مرحلة التسيير الذاتي:

بعد استقلال الجزائر، واجهت البلاد تحديات كبيرة في القطاع الفلاحي بسبب سنوات الاستعمار. من أجل التعامل مع هذه التحديات، أصدرت الحكومة الجزائرية أول إصلاح زراعي في 22 مارس 1963. هدف هذا الإصلاح إلى تسيير الأراضي الفلاحية التي تركها المستعمرون بعد مغادرتهم البلاد.

[1] يونس صاحب، ***السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر: دراسة حالة المواد الغذائية الأساسية 2000-2014***، رسالة ماجستير (جامعة تيزي وزو :كلية العلوم السياسة 2014-2015)، ص62.

تضمنت الإجراءات الحكومية مراسيم في مارس وأكتوبر 1963 لتنظيم الأراضي الزراعية وتحديد طرق استغلالها. تم إنشاء نظام التسيير الذاتي، والذي شمل حوالي 22037 مزرعة بمساحة تقدر بـ 2.4 مليون هكتار، بهدف تحقيق استغلال أمثل للأراضي الزراعية ودعم الاقتصاد الوطني[1].

ويمكن تقسيم مرحلة التسيير الذاتي الى ثلاثة مراحل امتدت على فترات زمنية كالآتي:

- **المرحلة الأولى (1962-1967):** شهدت تأسيس الهياكل التنظيمية كالديوان الوطني للإصلاح الزراعي، حيث تم إضفاء الصبغة القانونية على استيلاء الفلاحين على الأراضي ودعمهم وإصدار قوانين تضمن حقوقهم[2].

- **المرحلة الثانية (1967-1975):** في هذه المرحلة، تم تعزيز اللامركزية الإدارية عبر استبدال الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بمديريات فلاحية ولائية وإنشاء تعاونيات تنظم المحاسبة تحت مراقبة الوزارة والبنك الوطني الجزائري، بالإضافة إلى تأسيس الديوان الوطني للعتاد الفلاحي لتوفير المعدات، مما ساهم في تنظيم فعال للقطاع الزراعي.

- **المرحلة الثالثة:** تم اتخاذ إجراءات إصلاحية في القطاع الزراعي بسبب النتائج الهزيلة للإجراءات السابقة، مع التركيز على تجاوز التعقيدات البيروقراطية وزيادة فعالية العمل. تم إلغاء منصب المدير المعين لصالح اتخاذ القرارات من طرف جمعية للعمال والفلاحين، ولكن هذه الإصلاحات لم تكن ناجحة على المستوى العلمي. تبين أن التطور في القطاع الزراعي يتطلب سياسة زراعية شاملة تغير العلاقات الإنتاجية بشكل جذري، وهذا ما تهدف إليه الثورة الزراعية[3].

ب-**مرحلة الثورة الزراعية:** في 8 نوفمبر 1971، تم إصدار الثورة الزراعية في الجزائر نتيجة لتردي الحالة الزراعية والفلاحية في البلاد. تأتي هذه الثورة مع ميثاق الزراعية

---

[1] ***المرجع نفسه*** ، ص77.

[2] عبد الوهاب مطر الداري، ***الاقتصاد الزراعي،*** بغداد :دار المعرفة، ، ط 1 ،1980) ، ص36.

[3] ***المرجع السابق*** ، ص38.

الذي ينص على توزيع الأراضي وفقًا لمبدأ "الأرض لمن يخدمها". تشمل الأراضي الموزعة مليون هكتار تقريبًا على تعاونيات زراعية وقطاع خاص، مما يقسم إلى قطاعين: التقليدي والحديث. قبل الثورة، شهد القطاع تقلبات بسبب سياسات الدولة، ولكن بعد الثورة، توقفت المساعدات وتم تحديد الملكية. عادت المساعدات مع المخطط الخماسي الثاني (1985–1989) لدعم التنمية الاقتصادية وتحسين معيشة الفلاحين.[1]

ت- **الإصلاحات الزراعية وإعادة الهيكلة (1981–1990):** تتمحور الإصلاحات الزراعية وإعادة الهيكلة في هذه الفترة حول تحسين القطاع الزراعي وإعادة هيكلته. تم إصدار منشور رئاسي رقم 14 لتعزيز التسيير الذاتي وإعادة هيكلة الاقتصاد بشكل عام. في القطاع الزراعي، تم إعادة الأراضي المؤممة إلى أصحابها وتشجيع الفلاحين على استصلاح الأراضي، خاصة في الجنوب، من خلال تقديم القروض الفلاحية. تم أيضًا إعادة هيكلة مزارع الدولة وزيادة استيراد الآلات الزراعية وتوزيعها على الفلاحين، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات في تنمية الموارد المائية. الهدف الرئيسي هو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج لتوفير الغذاء الضروري للسكان. في عام 1990، جاءت الإصلاحات لمعالجة سلبيات القوانين السابقة وبث روح جديدة في النشاط الفلاحي، مع تركيز أساسي على شكل الملكية والتمويل من خلال قوانين جديدة مثل قانون النقد والقرض بهدف تحرير الاقتصاد من قيود المركزية[2].

اعتمدت الجزائر مجموعة من السياسات لدعم القطاع الفلاحي، مرت بمراحل متعددة بسبب الإصلاحات الاقتصادية. بدأت بنظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية، ثم انتقلت إلى نظام المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية، وأخيرًا إلى التوجيه العقاري. كما تبنت استراتيجية تعزيز التوجه نحو الاستثمار الفلاحي للقطاع الخاص، من خلال المخططات التنموية وفتح مجال الاستثمار الفلاحي.

---

[1] يونس *صاحب* ، *المرجع السابق* ، *ص77*.

[2]، *نفس المرجع السابق*، ص 77.

1-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDRA) خلال الفترة (2000-2004):

في عام 2000، اتخذت الجزائر سياسة جديدة لتعزيز القطاع الفلاحي من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وهو استراتيجية شاملة تهدف إلى تطوير وتحسين القطاع الفلاحي بما يتناسب مع المناخ الفلاحي في البلاد. يعتبر هذا المخطط آلية خاصة لترقية التأطير التقني والمالي والنظامي لبناء فلاحة عصرية تحافظ على الموارد الطبيعية. جاء هذا المخطط كحافز لتشجيع الاستثمار الفلاحي والمستثمرين[1]، وتضمن تسعة برامج فلاحية تنموية تشمل تحسين مستوى المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي، بالإضافة إلى حماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء فرص عمل. يهدف المخطط إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي وتطوير قدرات الإنتاج واستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، وقد تم إطلاق البرنامج الوطني للتنمية المحلية بهدف تعزيز التنمية الريفية ودعم الاستثمار في الفترة من 2005 إلى 2009، حيث تم تخصيص مبلغ كبير لدعم برامج التجديد الريفي.[2] بالإضافة إلى ذلك، أصدرت الحكومة مرسومًا في عام 2001 يلغي ديون الفلاحين بهدف تخفيف الضغط عليهم وتشجيعهم على التكثيف في العمل الفلاحي. وبالرغم من اعتماد هذه البرامج، فإن الحكومة استمرت في جهودها لترقية ورفع الإنتاج وتحسين الإنتاجية، وفتح المجال أمام اليد العاملة وتشغيل سكان الأرياف، وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في القطاع الفلاحي.[3]

2-برنامج دعم النمو الزراعي والريفي (2005-2009):

---

[1] جمال جغفري عدالة العجال، "مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وآثره على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015"، ***مجلة دفاتر اقتصادية***، م 10، ع 02، (2018)، ص105.

[2] فاطمة الزهراء مهديد فطيمة حاجي، واقع وتحديات جهود مكافحة الفقر الريفي في الجزائر، ***مجلة الاقتصاد والتنمية***، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدية، ع 06، (جوان 2016)، ص 13 .

[3]- يونس صاحب، مرجع السابق، ص141.

تم إطلاق برنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) بغلاف مالي يبلغ حوالي 114 مليار دولار، ويأتي هذا البرنامج في سياق استمرار الجهود المبذولة لدعم الانعاش الاقتصادي من خلال إقرار وتنفيذ مشاريع متعددة. وضع البرنامج مجموعة من الأهداف، بما في ذلك تحديث وتوسيع الخدمات العامة، وتحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين الجوانب الصحية والأمنية والتعليمية، وتطوير الموارد البشرية والبنية التحتية لتعزيز النشاط الاقتصادي، ورفع معدلات النمو الاقتصادي. يتجلى من ذلك أن الحصيلة المالية المخصصة لقطاع الفلاحة قد ارتفعت بشكل كبير مقارنة ببرامج أخرى، لكنها لا تزال ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى. على الرغم من ذلك، تبدي الدولة جهوداً جادة لتحسين وتطوير الفلاحة وتنمية الأرياف[1].

3-مخطط التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014):

جاء مخطط التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014) كرؤية لإنعاش وتجديد القطاع الفلاحي ضمن المخطط الخماسي للتنمية، مكملًا للسياسات السابقة لتحسين الأداء في القطاع الفلاحي. تم صياغة العقود المتعلقة بتنفيذ هذه السياسات من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في عام 2009، بهدف تحقيق توافق وطني حول الأمن الغذائي وضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي. ركزت هذه السياسة على قانون التوجيه الفلاحي الصادر في أغسطس 2008، وتم تحديد أسسها القانونية على ثلاثة نقاط رئيسية: التحسين المستدام للأمن الغذائي.[2]التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية، مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية.

4-مخطط الخماسي للتنمية الفلاحية (2015-2019):

[1] ناجية صالحي فتيحة مخنا، ***أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014)***،(جامعة سطيف، 2013،) ص7

[2] MADR. Le renouveau rural. Évaluation de la mise en œuvre des contrats de performance 16 -ème réunion d'évaluation des cadres Algérie pp2-3.

جاء هذا المخطط من اجل الخروج من اقتصاد الريعي الى اقتصاد منتوع، للحصول على الموارد ومداخيل متنوعة، ولكن من خلال تسليط الضوء على الإصلاحات السابقة وكشف أسباب ونتائج فشلها، اتضح لنا أن هذا القطاع تراجعت مكانته في لاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة من حيث مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام، وأن تطور النمو الاقتصادي الجزائري أضحى بعيدا عن تطور القطاع الفلاحي. بل يزال عنوان للتبعية الغذائية الكبيرة للخارج وبقاء الجزائر عجز غذائي، أما النتائج فقد توصلنا على عدة توصلنا على عدة نقاط

1. تبدو التوقعات الإنتاجية لعام 2019 طموحة جداً، خاصة للمنتجات الحيوانية بزيادة متوقعة تفوق 150%، مما يبرز تركيز المخطط الخماسي على تربية الحيوانات. لكن عند مقارنة التوقعات بالنتائج المحققة في الخماسي السابق، نجد أن التوقعات غير منطقية، خصوصاً في فروع الحبوب، الحليب، اللحوم، والبطاطا. الإنتاج الفلاحي المتوقع كان 4.3 مليار دج والمحقق 3.4 مليار دج، بينما العمالة الزراعية المتوقعة كانت 1.5 مليون عامل والمحققة مليون عامل. التخفيض المتوقع للواردات كان 2 مليار دولار والمحقق 480 مليون دولار في النصف الأول من 2019.
2. أما الصادرات الغذائية المتوقعة كانت 1.1 مليار دولار والمحققة 283.86 مليون دولار. تظل مساهمة الفلاحة ثابتة بنسبة 11.4% نتيجة النمو السريع للقطاعات غير الزراعية، مما يعني تراجع القطاع الفلاحي. تتفوق معدلات نمو الطلب على الغذاء على الإنتاج بسبب زيادة النمو الديمغرافي، تحسين الدخول، تدني نسبة الأراضي المزروعة، واعتماد الزراعات المطرية.
3. تظل فاتورة الحبوب والحليب تشكل نسبة كبيرة من الواردات الغذائية منذ 50 سنة، مع توقعات بزيادة الاحتياجات حتى 2038. الجزائر تستخدم أقل كمية من الأسمدة

مقارنةً بالمغرب وتونس، حيث انخفضت من 25 كغ/هكتار في 1986 إلى 8.58 كغ/هكتار في 2009[1].

المطلب الثالث: واقع الامن الغذائي في الجزائر:

بعدما تطرقنا في المبحث الأول الى اهم المؤشرات قياس الأمن الغذائي التي تتمثل في مؤشر العام للأمن الغذائيGFSI ، ومؤشر الأمن الغذائي لمنظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة FOA. سنتطرق في هذا المطلب الى واقع الامن الغذائي في الجزائر اعتماد على مؤشر GFSIوFOA.

1. مؤشر العام للأمن الغذائي GFSI:

الجدول رقم 07: موقع الجزائر ضمن مؤشر GFSI في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2021

[1] Bertrard Hervieu et al, **Mutations et défis pour l'agriculture au Maghreb**, Les notes d'analyse du CIHEAM, N° 16, 2000, P07

السنوات / البيانات	2015			2016			2017			2018		
	قيمة المؤشر	الرتبة عربيا/11	الرتبة عالميا/109	قيمة المؤشر	الرتبة عربيا/14	الرتبة عالميا/113	قيمة المؤشر	الرتبة عربيا/14	الرتبة عالميا/113	قيمة المؤشر	الرتبة عربيا/14	الرتبة عالميا/113
الجزائر	50.9	8	68	54.3	1	6	51.5	11	68	52.1	1	69
تونس	60.1	5	51	57.9	7	5	58.8	7	54	60.9	7	51
مصر	61.8	4	47	57.1	8	5	56.6	9	58	56.3	9	61
الإمارات العربية	75.6	1	23	71.8	4	3	70.9	5	33	72.5	4	31

السنوات / البيانات	2019			2020			2021		
	قيمة المؤشر	الرتبة عربيا/14	الرتبة عالميا/113	قيمة المؤشر	الرتبة عربيا/14	الرتبة عالميا/113	قيمة المؤشر	الرتبة عربيا/14	الرتبة عالميا/113
الجزائر	59.8	1	70	61.8	8	5	63.9	8	54
تونس	60.1	1	69	61.4	9	5	62.7	9	55
مصر	64.5	7	55	61.1	11	6	60.8	11	62
الإمارات العربية	76.5	2	21	68.3	5	4	71.0	3	35

مصدر: هشام دغموم عبد النور قبايلي، تقييم الأمن الغذائي في الجزائر حسب المؤشرات العالمية المتخصصة خلال الفترة 2014-2020، مجلة افاق للعلوم، المجلد: 07 العدد: 04، ص681.

نلاحظ في نتائج الجدول أعلاه ، يلاحظ أن الجزائر ضلت تتبؤ مرتبة متأخرة في ترتيب مؤشر GFSI ، بحيث تذبلت ترتيب دول شمال إفريقيا لسنوات 2015-2019 ،فقد تراوحت رتبتها عربيا من 11/8 سنة 2015 إلى 14/11 سنوات 2016-2019 أما على مستوى العالمي فضلت رتبتها تتراوح بين 68و 70 من أصل 113 دولة شملها المؤشر ، وابتداء من سنة 2020 تحسين أداء الجزائر على المستوى العربي والعالمي ، إذا حلت في المرتبة 58 عالميا وفي المرتبة 8 عربيا من أصل 14 دولة ، متقدمة بذلك على كل من تونس ومصر وهذا لأول مرة منذ سنة 2015 ، وفي سنة 2021 عززت الجزائر مرتبتها عالميا بحيث احتلت المرتبة 54 ، وهي تعتبر أحسن مرتبة تحصلت عليها منذ 2015 ، أما على المستوى العربي فقد حافظت على مرتبتها ال8 وهذا للعام الثاني على التوالي ، ويعزى تحسين مرتبة الجزائر إلى البرامج التنموية التي وضعتها الجزائر للنهوض بقطاع الفلاحية وترقيته ، بحيث أطلقت الجزائر خلال البرامج

الخماسية2010 المتعاقبة ابتداء من سنة 2004 وصولا إلى البرنامج الخماسي 2010-2014 مشروع التجديد الزراعي والريفي ، والذي أطلق رسميا في شهر أوت من سنة 2008 والذي بدأ يؤتي أكله خلال سنة 2020 .[1]

يجدر الإشارة ان الجزائر قد شهدت تحسنا ملحوظا في ترتيبها على المستوى الأمن الغذائي، في عام 2021، احتلت الجزائر المرتبة 54 عالميا والأولى في إفريقيا بين 113 دولة مشمولة بالمؤشر، مما يعكس تقدما مقارنة بالسنوات السابقة.

2. مؤشر الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة:

أولا: موقع الجزائر ضمن مؤشر الFAO من ناحية توفير الغذاء:

يقيس هذا المؤشر مدى توافر الغذاء، ويتكون بدوره من مؤشرين فرعيين اثنين هما: المتوسط المحلي لقيمة إنتاج الغذاء، والإنتاج الزراعي المستدام، وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي:

أ- المتوسط المحلي لقيمة إنتاج الغذاء:

يعبر هذا المؤشر الفرعي عن متوسط قيمة إنتاج الغذاء (حسب قيمة متوسط الدولار الثابتة في الفترة 2004-2006)، ويحسب هذا المؤشر متوسط قيمة الإنتاج خلال ثلاث سنوات حسب إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة وتقديراتها التي تنشرها من خلال هيئتها FAOSTAT، ويوفر هذا المؤشر معيارا ذا مصداقية لمقارنة اقتصاد الدول في مجال إنتاج الغذاء.[2]

---

[1] امال حفناوي، **مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برنامج النمو والانعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح**، المؤتمر الدولي تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، يومي 11-12 مارس 2013، ص17.

[2] هشام دغموم عبد النور قبايلي،" تقييم الأمن الغذائي في الجزائر حسب المؤشرات العالمية المتخصصة خلال الفترة 2014-2020"، ***مجلة افاق للعلوم***، م. 07 ،ع. 04، ص683.

الشكل رقم (14): مؤشر إنتاج الغذاء **الوحدة : النسبة المئوية**

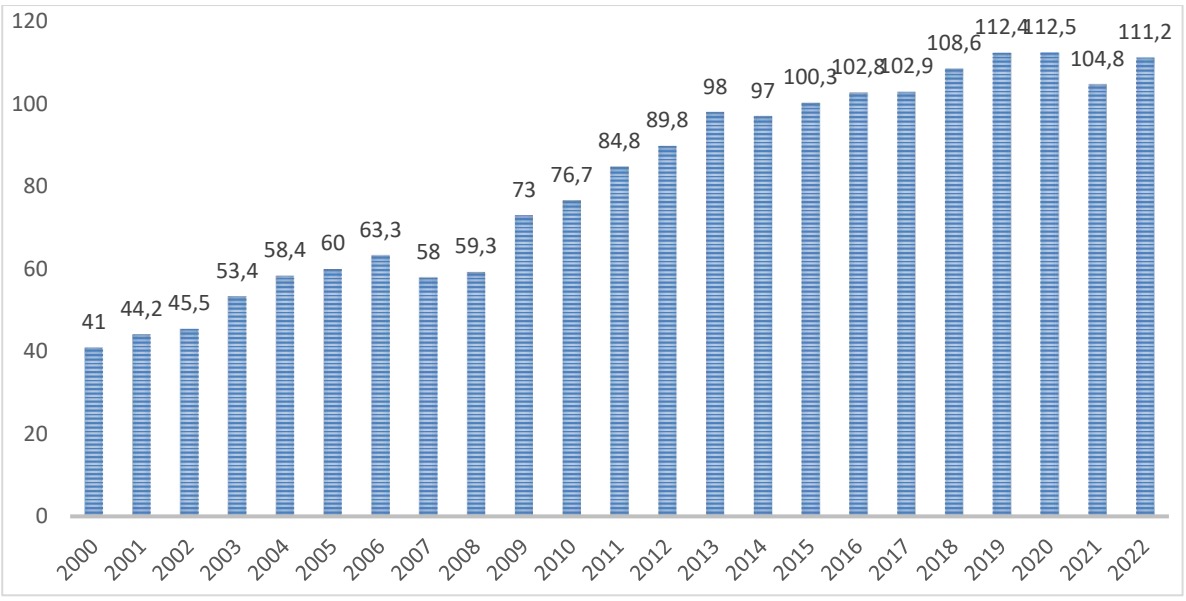

المصدر: من اعداد طالبة اعتماد على إحصائيات ال

FAO https://www.fao.org/faostat/en/#data/QI FAOSTAT consulté le :29-05-2024 à: 1225.

ولتوضيح مراحل تطور المتوسط المحلى للإنتاج الغذاء في الجزائر في الفترة 2000-2022 أدرجنا الشكل التالي الذي يرصدها وبينها:

الشكل (13): متوسط قيمة إنتاج الغذاء

الوحدة: دولار للشخص الواحد.

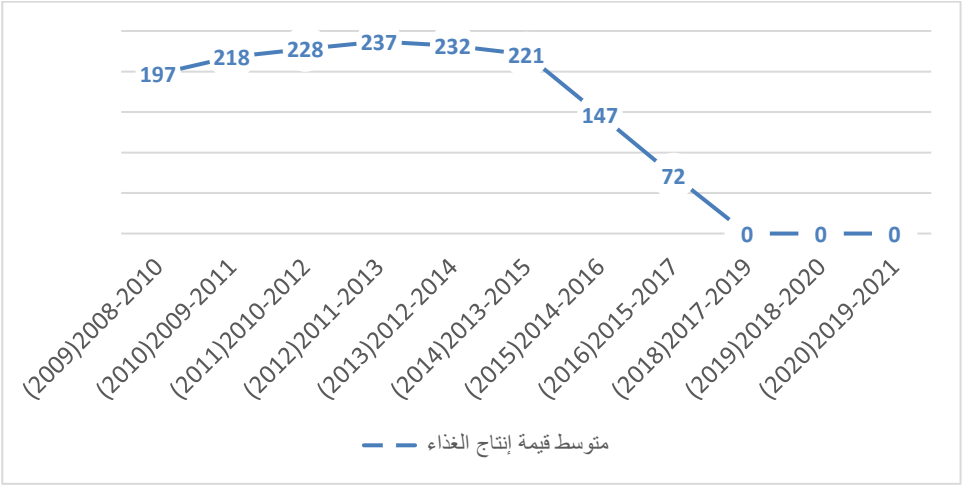

مصدر: من اعداد الطالبة اعتمد على احصائيات ال FAO.

• https://www.fao.org/faostat/fr/#data/RI consulté le : 29/05/2024 à : 2020

يظهر المنحنى البياني لمتوسط قيمة إنتاج الغناء تغيرات ملحوظة عبر السنوات. من عام 2009/2008 إلى 2014/2013، شهد الإنتاج ارتفاعًا مطردًا، حيث ارتفعت القيمة من 197 إلى 242، مما يعكس تحسنًا ملحوظًا في الإنتاج. بعد ذلك، استقرت القيمة نسبيًا بين 2014/2013 و2016/2015، حيث كانت قريبة من ذروتها مع بعض التذبذبات الطفيفة.

بدءًا من عام 2016/2015، بدأ الإنتاج في الانخفاض بشكل حاد، حيث تراجعت القيمة من 232 إلى 147 في 2017/2016، ثم إلى 72 في 2018/2017، مما يشير إلى تدهور كبير في الإنتاج.

خلال الفترة بين 2019/2018 و2021/2020، لم تتوفر البيانات لكن اعتمد على الشكل (14) ان مؤشر انتاج الغذاء قد ارتفع في السنوات الاخيرة لي يصل الى 112.5 في 2020. بشكل عام، يشير المنحنى إلى فترة من التحسن والاستقرار تلتها فترة من التدهور الحاد ثم ارتفاع في مستوى الانتاج

ب-المساحة الدائمة المخصصة للزراعة والإنتاج الزراعي:

تعتبر المساحة المخصصة للزراعة من بين أهم العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي ومن بين أهم ركائز الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، فكلما كانت هذه المساحة معتبرة كلما كان الأمن الغذائي محفوظ ومن قلبه الاكتفاء الذاتي مكفول، وفيما يلي سنبين تطور المساحة المخصصة للزراعة المستدامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من[1] 2012 إلى 2019:

الشكل (14): المساحة المخصصة لإنتاج الغذاء القيم

[1] هشام دغموم عبد النور قبايلي، **مرجع سابق**، ص684.

الوحدة: ب 10 هكتار.

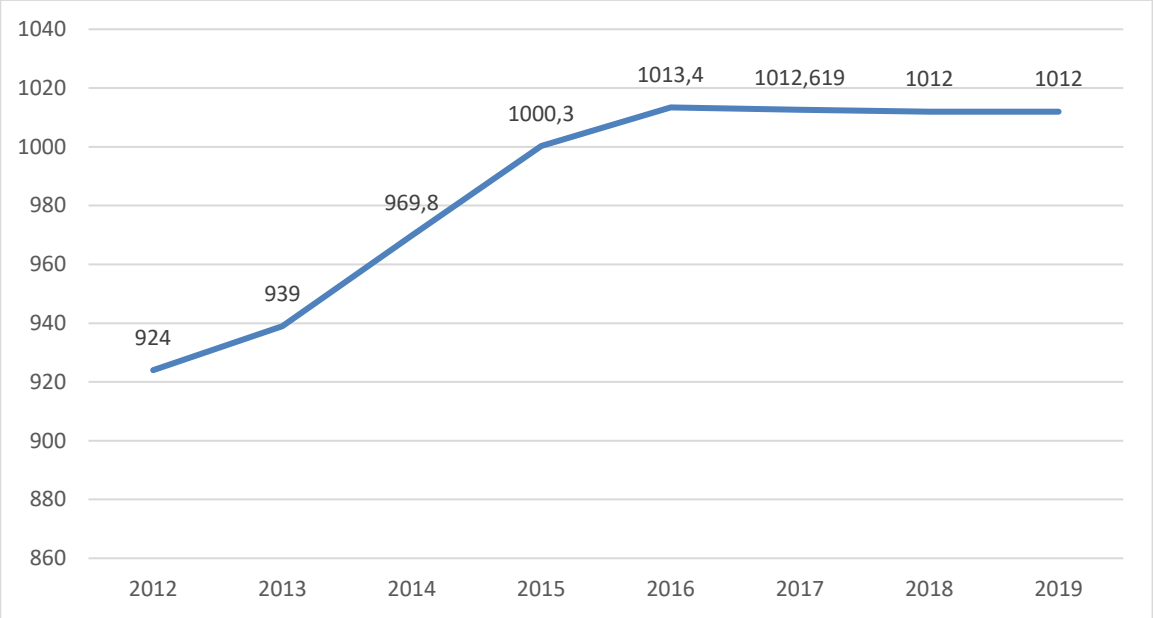

مصدر: من اعداد الطالبة اعتمد على إحصائيات ال FAO.

https://www.fao.org/faostat/fr/#data/R1 consulté le : 29/05/2024 à : 2020

يمثل الرسم البياني تطور المساحة المخصصة لإنتاج الغذاء من عام 2012 إلى 2019، حيث ارتفعت المساحة من 924 هكتار في 2012 إلى 1012 هكتار في 2019. في الفترة من 2012 إلى 2015، شهدت المساحة نمواً سريعاً، حيث زادت بمعدل سنوي ملحوظ من 924 إلى 1000.3 هكتار، وهو ما يشير إلى تحسن كبير في الدعم الزراعي تحسن الظروف الاقتصادية والسياسية التي تدعم توسع المساحات الزراعية. أما في الفترة من 2015 إلى 2017، تباطأ هذا النمو بشكل كبير، حيث ارتفعت المساحة بشكل طفيف من 1000.3 إلى 1013.4 هكتار في 2016، ثم انخفضت قليلاً إلى 1012.619 هكتار في 2017، مما يعكس احتمالية الوصول إلى مرحلة التشبع في استخدام المساحات الزراعية المتاحة، ظهور تحديات جديدة تؤثر على التوسع الزراعي. في الفترة من 2017 إلى 2019، استقرت المساحة عند 1012 هكتار، مما يشير إلى استقرار في العوامل المؤثرة أو الوصول إلى الحد الأقصى للمساحة المخصصة للإنتاج الغذائي.

ثانيا: موقع الجزائر ضمن مؤشر ال FAO من ناحية الحصول على الغذاء:

يعتمد هذا المؤشر الفرعي على الناتج المحلي للفرد ومعدل سوء التغذية وقدار العجز الغذائي، وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي:

أ. **الناتج المحلي الإجمالي للفرد:** يعبر الناتج المحلي الإجمالي للفرد عن القدرة الشرائية وبالتالي كلما ارتفع زادت القدرة الشرائية للمواطن وبالعكس كلما انخفض الناتج المحلي للفرد قلت قدرته الشرائية وأصبح معرضا لشبح الجوع وسوء التغذية، وفيما يلي الشكل التالي الذي يبين مراحل تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد الجزائري خلال[1] الفترة 2014-2020:

الشكل (15): الناتج الإجمالي المحلي الفرد:

الوحدة: الدولار الأمريكي

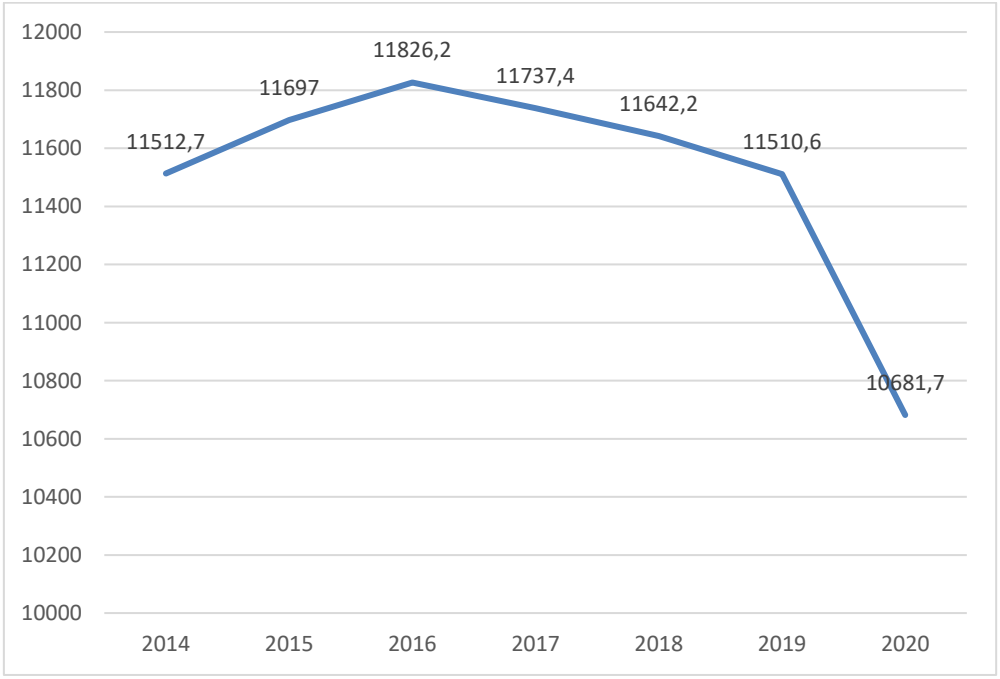

مصدر: من اعداد طالبة اعتمد على إحصائيات ال FAO.

• • https://www.fao.org/faostat/fr/#data/R1 consulté le : 29/05/2024 à : 2020.

[1] هشام دغموكم عبد النور قبايلي، ***مرجع سابق***، ص685.

الملاحظ من خلال الشكل أعلاه بدأ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في السنوات المعنية عام 2014 بقيمة 11512.7، ومن ثم شهد ارتفاعاً طفيفاً في السنتين التاليتين حيث وصل إلى 11697 في عام 2015 و11826.2 في عام 2016. هذا الارتفاع يشير إلى نمو اقتصادي خلال هذه الفترة.

ومن ثم بدأ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الانخفاض التدريجي خلال الفترة من عام 2017 إلى 2019، حيث انخفض إلى 11737.4 في عام 2017 ثم إلى 11642.2 في عام 2018، وأخيراً إلى 11510.6 في عام 2019. هذا الانخفاض الطفيف في الناتج المحلي الإجمالي للفرد قد يرتبط بعوامل اقتصادية

أما في عام 2020، فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي للفرد انخفاضاً حاداً إلى 10681.7. يعزى هذا الانخفاض الكبير بشكل رئيسي إلى تأثيرات جائحة كورونا (COVID-19) التي أثرت على الاقتصادات العالمية بشكل عام، وتسببت في انكماش اقتصادات العديد من البلدان. تدابير الإغلاق والتباعد الاجتماعي التي فرضتها الحكومات للحد من انتشار الفيروس أثرت على الأنشطة الاقتصادية والإنتاج، مما أدى إلى هذا الانخفاض الكبير في الناتج المحلي الإجمالي للفرد في تلك السنة.

ب. عدد الأشخاص الذي يعانون من سوء التغذية:

يعتبر عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية معيارا ذو دلالة واضحة على مدى تحقيق الأمن الغذائي لأي دولة، فكلما ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية ارتفعت معهم حالة الأمن الغذائي وزادت احتمالات حدوث أزمات غذائية وحتى أمنية، وعلى العكس النقيض الغذاء وسوء التغذية ارتفع الأمن الغذائي في البلد وابتعد عن شبح المجاعات والأزمات الغذائية، وفيما يلي تطور عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في الجزائر في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2020 وبمتوسط ثلاث سنوات 2013-2015 (2014).[1]

[1] هشام دغموم عبد النور قبايلي، ***مرجع سابق***، ص686.

الشكل (16): عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية (بالملايين) معدل ثلاث سنوات في الفترة 2014-2020، إضافة إلى نسبتهم من مجموع السكان: الوحدة :النسبة المئوية .

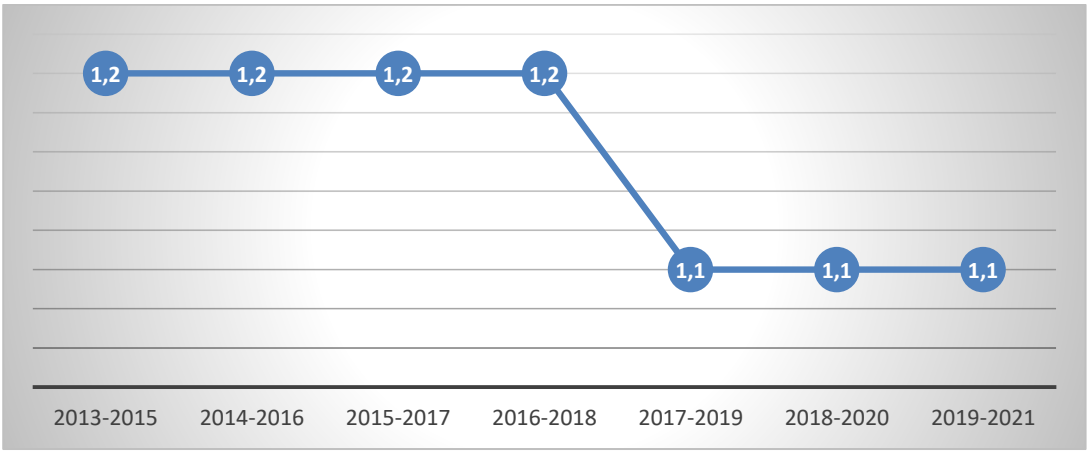

مصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على احصائيات ال FAO•

https://www.fao.org/faostat/fr/#data/RI consulté le : 29/05/2024 à : 2020.

يظهر المنحى البياني عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية (بالملايين) ونسبتهم إلى مجموع السكان في الفترة بين 2013-2015 و2019-2021. يتضح من البيانات أنه من عام 2013-2015 إلى 2016-2018، بقي عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية ثابتاً عند 1.2 مليون، ثم انخفض إلى 1.1 مليون في الفترة 2017-2019 واستمر عند هذا المستوى حتى 2019-2021. بالنسبة للنسبة المئوية للسكان الذين يعانون من سوء التغذية، كانت ثابتة عند 1.2% خلال الفترات الثلاث الأولى، ثم انخفضت إلى 1.1% في الفترتين الأخيرتين. هذا يشير إلى فترة من الاستقرار في البداية تلتها فترة تحسن، مما يدل على فعالية السياسات أو البرامج التي تم تنفيذها.

ت. مقدار العجز الغذائي (حجم واردات الغذاء): يبين هذا المؤشر مقدر هشاشة الأمن الغذائي، فكلما كانت الفجوة كبيرة بين واردات الغذاء وصادرات الغذاء، كلما أصبح الاكتفاء الذاتي بعيد المنال، وبالتالي الأمن الغذائي مهدد ومرهون بالتجارة الخارجية، وفيما يلي تطور وارادات وصادرات المواد الغذائية في الجزائر خلال فترة[1] 2014-2019:

[1] هشام دغموم عبد النور قبايلي، ***مرجع سابق***، ص686.

الشكل رقم (17): مقدار العجز الغذائي خلال الفترة 2014-2019 الوحدة: مليار دولار

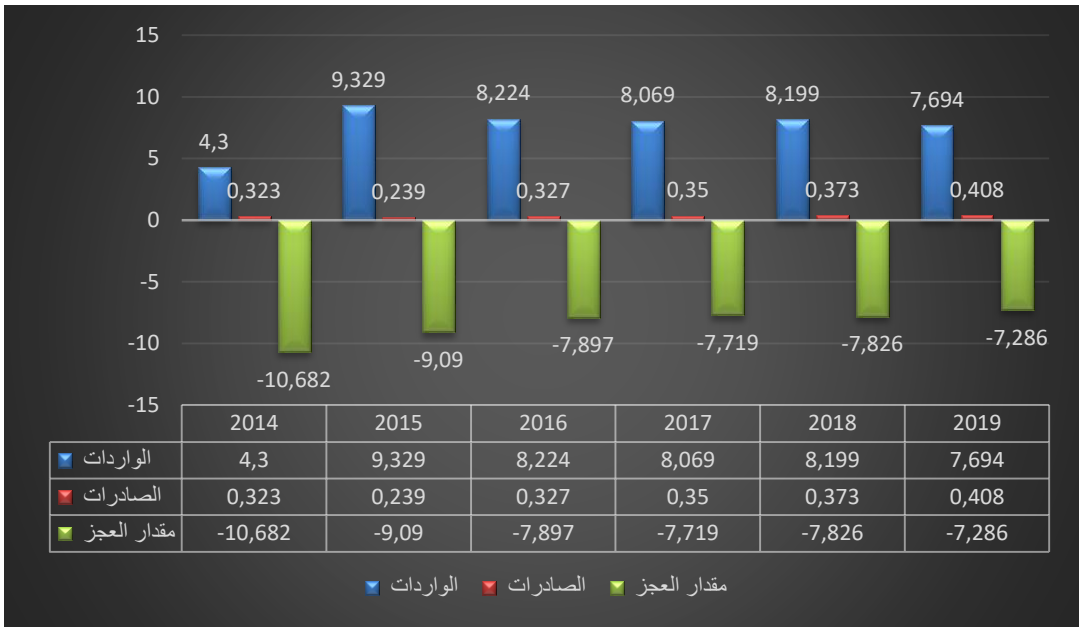

مصدر: من اعداد الطالبة استناد إلى النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر • النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، الثلاثي الرابع سنة 2019 النشرة رقم 49 ص28، الثلاثي الرابع سنة 2016 النشرة رقم 37 ص 28

نلاحظ من خلال الشكل (18) ما يلي:

تظهر الإيرادات الغذائية اتجاهًا تنازليًا على مدار هذه الفترة الزمنية. في عام 2014، بلغت الإيرادات 11.005 مليار، لكنها شهدت انخفاضًا كبيرًا في 2015 لتصل إلى 9.329 مليار. استمر هذا الانخفاض في السنوات التالية، حيث وصلت الإيرادات إلى 8.224 مليار في 2016، و8.069 مليار في 2017، و8.199 مليار في 2018، وأخيرًا 7.694 مليار في 2019. يعكس هذا الانخفاض المستمر تراجعًا في القدرات الذاتية للإنتاج الغذائي أو تزايدًا في الاعتماد على الواردات لتلبية الاحتياجات الغذائية. بالنسبة للصادرات الغذائية، نلاحظ تحسنًا تدريجيًا على مدار السنوات الأخيرة حيث بلغت الصادرات الغذائية 0.323 مليار، ثم انخفضت إلى 0.239 مليار في 2015، وهو أدنى مستوى خلال الفترة الزمنية المشمولة. ولكن بعد ذلك، بدأت الصادرات في الزيادة تدريجيًا، حيث وصلت إلى 0.327 مليار في 2016، و0.350 مليار في 2017، و0.373 مليار في 2018، و0.408 مليار في 2019. هذا التحسن يعكس الجهود

المبذولة لزيادة الإنتاج الغذائي المخصص للتصدير وتحسين الجودة والتسويق للمنتجات الغذائية المحلية في الأسواق الخارجية.

العجز الغذائي• في 2014، كان العجز الغذائي كبيرًا جدًا وبلغ −10.682 مليار. في 2015، تحسن العجز ليصل إلى −9.090 مليار، واستمر هذا التحسن في السنوات التالية، حيث بلغ −7.897 مليار في 2016، و−7.719 مليار في 2017. ومع ذلك، شهد العجز زيادة طفيفة في 2018 ليصل إلى −7.826 مليار، قبل أن يتحسن مرة أخرى في 2019 ليصل إلى −7.286 مليار.

بشكل عام، يظهر الشكل (18) اتجاهًا إيجابيًا في تقليل العجز الغذائي على مدار السنوات، بالرغم من استمرار الانخفاض في الإيرادات الغذائية. التحسن في الصادرات الغذائية يعكس جهودًا ناجحة لزيادة الإنتاج المخصص للتصدير وتحسين جودة المنتجات. ومع ذلك، لا يزال هناك حاجة لزيادة الإيرادات الغذائية بشكل مستدام لمواكبة الطلب المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات. التحسن في العجز الغذائي يعكس الجهود المبذولة لتحقيق توازن أفضل بين الإنتاج والاستهلاك والتصدير، مما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي.

ثالثا: موقع الجزائر ضمن مؤشر ال FAO من ناحية الاستخدام السليم للغذاء:

يقيس هذا المؤشر نسبة السكان الذين يحصلون على الخدمات الأساسية للحصول على مياه نقية وصحية صالحة للشرب، إضافة إلى نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي الأساسية، ولتوضيح هذين النسبتين ارتأينا إدراج الشكل التالي الذي يوضحها ويرصدها على شكل بياني في الفترة[1] 2011−2020:

• **العجز الغذائي**: يعكس الفرق بين الإيرادات والصادرات، وهو مؤشر على قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

[1] هشام دغموم عبد النور قبايلي، ***مرجع سابق***، ص687.

الشكل رقم (18): نسبة السكان الذي يستخدمون خدمات مياه الشرب والصرف الصحي الأساسية في الجزائر في الفترة 2011-2020: **الوحدة : النسبة المئوية.**

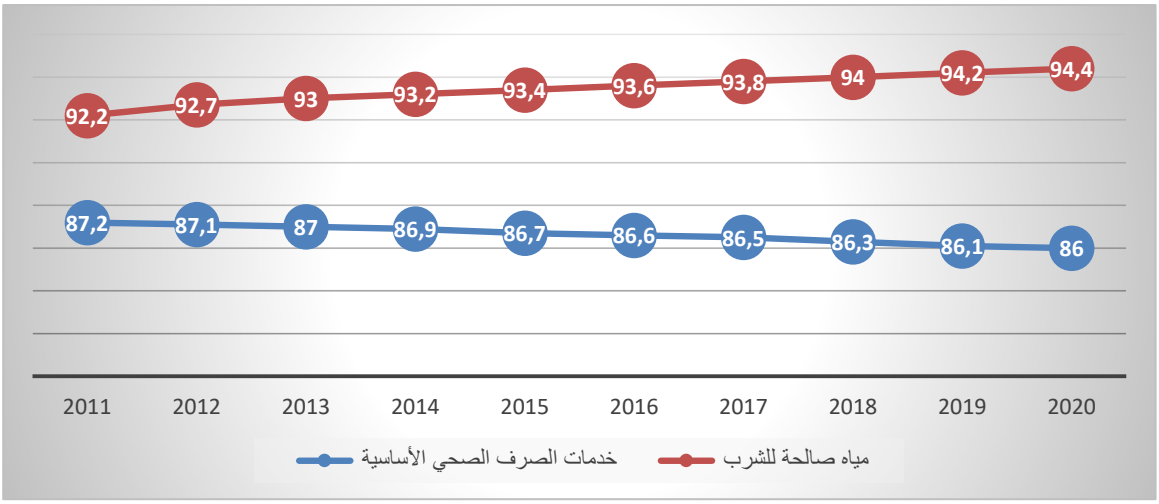

مصدر: من اعداد طالبة استناد على إحصائيات ال FAO

•https://www.fao.org/faostat/fr/#data/FS consulté le : 29/05/2024 à 21.24.

يعرض الشكل نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب والصرف الصحي الأساسية في الجزائر خلال الفترة من 2011 إلى 2019. فيما يتعلق بنسبة استخدام مياه الشرب الأساسية، بدأت النسبة في عام 2011 بنسبة 87.2% وشهدت تراجعًا طفيفًا إلى 86.7% في عامي 2014 و2015، واستقرت عند 86.6% في عام 2016، لترتفع بشكل طفيف إلى 86.9% في عام 2019. بصفة عامة، نلاحظ استقرار نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب الأساسية حول معدل 87% مع تذبذب طفيف بين السنوات. أما بالنسبة لنسبة استخدام خدمات الصرف الصحي الأساسية، فقد بدأت النسبة في عام 2011 بنسبة 92.2% وزادت تدريجيًا لتصل إلى 94.2% في عام 2019. نلاحظ أن نسبة السكان الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي الأساسية شهدت زيادة مستمرة وثابتة على مدار السنوات من 2011 إلى 2019، حيث ارتفعت بحوالي 2% خلال هذه الفترة. يمكن الاستنتاج بأن خدمات الصرف الصحي الأساسية أكثر انتشارًا بين السكان مقارنة بخدمات مياه الشرب الأساسية، وهذا يتضح

من الزيادة المستمرة في نسبتها وصولًا إلى أعلى من 94% في نهاية الفترة. رغم التذبذبات الطفيفة في نسبة استخدام مياه الشرب الأساسية، إلا أنها ظلت مستقرة حول 87%. تعكس هذه البيانات جهود الحكومة في تحسين البنية التحتية لخدمات الصرف الصحي بشكل أكبر أو وجود تحديات معينة في تحسين خدمات مياه الشرب بنفس الوتيرة.

رابعا: موقع الجزائر ضمن مؤشر ال FAO من ناحية الاستقرار في توفير الأغذية:

يعتمد هذا المؤشر الفرعي على نسبة الاعتماد على واردات الحبوب إضافة إلى نسبة الأراضي الزراعية المستفيدة من الري، وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي:

أ- **نسبة الاعتماد على واردات الحبوب:** يبين هذا المؤشر مقدار التبعية الغذائية بالنسبة لشعبة الحبوب، والتي تعتبر المحصول الاستراتيجي الواسع الاستهلاك لدى غالبية المواطنين الجزائريين، لتوضيح تطور نسبة واردات الحبوب مقابل الاستهلاك الكلي[1] أدرجنا الشكل التالي والذي يرصدها خلال الفترة 2011-2013 إلى 2016-2018:

الشكل رقم (19): نسبة الاعتماد على واردات الحبوب بمعدل ثلاث سنوات في الفترة 2011-2018:

الوحدة : نسبة المئوية .

[1] هشام دغموم عبد النور قبايلي، ***مرجع سابق***، ص688.

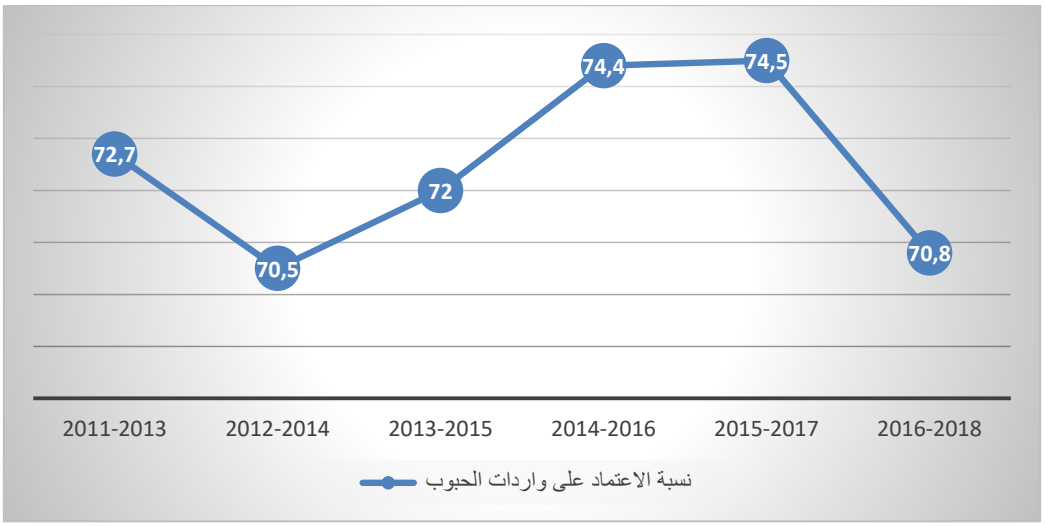

مصدر: من اعداد طالبة استناد إلى إحصائيات ال FAO

• https://www.fao.org/faostat/fr/#data/FS consulté le : 29/05/2024 à 21.24..

تُظهر البيانات المتعلقة بنسب الاعتماد على واردات الحبوب على مدار ثلاث سنوات من 2011 إلى 2018 تقلبات ملحوظة. ففي الفترة من 2011–2013، كانت نسبة الاعتماد على واردات الحبوب مرتفعة عند 72.7%. ثم انخفضت خلال الفترة 2012–2014 إلى 70.5%، قبل أن تشهد ارتفاعًا طفيفًا في الفترة 2013–2015 لتصل إلى 72%. واصلت النسبة الارتفاع بشكل ملحوظ خلال الفترة 2014–2016 لتصل إلى 74.4%، وبلغت ذروتها عند 74.5% في الفترة 2015–2017. ومع ذلك، شهدت الفترة 2016–2018 انخفاضًا كبيرًا إلى 70.8%. تعكس هذه التقلبات عوامل متعددة مثل التغيرات في الإنتاج المحلي، السياسات الزراعية، التغيرات المناخية، وأسعار الحبوب في الأسواق العالمية. الفترة بين 2014–2016 و2015–2017 شهدت أعلى نسب اعتماد على واردات الحبوب، مما يشير إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد خلال هذه الفترات. في المقابل، قد يكون الانخفاض الكبير في الفترة 2016–2018 نتيجة لتبني سياسات زراعية جديدة تهدف إلى زيادة الإنتاج المحلي، تحسين تقنيات الزراعة، أو تأثير التغيرات المناخية التي أثرت إيجابياً على الإنتاج المحلي. تُبرز هذه البيانات أهمية دراسة العوامل المؤثرة على الإنتاج المحلي والسياسات الزراعية لضمان تحقيق توازن مستدام بين الاستيراد والإنتاج المحلي للحبوب.

ب.مساحة الأراضي المجهزة بنظام السقي (الأراضي المروية):

يبين هذا المؤشر قدر مساحة الأراضي المجهزة بأنظمة السقي، وهو مدى اعتماد الزراعة على الموارد المائية التي تعتبر من الموارد الشحيحة والمعرضة للنفاذ وبالتالي كلما قل تساقط الأمطار واختل انتظامها استهلكت كميات كبيرة من المياه من أجل سقي المحاصيل وهو ما يعرض هذه المحاصيل لخطر الجفاف والأزمات المصاحبة له، وفيما يلي تطور مساحة الأراضي الزراعية المجهزة بنظم الري خلال الفترة[1] 2010-2019:

الشكل رقم (20): مساحة الأراضي المجهزة بنظام الري خلال الفترة 2010-2019 الوحدة : الهكتارات

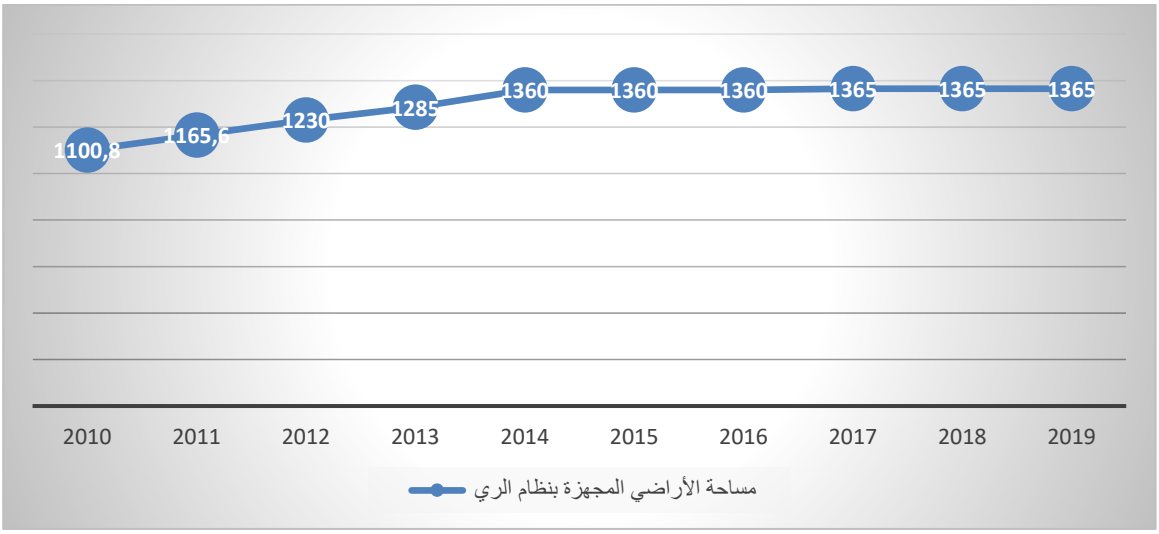

مصدر: من اعداد الطالبة استناد الى إحصائيات ال FAO

• https://www.fao.org/faostat/fr/#data/FS consulté le : 29/05/2024 à 21: 50

يعرض المنحنى البياني المرفق تطور مساحة الأراضي المجهزة بنظام الري خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2019. تُظهر البيانات زيادة مستمرة في المساحة من عام 2010 حتى عام 2014، حيث ارتفعت من 100.8 في عام 2010 إلى 360 في عام 2014. يعكس هذا التوجه جهودًا كبيرة في تجهيز الأراضي بنظام الري خلال هذه الفترة. بعد عام 2014، يظهر المنحنى ثباتًا نسبيًا في المساحة، حيث بقيت تقريبًا ثابتة

[1] هشام دغموم عبد النور قبايلي، ***مرجع سابق***، ص688.

عند 365 من عام 2015 حتى عام 2019. يمكن أن يشير هذا الثبات إلى تحقيق الهدف المستهدف أو ربما مواجهة تحديات في توسيع المساحة أكثر. باختصار، شهدت الفترة بين 2010 و2014 جهودًا مكثفة في تجهيز الأراضي بنظام الري، تلتها فترة من الاستقرار بين 2015 و2019.

نستنتج ما يلي:

الجزائر تحتل مراتب متواضعة في المؤشرات الدولية للأمن الغذائي، رغم إمكانياتها الطبيعية والبشرية الكبيرة. فهي تستورد أكثر من 55% من حاجياتها الغذائية الاستراتيجية، مما يجعل أمنها الغذائي هشاً ومعتمداً على التجارة الخارجية وتقلبات الأسواق العالمية. وعلى الرغم من الإصلاحات العديدة التي أقرتها منذ الاستقلال، بدءاً بالثورة الزراعية في السبعينات وصولاً إلى سياسة التجديد الزراعي والريفي خلال البرنامج الخماسي 2010-2014، إلا أن الجزائر لم تتمكن بعد من تحقيق تقدم ملموس في تحسين أمنها الغذائي. يعود هذا الفشل بشكل رئيسي إلى اعتماد زراعة المحاصيل الاستراتيجية، مثل الحبوب، على الأمطار، مما يجعلها رهينة للتقلبات الجوية وتذبذب تساقط الأمطار من موسم لآخر، مع تخصيص جزء يسير فقط من المساحة الزراعية لهذه المحاصيل. الجزائر تحتل مراتب متواضعة في المؤشرات الدولية للأمن الغذائي، رغم إمكانياتها الطبيعية والبشرية الكبيرة. فهي تستورد أكثر من 55% من حاجياتها الغذائية الاستراتيجية، مما يجعل أمنها الغذائي هشاً ومعتمداً على التجارة الخارجية وتقلبات الأسواق العالمية. وعلى الرغم من الإصلاحات العديدة التي أقرتها منذ الاستقلال، بدءاً بالثورة الزراعية في السبعينات وصولاً إلى سياسة التجديد الزراعي والريفي خلال البرنامج الخماسي 2010-2014، إلا أن الجزائر لم تتمكن بعد من تحقيق تقدم ملموس في تحسين أمنها الغذائي. يعود هذا الفشل بشكل رئيسي إلى اعتماد زراعة المحاصيل الاستراتيجية، مثل الحبوب، على الأمطار، مما يجعلها رهينة للتقلبات الجوية

وتذبذب تساقط الأمطار من موسم لآخر، مع تخصيص جزء يسير فقط من المساحة الزراعية لهذه المحاصيل.

على الرغم من تحقيق الجزائر إنتاجاً تجاوز سبعة ملايين طن في مايو 2024، ما غطى 95% من احتياجات البلاد، إلا أن الأمن الغذائي لا يزال هشاً. الاعتماد الكبير على استيراد أكثر من 55% من حاجياتها الغذائية الاستراتيجية، والتقلبات الجوية التي تؤثر على إنتاج المحاصيل، يجعل الجزائر غير قادرة على تحقيق اكتفاء ذاتي مستدام. الإصلاحات الزراعية السابقة، رغم أهميتها، لم تؤدِ بعد إلى تحقيق تقدم ملموس في تحسين الأمن الغذائي.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على تحقيق الامن الغذائي.

يتأثر الأمن الغذائي بعدة عوامل يمكن تصنيفها إلى طبيعية وبشرية واقتصادية وسياسية، وتتفاعل هذه العوامل بطرق معقدة تؤثر على توفر الغذاء، وإمكانية الوصول إليه، واستخدامه، واستدامته.

في هذا السياق، يعد فهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي أساسياً لضمان تحقيق هذا الهدف. من جانب آخر، تعتبر الفجوة الغذائية من التحديات الكبرى التي تواجه العديد من الدول، حيث تعبر عن الفرق بين إنتاج الغذاء المحلي والاحتياجات الفعلية للسكان. يمثل تقليص هذه الفجوة ضرورة ملحة لضمان استقرار الأمن الغذائي. فيما يتعلق بالجزائر، تواجه البلاد تحديات فريدة في سعيها لتحقيق الأمن الغذائي، ما يجعل دراسة وضعها الخاص وتحليل العوامل المؤثرة فيه أمرًا ذا أهمية بالغة. سيتناول هذا المبحث تحليل العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية في الجزائر، مع التركيز على السياق المحلي والتحديات التي تواجهها البلاد في هذا المجال

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي

1-العوامل الطبيعية والتغيرات المناخية:

تأثر التقلبات المناخية بصور مختلفة على مؤشرات الأمن الغذائي وتوفر الأغذية في الدول وذلك من خلال الإضرار بالإنتاجية الزراعية وإنتاج الأغذية واستقرار إمداداتها، حيث تأثرت الكثير من غلات المحاصيل في العديد من البلدان بالتغيرات في درجات الحرارة الأمر الذي أدى إلى خلق تأثير تراكمي يزيد من معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.[1]

[1] بعموش مصطفى، ***الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر***، مذكرة ماستر (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر: تخصص السياسات العامة والنظم المقارنة، ، 2022-2023،) ص19.

إذ في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء مثالا نموذجيا لما سبق ذكره خاصة بعد تزايد ظاهرة الجفاف والارتفاع المستمر لدرجات الحرارة، مما جعل تسجيل أقل مستويات غلات المحاصيل في العالم على عكس دول مثل ايرلندا والمملكة المتحدة، التي تسجل باستمرار تحسنا في الغلات نظرا لوقوعها في مناطق خطوط عرض أعلى.[1]

الشكل (21): تأثير تقلبات المناخ والجفاف على الإنتاج الوطني للحبوب في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط (2001-20

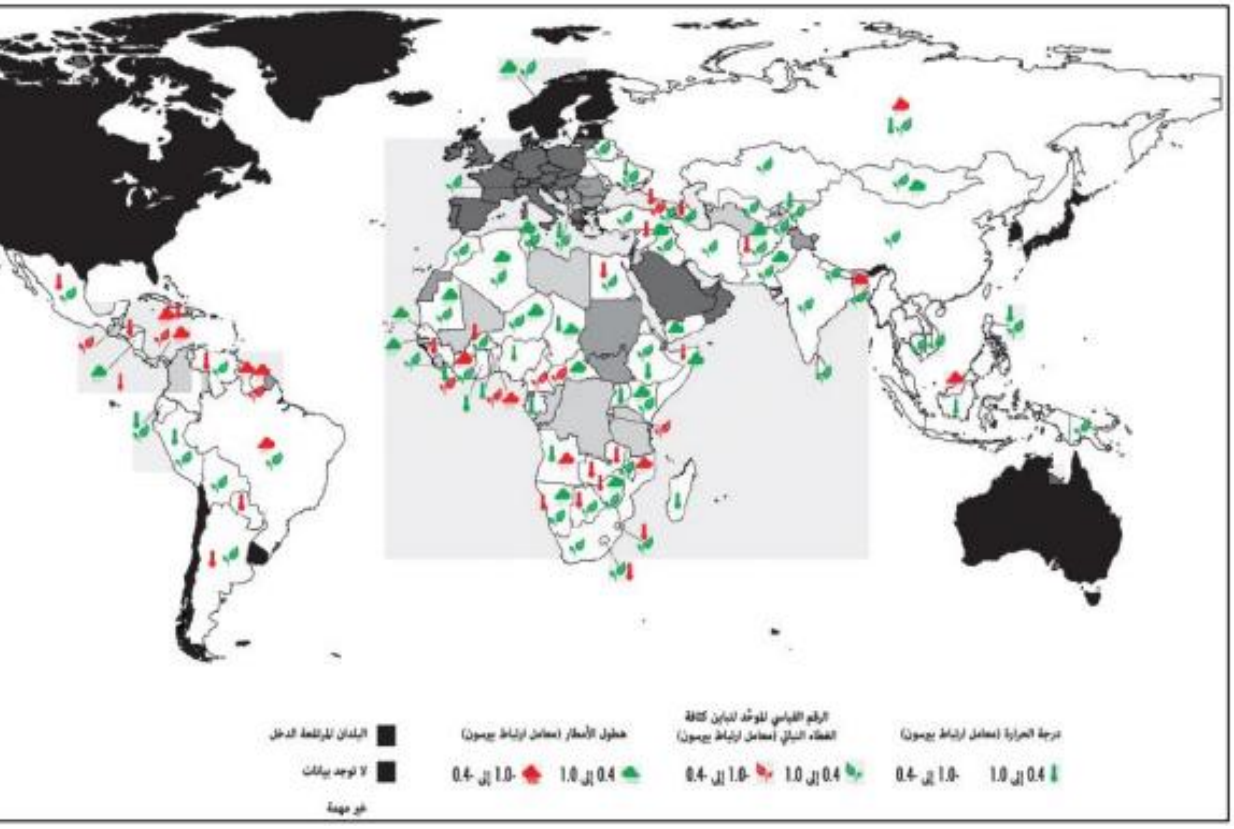

المصدر : منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018 ص.64

توضح الخريطة أعلاه الأسباب التي تفسر جزء من التقلبات إنتاج الحبوب في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط بالاعتماد على المؤشرات التالية:

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018 ص 63

أ. متوسط درجة الحرارة السنوية التراكمي

ب. المؤشرات المناخية التي تقيس الجفاف: بؤر قصور الإنتاج الزراعي، ودليل العجز الزراعي حسب معامل ارتباط بيرسون• وتعبر ألوان هذه الرموز عن إشارة الارتباط (أخضر = إيجابي، أحمر =سلبي).[1]

ويمكن إجمال آثر تغير المناخ على الأمن الغذائي من خلال الجدول التالي:

• معامل ارتباط بيرسون: يعرف هذا المعامل في الإحصاء على انه قياس قوة العلاقة بين متغيرين وارتباطهما ببعضهما البعض.

[1] بعموش مصطفى، ***المرجع السابق***، ص 20.

الجدول رقم (08): اثار تغير المناخ والأمن الغذائي وأفقه الزمني

أبعاد الأمن الغذائي	آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي	الأفق الزمني
التوافر	- من المتوقع أن ينخفض متوسط المحاصيل الزراعية العالمية من الأرز والذرة والقمح بنسبة تتراوح بين 3 و 10 في المائة لكل درجة من درجات الحرارة. - التأثيرات على الثروة الحيوانية من خلال تقليل كمية ونوعية الأعلاف، وانتشار الآفات والأمراض، والإجهاد البدني، وإنتاج اللحوم والبيض والحليب وتراجع الجودة. - انخفاض بنسبة تتراوح بين 5 و 10 في المائة من كمية مصيد الأسماك المحتمل في النظم الإيكولوجية البحرية المدارية.	بطيء الحدوث، على المدى الطويل
إمكانية الوصول	- ارتفاع أسعار الأغذية - ثقل الإنتاج مع تأثيرات على الأسعار وتدفقات التجارة والوصول إلى الأغذية	بطيء الحدوث، على المدى الطويل
الاستخدام	- انخفاض سلامة الأغذية بسبب ارتفاع معدلات نمو الميكروبات في درجات الحرارة المتزايدة. - انخفاض الجودة التغذوية للمحاصيل بسبب النقص في نيتروجين الأوراق والحبوب والبروتينات وتركيز البروتينات والمغذيات الكلية والدقيقة المرتبطة بزيادة تركيزات ثاني أكسيد الكربون والمناخ الأكثر تقلّبًا ودفئًا.	بطيء الحدوث، على المدى الطويل
الاستقرار	- الضرر الذي يلحق بالمحاصيل وسبل العيش من جراء الأحداث المناخية القصوى (موجات الحرّ والجفاف والفيضانات والعواصف وغيرها) - الاضطرابات القصيرة الأجل التي تلحق بالتجارة من خلال التأثير على أنظمة النقل.	الحوادث المناخية القصوى على المدى القصير

مصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الغذائية: تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ، روما، 2018، ص 16

الجدول يعرض تأثيرات تغير المناخ على مختلف جوانب الأمن الغذائي، مقسماً هذه التأثيرات إلى أربعة أبعاد رئيسية: التوافر، إمكانية الوصول، الاستخدام، والاستقرار. فيما

يتعلق بالتوافر، من المتوقع أن يتسبب تغير المناخ في انخفاض متوسط المحاصيل الزراعية العالمية مثل الأرز والذرة والقمح بنسبة تتراوح بين 3% و10% لكل درجة ارتفاع في درجات الحرارة. هذا الانخفاض يؤثر أيضاً على الثروة الحيوانية من خلال تقليل كمية ونوعية الأعلاف وزيادة انتشار الآفات والأمراض والإجهاد الحراري، مما يؤثر سلباً على إنتاج اللحوم والبيض والحليب. كما يُتوقع أن ينخفض صيد الأسماك في النظم الإيكولوجية البحرية المدارية بنسبة تتراوح بين 5% و10%.

فيما يخص إمكانية الوصول، يُتوقع أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى ارتفاع أسعار الأغذية، مما يؤثر على التجارة ويزيد من صعوبة الوصول إلى الغذاء. في جانب الاستخدام، يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة معدلات نمو الميكروبات في الأغذية، مما يقلل من سلامتها. كما يؤثر ذلك سلباً على القيمة الغذائية للمحاصيل من خلال تقليل توافر الأوراق والجذور وزيادة تراكم المواد الضارة.

أما بالنسبة للاستقرار، فإن التغيرات المناخية القصوى مثل موجات الحر والجفاف والفيضانات والعواصف تضر بالمحاصيل وسبل العيش، وتؤدي إلى اضطرابات في أنظمة النقل، مما يؤثر سلباً على إنتاج الغذاء واستقراره.

باختصار، تتطلب مواجهة هذه التأثيرات السلبية لتغير المناخ على الأمن الغذائي تبني استراتيجيات متكاملة وفعالة لضمان استدامة توافر الغذاء وجودته وإمكانية الوصول إليه.

2-الوقود الحيوي:

عرفت منظمة الأغذية والزراعة، الوقود الحيوي بأنه ناقل للطاقة يخزن الطاقة المشتقة من الكتلة الحيوية ، ويمكن استخدام طائفة واسعة من مصادر الكتلة الحيوية لإنتاج الطاقة الحيوية ، ويمكن استخدام مخلفات تصنيع الأغذية والألياف والأخشاب من القطاع الصناعي ، ومحاصيل الطاقة ، والمحاصيل قصيرة الدورة الزراعية ، والمخلفات الزراعية من القطاع الزراعي، والمخلفات من القطاع الغابات في توليد الكهرباء ، والطاقة الحرارية

، والطاقة الحرارية والقوة المحركة مجتمعتين، وأشكال أخرى من الطاقة الحيوية[1]، وأضافت ذات المنظمة بانه يمكن أن يشار إلى الوقود الحيوي باسم الطاقة المتجددة لأنه شكل من أشكال الطاقة الشمسية المحولة .

وظهرت في الأعوام الأخيرة ظاهرة إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية كبديل للطاقات الأحفورية• غير المتجددة والتي تقوم الكثير من دول العالم بزيادة دعم سياسات إنتاجية كالبرازيل والولايات المتحدة، حيث استخدام سنة 2008 لإنتاج **الايثانول•** والذي يستخدم الإنتاج الوقود الحيوي، حوالي 15 بالمئة من الإنتاج العالمي للذرة (معظمها في الولايات المتحدة)، و10 بالمئة من الزيت النباتي (معظمها في الاتحاد الأوروبي) لصناعة **الديزل الحيوي•** الذي يعتمد عليه هو الآخر لإنتاج الوقود الحيوي.[2]

الأمر الذي أثر على الامن الغذائي للكثير من الدول خاصة النامية منها بسبب الاثار السلبية لاستفحال هذه الظاهرة على غرار تدني الإنتاجية الزراعية ونقص الأراضي الصالحة للزراعة، مما أدى إلى زيادة معدلات الجوع عبر العالم نتيجة امتصاص التضخم لمعظم الدخل[3].

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: حالة الأغذية والزراعة (الوقود الحيوي، الآفاق والمخاطر والفرص)، روما 2008، ص 10

• **طاقة الاحفورية**: هي الطاقة المستمدة من حرق الوقود الأحفوري مثل النفط والفحم والغاز الطبيعي.

• **الايثانول**: هو كحول مستخلص من محاصيل الذرة والسكر والنشا

• **الديزل الحيوي**: هو مستخلص الزيوت النباتية مثل الخردل وفول الصويا

[2] **الوقود الحيوي والأمن الغذائي**، تقرير مقدم من فريق الخبراء رفيع المستوى المعنى بالأمن الغذائي والتغذية، تقرير HLAPS يونيو 2013، ص 35.

[3] بن يمينة إيمان، زوري عبد المجيد، ***سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر***، مذكرة ماستر، (جامعة باتنة :كلية العلوم الاقتصادية، ، 2015-2016)، ص39.

الشكل رقم (22): تحويل المواد الوسيطة الزراعية الى وقود حيوي سائل.

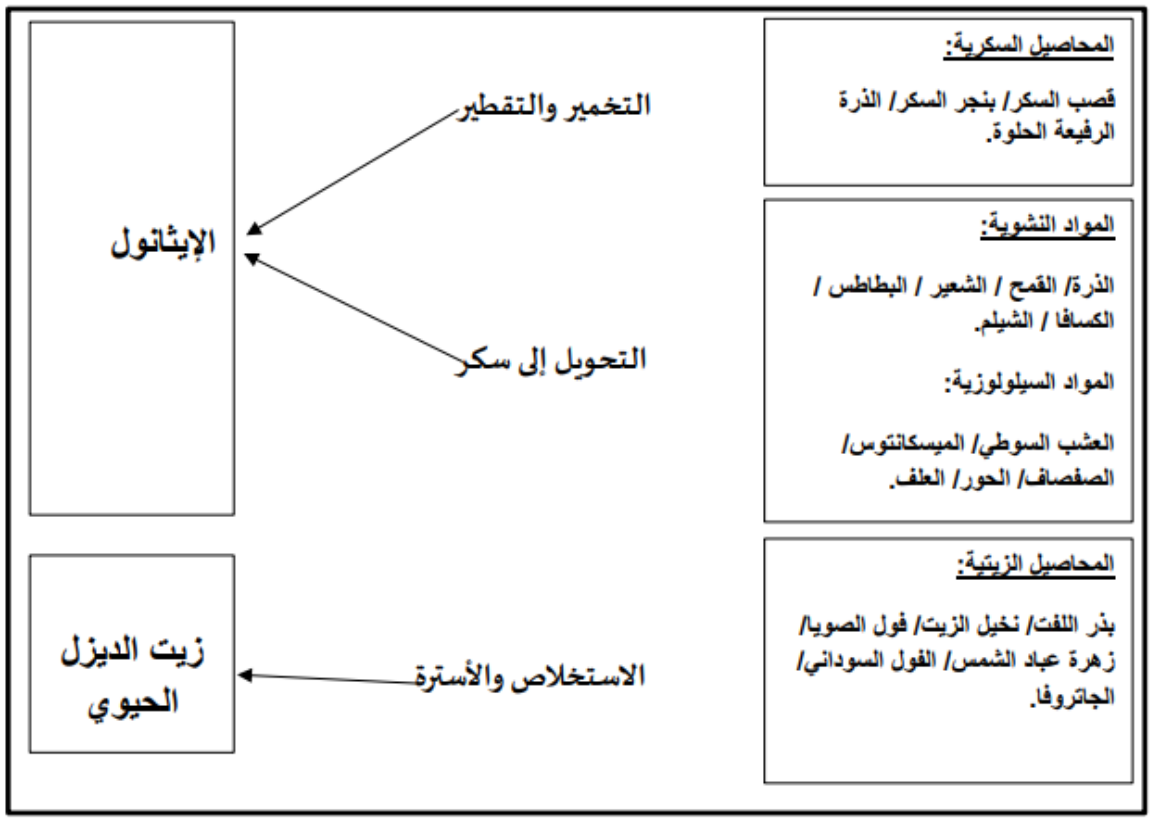

مصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة والوقود الحيوي: الأفاق والمخاطر والفرص، روما 2008، ص14.

يُوضح المخطط عملية تحويل المواد الوسيطة الزراعية إلى وقود حيوي سائل، مثل الإيثانول وزيت الديزل الحيوي، عبر استخدام مجموعة متنوعة من المحاصيل والمواد الخام. يتضمن إنتاج الإيثانول مرحلتين رئيسيتين: التخمر والتقطير، والتحويل إلى سكر. يتم استخدام المحاصيل السكرية مثل قصب السكر، بنجر السكر، والذرة الرفيعة الحلوة، حيث يتم تحويلها إلى سكر ثم إلى إيثانول. بالإضافة إلى ذلك، يتم تحويل المواد النشوية مثل الذرة، القمح، الشعير، البطاطس، الكثافات، والسليلوز النباتي إلى سكر باستخدام إنزيمات خاصة، ثم يتم تخميرها وتقطيرها للحصول على الإيثانول.

أما زيت الديزل الحيوي، فيتم إنتاجه من خلال عمليتي الاستخلاص والأستر باستخدام المحاصيل الزيتية مثل بذور اللفت، نخيل الزيت، فول الصويا، زهرة عباد الشمس، الفول السوداني، والجاروفان. يتم استخراج الزيوت النباتية من هذه المحاصيل ومعالجتها للحصول على زيت الديزل الحيوي. بالإضافة إلى ذلك، تُستخدم المواد السلولوزية مثل المخلفات الزراعية والنفايات والخشب لتحويل السليلوز إلى سكر ومن ثم إلى إيثانول، أو لاستخلاص الزيوت وتحويلها إلى ديزل حيوي. هذا المخطط يبرز كيفية استخدام المصادر الزراعية المتجددة كبدائل للطاقة التقليدية عبر عمليات التحويل الكيميائي والبيولوجي.

3- **العوامل الديموغرافية** : يعد عدم مسايرة الإنتاج الزراعي للنمو الديمغرافي ، من أبرز العوامل المباشرة التي تؤثر سلبا على الامن الغذائي ، حيث بلغت نسبة النمو في العالم حوالي 1.1 بالمئة سنويا [1].وفي هذا السياق ، ينبغي القول بأن زيادة الإنتاج الزراعي للوفاء باحتياجاتهم من الغذاء، وبذلك فالأعباء تقع مباشرة على العاملين بالقطاع الزراعي ، ولقد شهدت البلدان النامية موجة نزوح سكان الأرياف إلى المدينة مما قلص من مساحة الأرض المزروعة نتيجة الاقتطاع من الموارد الطبيعة الزراعية للوفاء باحتياجاتهم الجديدة مما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي ، فزيادة عدد سكان الحضر سيؤدي بالضرورة زيادة الطلب على الغذاء يقابله نقص في العرض ، مما سيدفع تلك الدول إلى الاستيراد لتأمين احتياجات سكانها من الغذاء بدلا من اتباع سياسة توسعية افقية أو عمودية [2].

4- **العوامل التكنولوجية:** لم يعد الهدف من الإنتاج الزراعي الكم فقط، بل توجه الاهتمام نحو التركيز على النوعية كذلك وتطوير وترقية مواصفات المنتوج، وهذا بالاعتماد على التكنولوجيا الحيوية أو مواد منها لعمل أو لتعديل منتج معين والتي تساهم في تحسين نوعية التربة واقتصاده المياه وعدم تبذيرها، والتي عرفتها ال FAO على أنها:" تقنية تستخدم كائنا حيا لصنع منتج أو تعديله، وإدخال تحسينات على النباتات والحيوانات

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ***تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي*** ،2018، ص15.

[2] المركز الوطني للمعلومات: ***الأمن الغذائي***، عدن، 2008، ص10

أو تطوير كائنات مجهرية توجه لاستخدامات نوعية محددة". وفي هذا السياق يمكن القول إن معظم الدول التي تعاني من المشاكل المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي، يمكن إرجاعها إلى محدودية قدرتها على تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى تدني إنتاجية المحاصيل وهدر الموارد الطبيعية وبالتالي زيادة توسع الفجوة الغذائية والعجز الغذائي[1] .

5- **العوامل المادية والمالية:** يعد العامل المادي والمالي من اهم العوامل التي تأثر على الإنتاجية للقطاع الزراعي في عدة نقاط التالية:

زيادة الاستثمارات الزراعية: يؤكد النص على ضرورة توفير الاستثمارات اللازمة لتمويل التنمية الزراعية وتوسيع الطاقة الإنتاجية. يشير إلى ضعف حجم الاستثمارات في الدول النامية والحاجة إلى تطوير البنية التحتية لدعم الإنتاج الزراعي.

تأثير العوامل المادية والمالية: يوضح النص أن العوامل المادية والمالية تؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي، مما يتطلب من الدول النامية بذل المزيد من الجهود لتشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي، خاصةً في ظل محدودية الإمكانيات الطبيعية والبشرية[2]

التطور الزراعي على مستوى العالم: يشير النص إلى أن العالم شهد توسعًا زراعيًا كبيرًا في الإنتاج خلال العقود الماضية، وذلك بفضل الأساليب المتقدمة والممارسات الزراعية الحديثة.

الثورة الخضراء: يناقش النص ما يعرف بالثورة الخضراء التي حدثت في العديد من البلدان النامية، والتي بدأت في الهند عام 1966. يشير إلى أن هذه الثورة ساهمت في زيادة إنتاج الغذاء على الرغم من تحديات عديدة. منه يجب توفير الدعم المالي والمادي لتطوير القطاع

---

[1] خراز بلال، ***السياسات الزراعية وافاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر***، مذكرة ماجستير، (جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012-2013)،ص 20-21.

[2] كينة عبد الحفيظ، ***مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر***، رسالة ماجيستر، (جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية، 2003،) ص38.

الزراعي في الدول النامية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الإنتاجية الزراعية من خلال الاستثمارات والتكنولوجيا الحديثة[1]

6-**العوامل السياسية:** يرتبط الاستقرار السياسي ارتباطا وثيقا بالأمن الغذائي، ذلك لأنه يؤثر بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الزراعية وعلى استدامتها، من خلال توفيره للظروف المناسبة للحكومة ومؤسستها والزراع أفرادا ومؤسسات للقيام بنشاطهم التنموي بصورة إيجابية [2] .

وعليه، يعد عدم الاستقرار السياسي من بين العقبات، التي تواجهها بعض الدول التي تسعى إلى تحقيق أمنها الغذائي، وخاصة في ظل التطورات العالمية الأخيرة، فالمشاكل السياسية تؤثر بشكل مباشر على الوضع الغذائي لتلك الدول وخاصة ما يحدث في بعض البلدان العربية[3].

المطلب الثاني: الفجوة الغذائية والعوامل المؤثرة فيها:

يقصد بالفجوة الغذائية ذلك الفرق بين إنتاج المواد الغذائية والطلب عليها من أجل استهلاكها في الجزائر أو إقليم معين، غير أن هناك من يعتبر أن هناك من يعتبر أن الفجوة بين الإنتاج والحاجة الموضوعية للسكان ، البلدان النامية حتى في الدول ذات الدخل المرتفع لا يحصلون على الحاجة الموضوعية (أي حقيقة للغذاء ، وإلى يمكن احتسابها على أساس ثلاثة مستويات الحد الأدنى من الغذاء الموصي به من قبل منظمة الأغذية والزراعية الدولية ومنظمة الصحة العالمية ، ومستوى الاستهلاك العالي للفرد سنويا ، ومستوى استهلاك الفرد في البلدان الرأسمالية المتطورة

---

[1]. نور الهدى بوغدة، ***دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي – حالة الجزائر***، رسالة ماجستير (جامعة فرحات عباس سطيف :كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ، 2014-2015)، ص16.

[2] يوسف بن بزة، "ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية"، ***مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية***، ع:38 جامعة الحاج لخضر، باتنة، (جوان 2018)، ص26.

[3] نور بوغدة، ***مرجع سابق***، ص16.

وتتأثر الفجوة الغذائية بعاملين[1]، هما:

- العامل الأول: يتمثل في زيادة الإنتاج المحلى عن الحاجيات مع السلع الغذائية الذي يؤدي إلى انكماش حجم الفجوة الغذائية، أما نقص الإنتاج المحلى عن الحاجيات من السلع الغذائية فيؤدي إلى زيادة حجم الفجوة الغذائية
- العامل الثاني: ويتمثل في الزيادة ترشيد الحاجيات من السلع الغذائية أين يؤدي هذا إلى تقليص حجم الفجوة الغذائية، وفي حالة نقص ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية يؤدي هذا بدوره إلى زيادة حجم الفجوة الغذائية.[2]

تعتبر الفجوة الغذائية الشق المكمل لمعدل الاكتفاء الذاتي، حيث تراجع قيمة فجوة الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، وتعود أسباب الفجوة الغذائية لعدة أسباب، منها:

- العوامل الديموغرافية: حيث يعد التزايد السكاني من أبرز اتساع الفجوة الغذائية، ومن المبررات التي صاغ مشكلة الغذاء.

فقد عرفت الجزائر خلال بداية الالفية الثانية تزايد عدد السكان منذ 2008، حيث بلغ مستوى 34.73 مليون نسمة وفي سنة 2010 بلغ عدد السكان 35.98 مليون نسمة، ليبلغ 42.23 مليون نسمة سنة 2018[3]، لنسجل نسبة تزايد السكان السنوية تتراوح بين 1.8 و2 بالمئة.

- العوامل الطبيعية: تساهم وتأثر العوامل الطبيعية بشكل مباشر في مستوى الفجوة الغذائية، متمثلة في الأرض معبر عنها بالمساحة الجغرافية على اختلاف تضاريسها

---

[1] الطيب مزوري، "برامج التنمية الفلاحية في الدول المغرب العربي بين واقع معالجة المشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية) وتحديات النظام التجاري المتعدد الأطراف"، ***مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية***، العدد 06:، المركز الجامعي تمنراست، جوان 2014، ص237.

[2] الطيب مزوري، ***المرجع السابق*** ، ص239.

[1] ARAB Agricultural. **statics yearbook** .2011 Volume 31

وكذا ما تحويه في باطنها من مصادر للطاقة ومعادن .... الخ، كذا المياه على اختلاف كميتها ومصادرها.

المساهمة في الفجوة الغذائية:

تختلف مساهمة الدول العربية من خلال الإحصائيات في درجة مساهمتها في قيمة الفجوة الغذائية، وذلك وفقا لعدد السكان ومستويات دخلهم، والأنماط والعادات الاستهلاكية السائدة، وهذا إلى جانب حجم الزراعية الطبيعية، والمساحة وكفاءة استخدامها[1].

الجدول رقم (09): أدناه يبين مدى مساهمة الجزائر في قيمة الفجوة الغذائية

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
الجزائر	10.60	12.60	11.60	12.79	6.95	13.71	17.02	16.97	13.24	12.83

Source: Hamza Debbar & Hadda Rais, the problem of foods security in Arab world and efforts to achieve it, university Mohamed Khider, Biskra, 2017, P 411.

الشكل رقم (23): مساهمة الجزائر في الفجوة الغذائية خلال الفترة (2008- 2016) الوحدة النسبة المئوية .

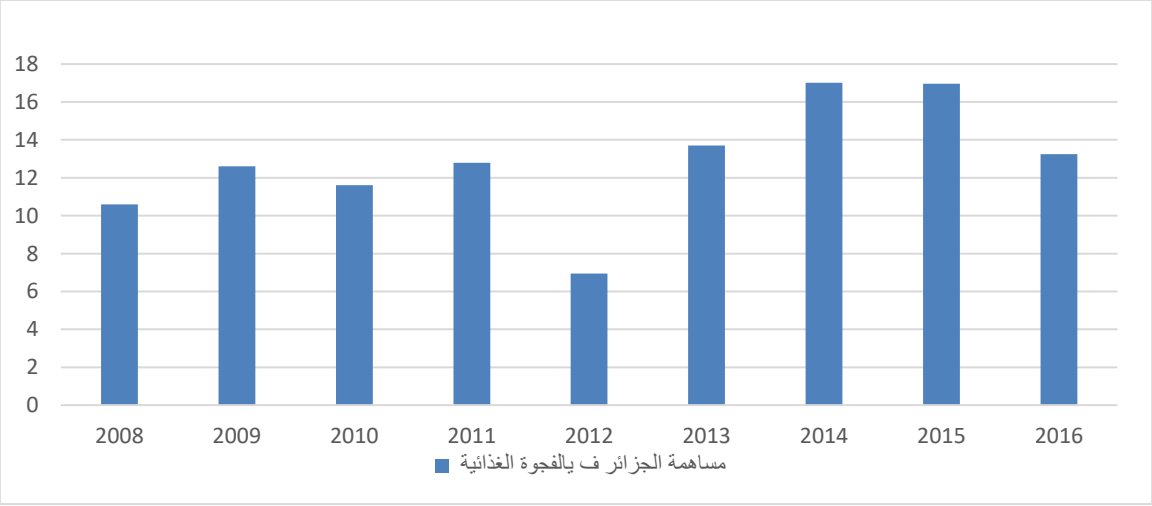

مصدر: من إعداد الطالبة حسب معطيات الجدول رقم (12) أعلاه.

[1]Hamza Debar. Hedda Rays. **the problem of food security in Arab world and efforts to achieve it university**. Mohamed Khader. Baskar 2017.p411.

الرسم البياني يعرض تذبذبات واضحة في مساهمة الجزائر في الفجوة الغذائية خلال الفترة من 2008 إلى 2016. بدأت المساهمة بزيادة ملحوظة من حوالي 10 وحدات في 2008 إلى 12 وحدة في 2009، واستمرت في الارتفاع التدريجي لتصل إلى حوالي 13 وحدة في 2011. ومع ذلك، شهد العام 2012 انخفاضًا كبيرًا في المساهمة إلى حوالي 6 وحدات، وهو أدنى مستوى خلال الفترة المعروضة. تلا هذا الانخفاض ارتفاع حاد في 2013 حيث بلغت المساهمة حوالي 14 وحدة، واستمرت عند هذا المستوى حتى 2015. في العام 2016، انخفضت المساهمة مرة أخرى إلى حوالي 11 وحدة. هذه التذبذبات تشير إلى عدم استقرار في مساهمة الجزائر في الفجوة الغذائية، ربما بسبب عوامل اقتصادية أو زراعية متعددة أثرت على الإنتاج الغذائي أو الواردات خلال هذه الفترة.

المطلب الثالث: عوامل عدم تحقيق الأمن الغذائي

لاتزال مشكلة الغذاء من الموضوعات والمشاكل التي لا تتمكن الجزائر كبلد من النامية من إيجاد حل استراتيجي لها، وهذا ما يستدعى التعرض لأهم مسببات العجز الغذائي في الجزائر، والتي يمكن تصنيفها كما يلي:

أ- **دور العوامل الداخلية في عدم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:**

1-**فشلت السياسات الزراعية المتبناة:** حيث لم تتمكن الحكومات المتعاقبة من تبنى وتطبيق سياسة زراعية كفلية بحل أزمة الغذاء المتفاقمة في الجزائر، وفشلت كل الاستراتيجيات التنموية المختلفة في تحقيق الأهداف المرجوة منها سواء التي تم تبنيها بعد الاستقلال مباشرة كسياسة التسيير الذاتي التي تم تطبيقها من طرف الحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1963 والتي بموجبها يتم تسيير واستغلال العقارات والأراضي الزراعية المسترجعة من الاستعمار الفرنسي بعد الاستقلال الوطني.

كما لم تحقيق الإصلاحات المتخذة خلال مرحلة الثورة الزراعية التي شرع في تطبيقها في جوان 1972، والتي تم فيها منح الأرض لمن يخدمها طبقا للمادة الأولى

من ميثاق الصادر في 14.07.1971 إذ أشار في مادته الأولى ما يلي: "الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق فيها إلا من يقوم بزراعتها والاستثمار فيها."

تمخضت عن مختلف الإجراءات والجهود التي اتبعتها الجزائر في المجال الزراعي والفلاحي نتائج سلبية وأدت إلى ضعف الإنتاج المحلي، ولم تستطع تغطية الطلب المحلي المتنامي من الغذاء، وإضافة لتلك السياسات فحتى مرحلة إعادة الهيكلة (1981-1990) لم تسمح برفع الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي عموما ولم تتجاوز نسبة 17 بالمئة من إجمالي الاستثمارات طيلة فترة هذه المخططات[1].

لم يحظ القطاع الزراعي خلال سنوات التسعينات باهتمام الدولة خاصة وأن الجزائر في تلك الفترة عاشت تداعيات أزمة تراجع النفط في الأسواق العالمية إلى أزمة خطيرة كادت تعصف بالبلد، وتعرض الاقتصاد الوطني لسياسة الخصخصة والتعديل الهيكلي، وهو ما لم يسمح بنيل الفلاحة للمكانة التي يستحقها

جاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الجانب الفلاحي بهدف زيادة الإنتاج في هذا القطاع ورفع صادراته، ومن جهة أخرى محاربة الهجرة من الأرياف ومكافحة الفقر في الوسط الريفي، وقد تم تخصيص 55.9 مليار دينار جزائري من إجمالي البرنامج المذكور[2].

2-**اختلال العلاقة التوازنية بين عدد السكان والإنتاج المحلي:** حيث تنامى عدد السكان ولم تصاحبه زيادة في نسبة الإنتاج الفلاحي، فقد قدر عدد السكان عيشة الاستقلال ب 7 مليون نسمة ووصل إلى غاية 2022 ما يقارب 45 مليون نسمة، ويتوقع أن يصل خلال السنوات القليلة القادمة 50 نسمة، ناهيك عن مشاكل النزوح الريفي للسكان إلى المدن والتي الحد منها وتجسيد مشاريع تنموية كفيلة بتحسين الإنتاج الزراعي من طرف هؤلاء السكان الذين تم تثبيتهم بمناطق سكناهم بالقرى والأرياف

---

1 عبد الله عاشوري، "الأمن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه"، ***مجلة القانون، المجتمع والسلطة***، م :13، ع :01، (2024)، ص335.

2 مريم علواني، "متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر –الواقع والآفاق"، ***مجلة الناقد للدراسات السياسية***، م05، ع01 (2021) ، ص235.

3-**الاهتمام بالريع البترولي وعدم الاهتمام بالعمل الإنتاجي:** إذ يعتمد الاقتصاد الوطني بنسبة شبه كلية على الاستيراد من الخارج لأغلب المنتوجات، وهو ما ساهم في تكوين ثقافة تسيير واستهلاكية لا تقوم على الإنتاج المحلى وتشجيعه، بل تقوم على الاستهلاك القائم على الاستيراد بتمويل من الخزينة العامة للدولة. تجدر الإشارة أنه في عام 2013 بلغت فيه واردات الغذاء ما يقارب 10 مليار دولار (الجمارك الجزائرية)، هذه الوضعية تحاول الدولة إصلاحه منذ عقود لكن بدون نجاح كبير .

4- **مشكلة التشتت والتجزئة للمساحات الزراعية الواسعة:** وذلك بسبب حقوق التملك وتقسيم التركات التي تنتشر خاصة في البلدان العربية والتي تؤدي إلى حرمان القطاع الزراعي من مزايا التجميع الزراعي والإنتاج الكبير .يمكن تقدير أن نصف إنتاج الحبوب يتم تنفيذه بواسطة المزارع الصغيرة (أقل من 50 هكتار) ، وهكذا فتوزيع الحيازات الزراعية في الجزائر (حسب SA4) تؤكد غلبة المزارع الصغيرة ، والتي يتميز بتجزئة واضحة وبالتالي صعوبات في وضع خطط مناسبة للإنتاج .

5-**الزحف المتزايد للمباني والتجهيزات والمشاريع على الأراضي للزراعة خاصة في الشمال:** هذا الحال الذي بات يقلص من مساحة الأراضي الزراعية والاحتياطات العقارية وهوما سيؤثر حتما على الإنتاج الزراعي في وقت الحالي أو المستقبلي.

6- اعتماد القطاع الفلاحي في الجزائر على أساليب الإنتاج التقليدية وعدم تطوير العتاد الفلاحي في الجزائر على أساليب الإنتاج التقليدية وعدم تطوير العتاد الفلاحي والزراعي، ناهيك عن عوامل عدم التحكم في التكنولوجيات الحديثة، وبقيت الفلاحة مرهونة للنمط التقليدي الذي لا يوسع في الإنتاج ولا في توسيع المساحات الزراعية الحديثة التي تعتمد الإنتاج الكثيف والماكنات الضخمة العصرية.

بالإضافة للتحديات السالفة الذكر، تأتي التغيرات المناخية وظاهرة الاحتباس الحراري والمشكلات الطبيعية كالتصحر والجفاف، وكذا التلوث لتزيد من مشاكل الزراعية في الجزائر ومتاعبها في ظل تراجع نسب الأمطار التي تعتمد عليها جل الزراعات

الاستراتيجية كإنتاج الحبوب بشتى أصنافها، مع ارتفاع معدلات تراجع المردودية للأراضي المستغلة، وكذا بسبب ارتفاع نسبة الملوحة في المساحات المروية [1].

3-أثر الظروف الدولية في تعميق العجز الغذائي الجزائري:

ارتفاع أسعار الغذاء عالميا، إذ يعرف استهلاك الغذاء على المستوى العالمي تزايد طرديا في الطلب عليه، بسبب ارتفاع عدد السكان، في مقابل ذلك تضاؤل وتناقص الإنتاج العالمي من سنة لأخرى، نتيجة لعوامل مناخية وما يصاحبها من تأثير وإتلاف للمحصولات الزراعية. في هذا الصدد تشير التوقعات الأولية للإنتاج العالمي للقمح مثلا إلى تراجع سنوي، ولكن إذ يبلغ إنتاجه عالميا 784 مليون طن، فهو مازال يمثل المستوى الأعلى الثاني المسجل [2].

انعكاسات الأزمات الدولية ، وقد كان للحرب الروسية الأوكرانية خلال الأشهر القليلة الماضية مثلا تداعيات كبيرة على اضطراب السوق الدولية وعلى تموين الدول بمواد الحبوب والذرى خاصة وهو ما بات يشكل تهديدا للأمن الغذائي في مناطق واسعة من العالم ، وأكثر الدول المتضررة هي الدول الفقيرة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، باعتبار أوكرانيا تساهم في الإنتاج العالمي من الحبوب تمثل أوكرانيا في حصة السوق الدولية ما نسبته تقارب 10-12 بالمئة دولة إنتاج القمح و 15- 20 بالمئة من إنتاج الذرة و20-25 بالمئة من الصادرات العالمية من زيت عباد الشمس[3] .

تعتمد حوالي 27 دولة الشرق الأوسط وجنوب الصحراء الكبرى الإفريقيتين، وأسيا الوسطى فيما يتمثل ما يقارب 750 مليون نسمة في واردتها الغذائية من مادة القمح من

---

[1] عبد الله عاشوري، ***مرجع سابق*** ، ص337.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، موجز منظمة الأغذية والزراعية عن إمدادات الحبوب والطلب عليها ، على الربط Food production index (2014-2016 = 100) | Data (worldbank.org) تصفح في 2024/06/5.

[3] ندى الملاح البستاني ، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي عالميا وعربيا ، ***المشرق الرقمية*** ، ع20 ، (افريل 2022 .) ص 25

روسيا وأوكرانيا، وهو ما يجعل الوضع الغذائي لهذه الدول آخذا في الانهيار والتراجع خاصة بسبب الحرب الروسية والأكرانية من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع وغلاء أسعار هذه المواد في السوق الدولية بسبب تلك الحرب.

في جانب قريب من الأزمات الدولية، تأتي أزمات دولية كجائحة كوفيد 19 التي انتشرت في أغلب دول العالم خلال السنوات القليلة الماضية وأدت إلى تضرر سلسلة التوريد العالمية للغذاء وترض الأمن الغذائي في كثير من الدول للتراجع، وحتى الجزائر تأثرت بجائحة كوفيد 19 وعرفت فيها البلاد أنواعها من المضاربة غير المشروعة في تجارة الغذاء، وهو ما دفع السلطة لمجابهة الظاهرة بقوانين وإجراءات ردعية في سبيل حماية حقوق المواطنين في الغذاء.

سيطرة الدول المتطورة على الغذاء، حيث أصبح الغذاء سلاحا تحتكره الدول المنتجة والمتحكمة فيه سواء كما أو من خلال التحكم في أسعاره، وباتت الدول التي تمتلكه والمصدرة له تستعمله كأداة ضغط، وانتقلت التبعية للدول المستوردة له إلى بلدان تعاني الابتزاز والضغط السياسي من قبل الدولة المنتجة له[1] .

أما فيما يخص الحبوب الجافة فتعتمد الجزائر على أكثر من50 بالمئة من الاستيراد لتحقيق أمنها الغذائي، خاصة ما تشهده هذه المواد من ارتفاعات في الفترة الأخيرة

[1] مريم علواني، ***مرجع سابق***، ص236.

خلاصة الفصل الثاني:

منذ الاستقلال سعت الجزائر الى تحقيق الأمنها الغذائي واعتمدت بذلك عدة سياسة وإصلاحات اقتصادية والتي تأثرت بطبيعية الاقتصاد الجزائري، والتطور الذي شهدته الأنظمة الاقتصادية الدولية ، ومن خلال ما سبق عرضه في هذا الفصل حيث تطرقنا إلى تطور الامن الغذائي في الجزائر اهم السياسات التي اتبعتها ، أيضا اهم المؤشرات التي تعتمد في قياس الأمن الغذائي والتي اعتمدنها في معرفة واقع الامن الغذائي في الجزائر حيث ان المؤشرات تدل على ان الجزائر تعاني من هشاشة في أمنها الغذائي رغم إمكانياتها الكبيرة، حيث تستورد أكثر من 55% من حاجياتها الغذائية الاستراتيجية. تعتمد زراعة المحاصيل الاستراتيجية على الأمطار، مما يجعل الإنتاج عرضة للتقلبات الجوية. ورغم الإصلاحات الزراعية منذ السبعينات وحتى برنامج التجديد الزراعي 2010–2014، لم تحقق الجزائر تقدماً ملموساً في تحسين الأمن الغذائي. في مايو 2024، بلغ الإنتاج الزراعي 7 ملايين طن، مغطياً 95% من الاحتياجات، ولكن الأمن الغذائي لا يزال غير مستدام بسبب الاعتماد الكبير على الاستيراد والتقلبات المناخية. وهذا بسبب مجموعة من العوامل التي تؤثر على تحقيق الامن الغذائي في الجزائر إضافة الى طابع الريعي للاقتصاد الوطني.

الفصل الثالث:

تداعيات الاقتصاد الريعي على الأمن الغذائي

تمهيد:

تعد قضية الأمن الغذائي من أبرز التحديات التي تواجه الجزائر في ظل اقتصادها الريعي المعتمد بشكل كبير على العائدات النفطية. يؤدي إلى تقلبات اقتصادية نتيجة لتذبذب أسعار السوق العالمية، مما ينعكس بشكل مباشر على الاستقرار المالي والاقتصادي للبلاد. هذا الوضع يعزز من هشاشة الاقتصاد الجزائري ويقلل من قدرته على تطوير قطاعات إنتاجية مستدامة، خاصة في مجالات الزراعة والصناعة الغذائية.

في سياق هذا الفصل، سوف نتطرق إلى كيفية تأثير الاقتصاد الريعي على الاقتصاد وعلى السياسة حتى الجانب الاجتماعي، وماهي اهم التحديات التي يشكلها الاقتصاد الريعي في الجزائر، وسوف نتطرق الى سبل تحقيق الامن الغذائي وكيفية تغير الاقتصاد الجزائري من ريعي يعتمد على النفط بشكل أساسي الى اقتصاد متنوع.

المبحث الأول: تأثير الاقتصاد الريعي على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

تعد قضية الأمن الغذائي من القضايا الأساسية التي تواجه الدول في الوقت المعاصر، حيث يتزايد الطلب على الموارد الغذائية نتيجة للنمو السكاني والتغيرات المناخية والاقتصادية. تلعب النظم الاقتصادية دورًا محوريًا في تحقيق الأمن الغذائي، ولا سيما في الدول ذات الاقتصاد الريعي. الاقتصاد الريعي هو النظام الذي تعتمد فيه الدولة بشكل رئيسي على الإيرادات الناتجة عن استخراج وبيع الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز، دون تنويع حقيقي في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

في الجزائر، يشكل الاقتصاد الريعي جزءًا كبيرًا من الهيكل الاقتصادي للدولة، حيث تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز لتمويل اقتصادها. هذا الاعتماد الكبير على قطاع واحد قد يعرض الأمن الغذائي للخطر، نظرًا لتقلبات الأسعار العالمية للموارد الطبيعية وضعف تنمية القطاعات الزراعية والصناعية .

المطلب الأول: علاقة الاقتصاد الريعي بتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

الجزائر هي واحدة من الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية، بمعنى أن النفط والغاز يعتبر مصدر الإيرادات الأمني الأساسي، حيث نجد أن عائدات الطاقة هي الركيزة الأساسية للإيرادات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي. لذا، نجد أن الاقتصاد الريعي يؤثر على جوانب عديدة من نشاطات الحياة والاقتصاد الاجتماعي، من ضمنها الأمن الغذائي. أثر الاقتصاد الريعي على الأمن الغذائي في الجزائر يكون في اعتماد النفط والغاز وأثره على الاقتصاد هنا تكمل علاقة تأثير الريع بالأمن الغذائي.

يعد النفط المادة الأولية والأساسية في الصناعة والتجارة العالمية وفي مختلف المجالات الأخرى ، و استمرار التقلبات في أسعار النفط أمر لا مفر منه ، ومنه تأثر هذه التقلبات على المجال الاقتصادي و الاجتماعي للدول المصدرة أمر حتمي ، كونها تعتمد بشكل أساسي على عائدات النفط في تمويل مختلف المشاريع والاستثمارات

الخاصة بالتنمية في مختلف القطاعات الحيوية داخل الدولة ، ونظرا لهذا جعل العديد من الدول وخاصة الدول المصدرة للنفط عرضة للصدمات الخارجية ، حيث ساهمت الانخفاضات المتتالية في أسعار النفط في إحداث تغيرات في المؤشرات الاقتصادية للدول المصدرة للنفط[1].

وباعتبار الجزائر واحدة من الدول الريعية فإنها تواجه نفس الانعكاسات السلبية الناتجة عن الانهيارات المتكررة لأسعار البترول، حيث تمتد هذه الاثار السلبية إلى كافة المجالات والقطاعات كون تركزها على العائدات النفطية وضعف القاعدة الإنتاجية ، حيث قامت الجزائر بالاعتماد على هذه العوائد منذ بسط نفوذها على ثروتها النفطية عام 1971 ، دون العمل الجدي على البحث عن مصادر أخرى لتوفير عائدات التي تسيطر على نسبة90 بالمئة .من حجم الصادرات الإجمالية ، هذه الأخيرة أصبحت كذلك مرتبطة بأسعار البترول في السوق العالمية ، حيث أثر انخفاض أسعار البترول في لآونة الأخيرة على الاقتصاد الوطني ، وتسبب في تضرره من خلال التراجع الكبير في المؤشرات الاقتصادية الكلية ، وأهمها تراجع الإيرادات المالية للدولة والتي بدورها أدت إلى التراجع في معظم المؤشرات الخاصة بمختلف القطاعات ومنها القطاع الفلاحي[2] .

المرجو منه والذي سطرت له عدة برامج ومخططات على مر فترات زمنية كبيرة، حيث من خلال الإحصائيات السابقة ذكرها في المباحث السابقة أن الجزائر لطالما عانت من عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من المنتوجات وخاصة الحبوب، حيث لاحظنا الفجوة الكبيرة التي تخلفها هذه المادة وقيمة الفواتير الضخمة التي تصرفها

---

[1] منير بوجمعة، أثر ***تقلبات أسعار النفط على الأمن الغذائي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة: 1986–2020***، رسالة ماستر (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2023/2022)، ص146.

[2] ***المرجع نفسه*** ، ص 146.

الحكومة في سبيل استيراد ما ينقص من هذه المادة من أجل تحقيق الاكتفاء للمواطن ، ناهيك عن الثورة الحيوانية التي مازالت هي الأخرى بعيدة كل البعد عن تحقيق الاكتفاء الذاتي ، وإن وجدت في تكون بأسعار مرتفعة غير متكافئة مع القدرة الشرائية المتدنية لمعظم الشعب الجزائري ، وتبقى المشكلة عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليص من كمية وفاتورة الاستيراد

غير ان مشكلة الامن الغذائي في الجزائر مرهونة بتحقيق عائدات نفطية كبيرة ، حيث أن هذه الأخيرة تعاني من تقلبات كبيرة وأزمات مختلفة جعلها تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج الفلاحي في الجزائر ، وبالتالي عدم تحقيق الأمن الغذائي ، حيث أنه وبفضل عائدات النفط يتم توسيع البرامج والمخططات التنموية المخصصة للقطاع الفلاحي من خلال دعم الفلاحين وتزويدهم بالآلات الحديثة والمتطورة الخاصة الفلاحي ، وأيضا تشغيل اليد العاملة بقوة في هذا القطاع ، إلا أن تقلبات أسعار النفط حالت دون ذلك مما تسبب في ضعف الإنتاج الفلاحي مقابل الزيادة الكبيرة والسريعة لعدد السكان في الجزائر، حيث زاد الطلب على الغذاء مما دفع بالحكومة إلى الاستيراد و دفع فواتير ضخمة في ذلك ، هذا جعل الفجوة الغذائية في الجزائر تتسع بدلا من أن تتقلص ، وأصبحت الجزائر تعاني من التبعية الغذائية مما قد يتسبب في تغلغل آثار هذه التبعية لجوانب حساسة داخل الدولة وخاصة الجانب السياسي.[1]

[1] *المرجع نفسه ، ص 146.*

المطلب الثاني: تداعيات الاقتصادية للاقتصاد الريعي:

يشكل الاقتصاد الريعي جزءًا كبيرًا من هيكل الاقتصاد الجزائري، معتمدًا بشكل رئيسي على إيرادات النفط والغاز الطبيعي. هذا الاعتماد الكبير يجلب معه تحديات تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. يتناول هذا المطلب تحليل تأثيرات الاقتصاد الريعي على الاقتصاد الجزائري، بما في ذلك تأثيره على النمو الاقتصادي، والاستثمار، والتنويع الاقتصادي، والاستقرار المالي. سنسلط الضوء على التحديات الناجمة عن الاعتماد على الموارد الطبيعية، والسياسات الممكنة لتخفيف هذه التأثيرات وتعزيز التنمية المستدامة في الجزائر[1].

يؤدي الريع إلى تحول الدولة من دولة إنتاجية إلى دولة تخصيصية، حيث تُستخدم الموارد المالية الضخمة بشكل يؤدي إلى اقتصادات مشوهة تعتمد على الاستهلاك المسرف وعلى الإيرادات من بيع الموارد الطبيعية. هذا يظهر بشكل واضح في تراجع أسعار النفط في 2014 الذي كشف عن أزمة الجزائر الاقتصادية وأداءها المتدني.

المشكلة الأساسية للاقتصاد الريعي ليست في طبيعته بحد ذاته، بل في الاعتماد عليه دون تنويع الأنشطة الاقتصادية. من أبرز المشاكل الناتجة عن هذا الاعتماد هو "المرض الهولندي"، حيث يؤدي تدفق عائدات كبيرة من العملة الأجنبية إلى رفع قيمة العملة المحلية، مما يضعف قدرة القطاعات الإنتاجية على المنافسة، ويؤدي إلى ركودها وازدهار القطاعات غير التبادلية.

[1] الرزاز عمر، ***النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية–الأبعاد الاقتصادية***، (لبنان : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ط1). ص 25.

في الجزائر، يظهر الاعتماد الكبير على القطاع النفطي كأحد السمات الرئيسية، حيث يشكل القطاع الاستخراج جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى.[1]

الشكل رقم (24): تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية في الإنتاج المحلي الإجمالي.

الوحدة: النسبة المئوية

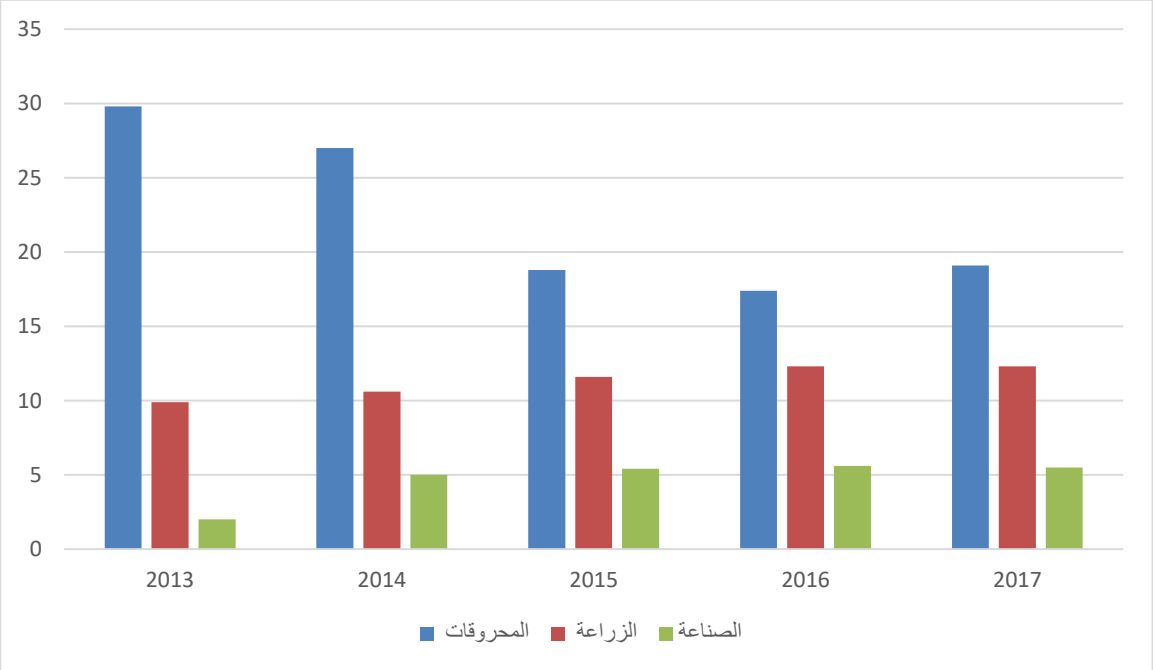

مصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على إحصائيات (2010- Banque d'Algérie le rapport 2017) Bank Of Algeria (bank-of-algerilla.dz) .consulte le 06-06-2024.a11.49.

يظهر الرسم البياني تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية في الإنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2013 إلى 2017. شهد قطاع المحروقات، الذي كان الأكبر مساهمة، تراجعًا من حوالي 30 في 2013 إلى 20 في 2015، ثم استقرارًا في السنوات اللاحقة. قطاع الزراعة أظهر استقرارًا نسبيًا في مساهمته التي

[1] سامية معتوق، غنية بن حركو، محمد حراث، "معضلة الريع في الجزائر"، ***مجلة جديد الاقتصاد***، م.15، ع.1(2020)، ص 186.

تراوحت بين 10 إلى 15 دون تغييرات كبيرة. أما قطاع الصناعة، فقد حافظ على مستوى مساهمة ثابت تقريبًا بين 5 إلى 10 مع بعض التذبذبات الطفيفة. هذه النتائج تشير إلى ضرورة تعزيز قطاعي الزراعة والصناعة لتعويض التراجع في قطاع المحروقات وضمان تنوع واستدامة الاقتصاد.

من خلال التحليل أعلاه تتجلى عوارض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري، حيث ينمو ويزدهر القطاع النفطي على حساب القطاعات الأخرى (الصناعة والزراعة). فعلى الرغم من أن الإيرادات النفطية قد ساعدت على نمو النشاط في القطاعات غير النفطية، إلا أن الهياكل الاقتصادية الحالية ما تزال تعتمد وبشكل كبير على النفط.

ومن طبيعة الاقتصاديات الريعية أنه يتم تنفيذ برامج التنمية بحسب حضور الولاءات وليس الاستحقاقات ، وعليه تعتمد المشروعات استنادا على المطالبات وليس بناء على الإحصاءات والدراسات الفعلية ، وتخضع مناقشات المشروعات على الفئوية والمناطقية والمحسوبية وصلات المتنفذين ، وعليه يتحول من مجرد خلل إداري ناتج عن سو الإدارة ونقص الرقابة إلى نوع من الثقافة التي تحظى بقبول اجتماعي وسياسي متزايد .الأمر الذي يجعل الفساد شأنا عاما لا يزول وينتهى مهما بدت بوادر الإصلاح هنا هناك ، وهذا ما يبدو جليا من ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولة سنويا [1].

الجدول رقم (10): ترتيب الجزائر طبقا لهذا المؤشر خلال فترة (2010-2019).

[1] *المرجع نفسه* ، ص187.

السنوات	الدرجة	الترتيب العالمي	عدد الدول المشمولة
2010	29	105	178
2011	29	112	182
2012	34	105	178
2013	36	94	177
2014	36	100	175
2015	36	88	168
2016	34	108	176
2017	33	112	180
2018	35	100	180
2019	35	106	180

مصدر: **Transparency International corruption perceptions index (2010–2019**http://www.transparency.org/lpi/index.html#cpi, consulte le 06-06-2024.a11.50.

وفقا للجدول أعلاه، يمكن الوقوف على عدة نقاط نذكر منها:

جزائر تنتمي إلى الفئة الثامنة الملونة بالأحمر والأحمر الداكن والتي تضم الدول التي تسجل درجات تتراوح بين (20–29) و (30–39)، وبالتالي تعتبر من الدول التي تسجل درجات متدنية في مجال الشفافية والحكم الراشد وتعرف انتشارا واسعا للفساد، وفيما يخص مرتبة الجزائر لم تتحسن على مدى الأعوام العشرة الماضية، إذ ظلت تتأرجح بين المرتبة 88 والمرتبة 112.

خلال الفترة من 2010 وحتى 2019 لم يشهد ترتيب الجزائر تحسنا سوى عامي 2010 و2015، حيث كانت الجزائر تحتل المرتبة 88، وهذه أدنى مرتبة احتلتها الجزائر حتى الآن ومنذ دخولها المؤشر، خاصة بعدما تبين أن ترتيب الجزائر هذا العام (2019) قد تراجع إلى 106 بدلا من100 عام، 2018 وهو ما يضعها في وضع متأخر جدا بالنسبة لدول العالم وحتى داخل إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[1]

المطلب الثالث: تداعيات السياسية والاجتماعية للاقتصاد الريعي:

[1] ***المرجع نفسه***، ص 188.

أ-على المستوى السياسي:

ينعكس دور الدولة الريعية موزعا للمزايا والخدمات في تحديد علاقة الأفراد، ونظر إلى حقوقهم في المشاركة السياسية، بحيث أصبحوا بشكل عام أقل تشددا في المطالبة هذه المشاركة. بعبارة أخرى، تؤدي الدولة الريعية إلى تراجع معدلات المشاركة السياسية وتغييب الديموقراطية، حيث يمنح تدفق الريع الخارجي استقلالا ماديا معتبرا ويعقبها من الحاجة إلى اكتساب شرعيتها من خلال صناديق الاقتراع، وهذا ما يوضحه مؤشر الديموقراطية في الجزائر.

الجدول رقم (11): تطور مؤشر الديموقراطية في الجزائر خلال الفترة (2012-2019)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الترتيب	118	118	117	118	126	128	126	113
قيمة المؤشر	3.83	3.83	3.83	3.95	3.56	3.56	3.50	4.01
العملية الانتخابية والتعددية	3.00	3.00	3.00	3.00	2.58	2.58	2.58	3.08
أداء الحكومة	2.21	2.21	2.21	2.21	2.21	2.21	2.21	2.86
المشاركة السياسية	3.89	3.89	3.89	3.89	3.89	3.89	3.89	5.00
المشاركة الثقافية	5.63	5.63	5.63	6.25	5.00	5.00	5.00	5.00
الحريات المدنية	4.41	4.41	4.41	4.41	**4.12**	**4.12**	3.82	4.12

The Economist Intelligence Unit's Index of Democracy, a Report 2012-2019 The World Press Freedom Index | RSF , consulte le06-06-2024 A 19.00

يظهر الجدول تطور مؤشر الديمقراطية في الجزائر خلال الفترة من 2012 إلى 2019، حيث يبرز عدة جوانب رئيسية تشمل الترتيب العام، قيمة المؤشر، العملية الانتخابية والعدالة، أداء الحكومة، المشاركة السياسية، المشاركة الثقافية، والحريات المدنية. شهد الترتيب العام للجزائر تغيرات طفيفة، حيث تراوح بين 117 و128، مع وصوله إلى 113 في عام 2019. قيمة المؤشر بدأت بـ 3.83 في عام 2012 واستقرت حول 3.56 من 2016 إلى 2019، مع تحسن إلى 4.01 في عام 2019، مما يشير إلى تحسن طفيف في مستوى الديمقراطية. العملية الانتخابية والعدالة تراجعت من 3.00 في 2012 إلى 2.58 في 2016–2018، قبل أن ترتفع إلى 3.08 في 2019، بينما بقي أداء الحكومة ثابتًا عند 2.21 حتى 2018، مع تحسن إلى 2.86 في 2019. المشاركة السياسية تحسنت تدريجيًا من 3.89 في 2012 إلى 5.00 في 2019، بينما شهدت المشاركة الثقافية تقلبات، حيث ارتفعت إلى 6.25 في 2015 ثم استقرت عند 5.00 من 2017 إلى 2019. أما الحريات المدنية، فقد حافظت على مستوى مستقر تقريبًا بين 4.41 و4.12. يعكس الجدول استقرارًا نسبيًا مع تحسينات طفيفة في بعض الجوانب، لكنه يشير أيضًا إلى تحديات مستمرة تحتاج إلى معالجة لتحسين مستوى الديمقراطية في الجزائر بشكل أكبر.

أما بالنسبة إلى المضمون الاجتماعي، فتفضل الدولة الريعية التعامل مع مؤسسات التدعيم الأبوية العمودية التركيب مثل القبلية والطائفية والإثنية تخرجها من حيزها الاجتماعي وتقحمها في الريع عبر زعمائها. أما المؤسسات ا□تمع المدني الأفقية التركيب (نقابات عمالية، نقابات مهنية، جمعيات أهلية)، فتبقى موضع شك وتوجس . تداعيات كل ما سبق علي منظومة الأخلاق والقيم في ا□تمع ما تتمثل في الإذعان والتملق تجاه السلطة، والتنافر مع الآخرين، حيث أن كل ما يحصل عليه أي منهم وهو انتقاص مما يمكن أن يحصل الآخرون والاستهلاك التفاخري[1]

[1] ***المرجع نفسه***، ص 188

ب- على المستوى الاجتماعي:

وفقا لمعظم الدراسات التي تناولت أحوال الاقتصاد الريعي، فإن الدول التي تعتمد عليه تصاب ما يطلق عليه "لعنة الموارد"، خاصة الدول النامية المنتجة للنفط، إذ تساهم إيرادات النفط على حين غفلة من أهلها في تحقيق طفرة من النمو لدى هذه الدول، دون أن ترفق هذه الطفرة بتنمية حقيقية ومستدامة، أو إصلاح سياسي ومؤسسي، والاعتماد هذا مطلق إذ لا إنتاج حقيقي يسند هذه الطفرة التنموية التي يصنعها النفط، ومن مظاهر تحول هذه النعمة إلى نقمة أن تستعمل في شراء الولاءات ويتحول المواطنين إلى رعايا منتفعين، وبذلك تتلافى الحكومة ضغوطات الشعب ومطالبه بالإصلاح من خلال علاقة زابونية تمنح للحكومة شرعية استمرارها في الحكم مع استمرار ارتفاع مستوى معيشة المواطنين، وانخفاض الريع يهدد شرعية النظام واستقراره، وينتج من الريعية غياب المحاسبة والشفافية، مع عدم تحصيل الضرائب من المواطنين في ظل تغطية الريع لهذه الفجوة فضلا عن الفساد في توزيع العائدات النفطية على الدوائر المقربة من السلطة [1] ، ومن تم يتسبب نموذج الاقتصاد الريعي في انعكاسات سلبية جمة على الانسجام والتناسق من السلطة الاجتماعي فيحدث خلل في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تفقد من خلالها الدولة سلمها الاجتماعي، بعرقلة الديمقراطية وتعزيز السلطوية والديكتاتورية.[2]

من النتائج المامة للنظرة الريعية كما يرى بعض الباحثين، أن المجتمع المدني قد أسقط مطالبه عن الدولة، لأنه لا يرى من حقه التأثير في السياسة.

---

[1] آفة بدر عليوة عبد السلام، ***فشل نموذج الدولة الريعية قراءة في الأزمة الفنزويلية***، **المركز** العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ***تقييم حالية ماي***، 2019 ص: 01 .02.

[2] مبارك عبد الفتاح،" *اقتصاد الريع وانعكاساته السلبية عل السلم الاجتماعي*"، ***مجلة الاحياء***، م.21، ع.29، (اكتوبر 2021)، ص1027.

كما أن الدولة قد نجحت في التخلص من وشائجها المدنية، هذه الاستقلالية مرتبطة بمداخيل النفط الكبيرة المدفوعة مباشرة للدولة.[1]

الانعكاس السلبي الأبرز لاقتصاد الريع على الصعيد الاجتماعي هو تمكن السلطة من وضع مؤسسات المجتمع المدني في حالة ركود باستثناء التي تبدي ولاءها للحاكم، وهو ما يعطيها قدرة أكبر للمناورة في الحد من نشاط مؤسسات المجتمع المدني التي تستهدف الإصلاح والتغيير، وتعد المساومة الأسلوب الأبرز لاستمالة القيادات المناوئة وشراء ولائها، وفي حالات أخرى تلجأ النخب الحاكمة لإنشاء مؤسسات مدنية موازية وتدعيمها من عائدات النفط لإضعاف تلك المناوئة وصرف اهتمام المواطن عنها[2].

يذهب نزيه أيوبي في تحليله للتضامنيات بأن بعضها يميل إلى التقارب والتعاون مع الدولة على أساس التقاء المصالح، كالقبائل المتحالفة مع الدولة والتي قد تشكل الحجر الأساس للبنية العسكرية أو الحرس الوطني في بعض الدول، وقد يفسر هذا الإطار النظري في التعبيرات المختلفة عن عدم الرضا أو الاستياء، في ظل انعدام أو محدودية المشاركة السياسية، ويميل البعض من هذه التضامنيات إلى أخذ موقف معارض من الدولة بشكل شبه تلقائي، وبالتالي يميل إلى الدفع بمراجعة المنظومة الاجتماعية القائمة برمتها، في حين إن التضامنيات المندمجة أو القريبة من السلطة تعبر عن استيائها داخل سياق المنظومة كالمطالبة بحصة أكبر من ريع النفط كبديل للإصلاح السياسي[3].

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص1027

[2] الشقاق المجتمعي في دول مجلس التعاون: الطائفية نموذجا، مجلة الثابت والمتحول، 2014 الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة مجلة صادرة عن مركز الخليج لسياسات التنمية ص: 40.

[3] حكيمي توفيق، وحشاني فاطمة الزهراء، ***استعصاء الديمقراطية ووفرة الموارد الطبيعية –دراسة في الأعراض السياسية ل "لعنة الموارد"***، ص: 282.

كما أظهرت بعض الدراسات أن الريع يحول دون التحولات الاجتماعية المطلوبة فهو يعيق عملية التحول الديمقراطي، كما حدث في الجزائر خلال العشرين سنة الاخيرة [1]، حيث إن ابرز صفة مشتركة بين مجتمعات الاقتصاديات الريعية هي أضعف الإرادة والمبادرة الوطنية إذ يصبح المواطن إتكالياً أكثر مما هو منتجا أو مبدعا ،وذلك بتربية الفرد تربية اتكالية ، بدل ما يكون الفرد عونا للدولة في الإنتاج المحلي يصبح عالة عليها في ظل الاقتصاد الريعي، كما ينعكس نمط الريع على عمران المجتمعات حيث تصبح السيطرة على مراكز الثروة ومراكز اتخاذ القرار في يد فئة معينة، وبذلك يظهر الاستهلاك الترفي عند المجتمع، كما أن النظام الريعي يقوض على نحو خطير النسيج الاجتماعي من زاوية أخرى لان الإنسان قد يقبل أن يغتني البعض على أساس الجهد والجدارة، غير أنه لن يتسامح مع أولئك الذين ينجحون من خلال التلاعب ومنح الامتيازات من طرف الحاكم . فقد تتجلى هاته الامتيازات في شكل إعفاء أو تخفيف ضريبي، كان من الواجب تحصيله لصالح الخزينة العمومية، لأن الدولة تجد سهولة في تحصيل إيراداتها من عائدات النفط أسهل بيروقراطيا وأكثر شعبية سياسيا من تحصيل الضرائب، والسبب أن الخزينة متخمة بسبب عائدات النفط فيصبح بوسع الحكومة تحويل بعض هذه الأموال إلى الشعب بتخفيض الضرائب وهو عين الفساد والتهديد المستقبلي للسلم المجتمعي في البلد[2].

المبحث الثاني: التحديات والسياسات لمواجهة تداعيات الريع على الامن الغذائي

تواجه الجزائر كغيرها من الدول الريعية عدة تحديات في سبيل تحقيق امنها الغذائي إن الاعتماد المفرط على عائدات الموارد الطبيعية يؤدي إلى تبعات اقتصادية

[1] أعياد عبد الرضا عبدلا، وعدنان كاظم جبار الشيباني، "الاقتصاد الريعي وأثره في بناء دولة العراق وقوته"، ***مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية***، ص: 294.

[2] مبارك عبد الفتاح، ***مرجع سابق***، ص1028

واجتماعية معقدة، تشمل التقلبات في أسعار السلع الأساسية والتبعية الاقتصادية للإيرادات الريعية. هذه التحديات تسلط الضوء على أهمية تبني سياسات فاعلة للتخفيف من آثار الريع على الأمن الغذائي وكيفية تحقيقه والبحث عن سبل تنوع الاقتصاد. في هذا المبحث سوف نتطرق إلى تحديات التي تواجه الأمن الغذائي وسياسات التنوع الاقتصادي وفي الاخير سوف نتطرق إلى سبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

المطلب الأول: تحديات الأمن الغذائي في الجزائر

إن مشكلة تحقيق الغذاء وتأمينه وتوزيعه تعد من أبرز المشاكل التي تواجه دول العالم، فبالإضافة إلى هذه المشكلة الرئيسة، تتعرض الدول العديد من التحديات والمعوقات التي تتحول دون قيام الدولة بمهمتها في تحقيق أمنها الغذائي.

ولقد ذهب العديد من الدراسين والمختصين والباحثين في الدراسات الأمنية إلى تقسيم التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي إلى تحديات مباشرة وأخرى غير مباشرة.

أ- **التحديات المباشرة:** تواجه الأمن الغذائي مجموعة من التحديات المباشرة والتي يمكن أن نقسمها إلى:

تحديات طبيعية: وتشمل تهديد التصحر للمناطق الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى انتشار الملوحة في الأراضي المروية الذي يؤدي إلى تقليص مساحة الأراضي الزراعية وبالتالي تراجع الإنتاج الزراعي، ومشكلة الاحتباس الحراري وتغير المناخ التي أثرت على العديد من المحاصيل الزراعية، وتدهور الإنتاج الزراعي العالمي، ومشاكل المياه .... إلخ.

تحديات اجتماعية: وتخص التوسع الحضري الكبير الذي رافقته الهجرة من الريف إلى المدينة، وتزايد نسبة المستهلكين إلى المنتجين، والزحف المتزايد للأبنية الإسمنتية على

الأراضي الزراعية الخصبة في ضواحي المدن، وكذا تشئت الحيازات الزراعية خاصة في الدول العربية.

تحديات اقتصادية: وتتمثل في ارتفاع الأسعار العالمية وتبعاتها على بعض الدول، والذي من شأنه أن يؤدي إلى صعوبة الحصول على السلع الغذائية الأساسية، واحتكار الدول العظمى فائض الإنتاج الزراعي والغذائي والذي تستطيع استخدامه كسلاح لخدمة أغراضها متى ما أرادت.

تحديات سياسية: وتخص تأثير الاضطرابات والتوترات السياسية على موضوع الأمن الغذائي، الذي قد تستخدمه بعض الدول كورقة رابحة الضغط على دول أخرى.

ب – التحديات غير المباشرة: هناك مجموعة من العوامل التي تشكل تهديدا غير مباشر للأمن الغذائي، والتي يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال:

الانفجار السكاني: يذهب العديد من الاقتصاديين إلى اعتبار عامل السكان من أبرز العوامل التي تشكل تهديدا للأمن الغذائي وهو ما أشار إليه العديد من الاقتصاديين

قصور السياسات الاقتصادية والتبعية الاقتصادية: يشكل هذين العاملين تحد للأمن الغذائي لاسيما بالنسبة للدول المختلفة، حيث لازالت معظم هذه الدول تعاني من ربط اقتصاداتها بالغرب، نتيجة لسياسات استعمارية قديمة والتي فرضت على هذه الدول المتقدمة.[1]

المطلب الثاني: سياسات التنوع الاقتصادي.

[1] مبروك قويسي، كمال بن موسى، "تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه"، ***مجلة اقتصاد المال والأعمال***، م. 07، ع.02، (سبتمبر 2022)، ص 434.

يعرف التنويع الاقتصادي: "على انه عملية تدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى، وقادرة على توفير فرص عمل للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل[1]."

كما يعرف على أنه: "عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات [2].

وبصفة عامة فالتنويع الاقتصادي: هو توسيع للقاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام.

- **آليات الخروج من الاقتصاد الريعي وفقا للبدائل الاقتصادية في الجزائر:**

اولا : قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل عن المحروقات

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الاقتصاد القومي، ذلك لأن الاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم على وجود الشركات الكبيرة وحدها فقط، بل بوجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية، وتوفير شبكة واسعة من الموردين

[1] حامد عبد الحسين الجبوري، "التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية"، الموقع، https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/39112 تاريخ اطلاع 2024/06/07.على 10:41.

[2] محمد كريم قروف، "قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)"، ***مجلة الواحات للبحوث والدراسات***، م.9، ع2 (2016).638.

والقادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة وغيرها من الأنشطة التكاملية في أي من القطاعات الاقتصادية وهو ما تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

1-أهمية المؤسسات الصغرة في الجزائر:

على الرغم مما تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحديات ضخمة، خاصة في عصر العولمة والرأسمالية التي تعتمد على نظام السوق، الا انها بقيت تحتل الأهمية الأولى في الاقتصاديات الوطنية كونها المحرك الرئيسي والمصدر ، التقليدي لنمو وتطور الاقتصاد،[2] حيث أنها تعتبر أحد مجالات الاهتمام المتزايد في مختلف الاقتصاديات العامة، والاقتصاد الجزائري خاصة، وذلك من خلال التركيبة المالية والهيكلية والقانونية التي جعلتها تتمركز ضمن أولويات الإصلاح الجزائري بغية الوصول الى المعدلات الاقتصادية للمستويات المعيشية، وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم، ويبرز دورها فيما يلي :

- المساهمة في زيادة الناتج القومي وذلك من خلال توجيه المخدرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئ رؤوس الأموال.
- قيامها بدور الصناعات المغذية للصناعات الكبرى وذلك لكوا مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة ببعض احتياجاتها.
- وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية سواء كانت خامات غير مستثمرة او سلع نصف مصنعة مما يساعد على الانتاج.
- تنمية الصادرات وذلك من خلال توفير السلع القادرة على المنافسة او تحل محل السلع المستوردة.

---

[1] نبيل جواد، ***إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة***، (لبنان :مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007)، ص86.

[2] هايل عبد المولى طش طوش. ***المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية***، (عمان: دار الحامل للنشر والتوزيع، 2012)، ص6.

- رفع مشاركة الاناث في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تدعيم دور الصناعات الريفية كالنسيج والملابس المطرزة.
- تنمية المواهب والابتكارات.[1]

2-تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جزءا هاما من النسيج الاقتصادي وذلك بسبب الخصائص والامكانيات التي يتمتع بها هذا اليوم من المؤسسات وبسبب الدور الكبير والبارز الذي يؤديه في بناء اقتصاد الدولة من خلال تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، والتي يمكن قياسها من خلال نسبة المساهمة وتحقيق القيمة المضافة، بالإضافة الى الدور الكبير الذي تؤديه في ترقية الصادرات ومساهمتها في التنمية المحلية.[2]

-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة: ان دور قطاع المؤسسات الصغيرة لا يقتصر على الجانب الاجتماعي من خلال توفير مناصب شغل والتقليل من معدلات البطالة وانما تساهم أيضا في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في الناتج الداخلي والقيمة المضافة.

- مساهمة المؤسسات غيرة المتوسطة الخام خارج قطاع المحروقات: باعتبار إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو من القطاعات المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في الجزائر وهو بطبيعة الحال يعتبر من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام دون النظر إلى قطاع المحروقات باعتباره القطاع الأول في الاقتصاد الوطني دون منافس. فالناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في تزايد مستمر حيث انتقل من 2745.4 مليار دينار جزائري سنة 2004 الى ان بلغت قيمته 6060.80 مليار دينار جزائري سنة 2011، كما اتضح لنا أيضا ان مساهمة القطاع

[1] سمان علي، **مرجع سابق**، ص105.

[2] سمان علي، **مرجع سابق**، ص106.

الخاص (للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر)، وهذا ما يفسر أن الجزائر تسير نحو الانفتاح والتحرر الاقتصادي وتطبيق ميكانيزمات اقتصاد السوق وفتح باب الاستثمار.

ثانيا: الزراعة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري

يعد القطاع الفلاحي الجزائري من اهم القطاعات الاقتصادية التي وجب الاهتمام بها وذلك لان التطور، الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع مرهون بواقع زراعتها .

1.الإمكانات والفرص المتاحة:

تحوز الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع، اضافة لامتلاكها لعدة موارد مائية وأرضية وبشرية .

1- الموارد المائية: يمكن تقسيمها حسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية توجز في الآتي[1]:

- الموارد المطرية: اذ تتمركز في المنطقة الشمالية للبلاد، والتي تقدر نسبتها 7% من إجمالي المساحة الإجمالية، تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192مليار 3 بنسبة 92 % .
- الموارد السطحية: تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية الأنهار وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8مليار م3/ السنة و13.5 مليار م3/ السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب.
- الموارد الجوفية: تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000 بئر صغير، و90000 ينبوع و23.000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 7 مليار 3 في السنة.

[1] احمد تي، حمزة بالي، **واقع وأفاق تسيير الموارد المائية في الجزائر في إطار تحقيق التنمية المستدامة**، ملتقي وطني حول اقتصاديات، المياه والتنمية (14) المستدامة30، جامعة بسكرة، نوفمبر 1 -ديسمبر ،2011 ص3.

2- الموارد الأرضية: للجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار، في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة لم تكن إلا حوالي 8.42 مليون هكتار فقط لسنة 2009 ، بنسبة % 20 من المساحة الزراعية الكلية.

3-الموارد البشرية: باستخدام تحقيقات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتضح أن متوسط اليد العاملة الفلاحية بلغ 2.325مليون عامل خلال 2009-1980 وتراوحت اليد العاملة بين 1.633 مليون عامل و3.152 مليون، خلال عامي 1980 و2009 على التوالي، حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة ب 1.519مليون عامل أي بنسبة93.%

2 أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر

لا يمكن التفكير في التنمية الاقتصادية دون اعتبار الفلاحة بداية وأولوية التنمية نظرا لارتباطها كخط خلفي ومحرك أساسي لباقي القطاعات، فضلا عن اعتبارها كخط أمامي مهم تستقبل مخرجات باقي القطاعات، وحسب ما ورد في تقرير التنمية في العالم سنة 2008 الصادر عن البنك الدولي، برزت أهمية القطاع الفلاحي الجزائري[1] في الآتي:

- المساهمة في النمو الاقتصادي: من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (25): تطور مساهمة نمو القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2013):

الوحدة: النسبة المئوية.

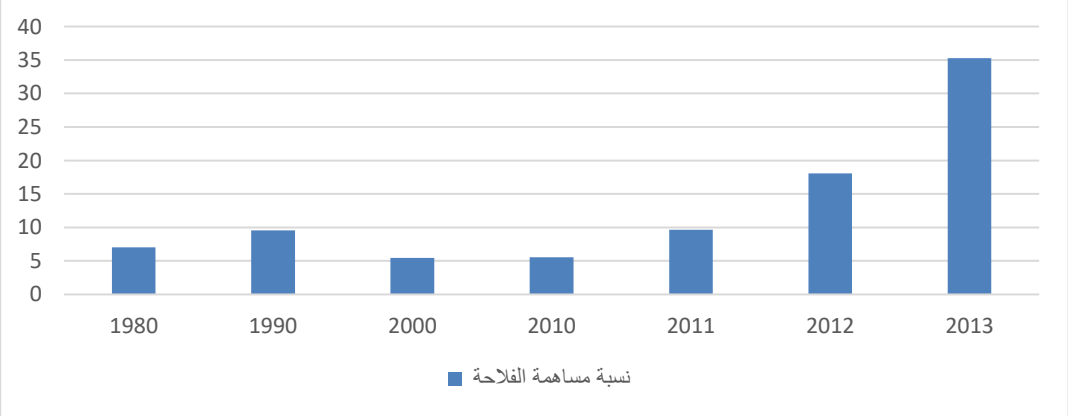

[1] سمان علي، حتمية التنويع الاقتصادي كأداة للخروج من الاقتصاد الريعي -دراسة حالة الجزائر -، ***مجلة دراسات مالية، محاسبة وجبائية***، م02.، ع01، (جوان 2022)، ص107.

مصدر: من إعداد الطالبة اعتمد على معطيات زهير عماري، القطاع الفلاحي في الجزائريين الإمكانات المتاحة واشكالية الاكتفاء الذاتي، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف، يومي23 – 24 نوفمبر ،2014 ص3.

يشير المخطط البياني إلى تطور مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي في الجزائر بين عامي 1980 و2013. بدأت المساهمة بنسبة حوالي 6% في عام 1980 وارتفعت إلى حوالي 9% في عام 1990، ثم انخفضت مرة أخرى إلى حوالي 6% في عام 2000 وإلى حوالي 5% في عام 2010. ومع ذلك، شهدت الفترة من 2011 إلى 2013 زيادة ملحوظة، حيث ارتفعت المساهمة إلى حوالي 10% في 2011 و18% في 2012، ووصلت إلى 36% في 2013. تعكس هذه الأرقام تحسنًا كبيرًا في القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة، مما يشير إلى تأثير إيجابي للسياسات الزراعية والاستثمارات الجديدة. لتحقيق استدامة هذا النمو، يُوصى بمواصلة دعم القطاع الزراعي من خلال السياسات الحكومية والمبادرات الاستثمارية.

- المكانة الاقتصادية: ويمكن توضيح هذه الأخيرة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (26): تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1980–2013):

الوحدة: النسبة المئوية

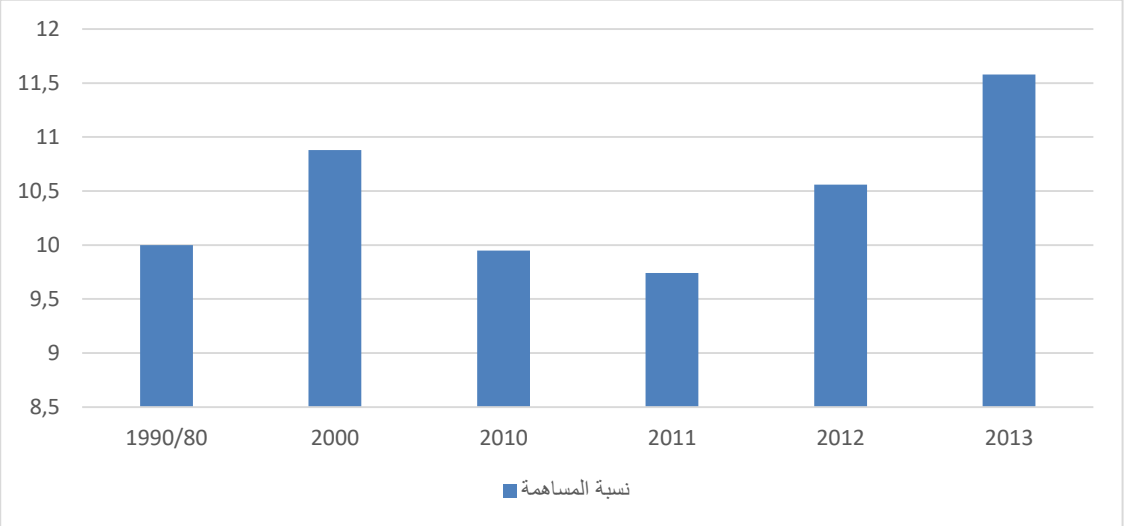

مصدر: من إعداد الطالبة اعتمد على معطيات زهير عماري، القطاع الفلاحي في الجزائريين الإمكانات المتاحة واشكالية الاكتفاء الذاتي، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي، جامعة الشلف، يومي23 – 24 نوفمبر ،2014 ص4.

يُظهر المخطط تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام بين عامي 1980 و2013. بدأت المساهمة بحوالي 10% في فترة 90/1980، وارتفعت إلى حوالي 11% في عام 2000. ثم انخفضت إلى حوالي 10% في عام 2010، واستمرت في الانخفاض إلى حوالي 9.5% في عام 2011. عادت النسبة للارتفاع إلى حوالي 10.5% في عام 2012، وبلغت أعلى قيمة لها في عام 2013 بحوالي 11.5%. بشكل عام، شهدت مساهمة القطاع الزراعي تقلبات مع ميل نحو الزيادة في السنوات الأخيرة.

ثالثا: القطاع السياحي كمكمل استراتيجي للاقتصاد الجزائري:

عكس قطاع السياحة في البلدان المتقدمة والنامية مدى التقدم الحضاري والاجتماعي والعلمي للشعوب، وذلك لماله من أبعاد اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية، وتعتبر الجزائر من أهم الدول التي تتمتع بإمكانيات وقدرات سياحية متنوعة، تساهم في تحقيق التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري، والتي يمكن أن تكون بديلا حقيقيا لقطاع المحروقات ويظهر ذلك من خلال[1]

1-المؤهلات السياحية للجزائر:

تبلغ مساحة الجزائر 2.180.741 كلم 2 الأمر الذي يجعلها البلد الأكبر والأوسع إفريقيا، وهي من البلدان التي تطل على حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز مناخه بالاعتدال حيث تملك المقومات التالية:

[1] عدنان محريق، بن حموده محبوب، ***التنويع الاقتصادي: المفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه***، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين البدائل والخيارات، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 02 و03 نوفمبر ،2016، ص 08.

-**المناطق السياحية:** تتميز المناطق السياحية في الجزائر بتنوع ثري تراث الارث الثقافي والحضاري حيث يمكن توزيعها على النحو التالي :

– المنطقة الساحلية للقالة وهي تحتوي على نظام بيئي غابي وبحري وثروات حيوانية.

–حضيرة قورايا (بجاية) تمتد على مسافة 10 كلم على الساحل وفيها مناظر رائعة .

–حضيرة تازة معقد القبائل المساحة البحرية لقزيرت.

–الحضيرة الوطنية الشناوة وهي تمتد على 500 هكتار والجبل الساحلي للشناوى تيبازة.

– **المناطق الصحراوية:** تبلغ مساحة المناطق الصحراوية في الجزائر حوالي 2 مليون كلم 2 موزعة على05 مناطق كبرى في الجنوب هي ادرار، اليزي ، تمنراست ، تندوف ، وادي ميزاب وهي مناطق تمتلك مواقع ومناظر رائعة للاكتشاف لذلك 9 أصبحت السياحة الصحراوية تكتسي أهمية بالغة[1] .

–**المقومات الحموية (الحمامات المعدنية):** ساهم المخطط الرئيسي الذي أعده القطاع تحت إشراف على المستوى القانوني من تمكين المستثمرين الخواص ENET المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية والأجانب من استغلال 202 منبع للمياه المعدنية يوجد معظمها في شمال البلاد وهي 136 منبعا ذا أهمية محلية، 55 منبعا ذا أهمية جهوية و11 منبعا ذا أهمية وطنية .

–**المعالم الأثرية والتاريخية للجزائر:** تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة وتعتبر من بين الدول التي تتوفر على المناطق الأثرية وتظهر هذه الثروة في تصنيف اليونسكو لسبع مناطق أثرية ضمن التراث العامي وهي وادي ميزاب، منطقة

[1] لشريف بوفاس، منصف بن خديجة، ***ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر الواقع والتحديات*** الملتقى الوطني الأول حول المقاولاتية، وتفعيل التسويق السياحي، في الجزائر، 23-22 أفريل ،2014 ص.05

طاسيلي، حي القصبة بالعاصمة، تيبازة ، جميلة، وتيمقاد، قلعة بني حماد ولهذا وجب تركيز الجهود ورد الاعتبار وترقية التراث الثقافي.[1]

2 -الآثار الاقتصادية للسياحة في الجزائر:

يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الاستراتيجية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وحل المشكلة الاقتصادية عن طريق توفير وجلب العملة الصعبة، وبالتالي فالأثار الاقتصادية للقطاع السياحي هي اثار كبيرة منها:

- **تدفق رؤوس الاموال الأجنبية:** تساهم السياحة بدرجة ملموسة في جذب جزء مهم من النقد الاجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة من خلال انواع التدفقات النقدية الأجنبة المحصلة، وتظهر الاحصاءات المتعلقة بالسياحة ان دخل السياحة اصبح يمثل المصدر الاول للعملات الأجنبة لحوالي % 38 من دول العالم ومن اكبر خمس مصادر لبقية الدول.

-**نقل التقنيات الحديثة والمتطورة:** تعمل الدول التي ترغب في زيادة مواردها من السياحة على استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة كلما كان ذلك ممكن في جميع مرافقها وخدماتها السياحية.

- **تشغيل الايدي العاملة:** في الجزائر تمت ملاحظة تزايد مساهمة هذا القطاع في توفير مناصب العمل، وبحسب موقع 10وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية فقد بلغ عدد المناصب 420000 لسنة 2012.[2]

-**المساهمة في تحقيق وتنمية التوازن الاقتصادي بين المناطق:** في حالة قيام الدولة باستثمار المواقع السياحية في كافة المناطق المختلفة من الوطن فان هذا يؤدي الى تنمية وتطوير هذه الأقاليم بشكل متوازن.

---

[1] سمان علي، "حتمية التنويع الاقتصادي كأداة للخروج من الاقتصاد الريعي -دراسة حالة الجزائر -"، ***مجلة دراسات مالية، محاسبة وجبائية***، م:02، ع:01، (جوان2022) ، ص105.

[2] وقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية على الموقع:https://www.mta.gov.dz / اطلاع عليه في 2024/06/07 على ساعة 10:57.

-**تحسين ميزان المدفوعات:** السياحة كصناعة تصديرية غير منظورة تساهم في تحسين ميزان المدفوعات في البلد .ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الاموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، وزيادة موارد النقد الاجنبي والمنافع التي يمكن تحصيلها نتيجة لخلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الاخرى، حيث بلغت عائدات القطاع السياحي الجزائري 430 مليون دولار وذلك سنة 2012 وتعتبر هذه الإيرادات ضعيفة بالنظر دائما الى مؤهلات 11الاستثمار السياحي في الجزائر[1].

المطلب الثالث: سبل تحقيق الامن الغذائي في الجزائر

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، والإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية، لحصول على أغدية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم من أجل التمتع بحياة موفورة الصحة والنشاط[2].

أ- متطلبات الوصول لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

تتطلب عملية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر اتخاذ إجراءات جادة وصارمة، إضافة إلى ضرورة القيام بإجراءات أخرى ترتبط بتعديل أنماط الاستهلاك الغذائي وكيفيات التغذية السليمة والمستدامة التي لها آثار على حماية حقوق الأجيال الحالية وحتى المستقبلية في غذاء سليم ومستدام، صون الموارد المتاحة والحفاظ عليها.

1- تقديم الدعم وتشجيع الفلاحين والمنتجين ومختلف المؤسسات أو التعاونيات قصد توسيع إنتاج المواد الغذائية التي تعرف استيرادا واسعا والتي ترهق عملية استيرادها الميزان

[1] الديوان الوطني للإحصاء على الموقع: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique38 اطلاع عليه في 2024/06/07 على ساعة25: 11.

[2] قادري حسين، سبل تحقيق الأمن الغذائي المستدام، ***مجلة الباحث للدراسات السياسية***، م8، ع.1، (2021)، ص585

التجاري، وتعمق من مشكلة الامن الغذائي في الجزائر كمنتوجات القمح والشعير والبقوليات والحليب.[1]

2- مد يد العون وتقديم التسهيلات فيما يخص اقتناء وتمويل نشاطات الإنتاج الفلاحية والصناعات التحويلية ذات الصلة لاسيما ما تعلق منها باقتناء البذور والعتاد الحديث الذي تتطلبه الزراعات الحديثة، في هذا الإطار يمكن منح القروض متوسطة أو بعيدة الآجال في حالة الضرورة من المؤسسات المالية والبنكية المحلية

3- دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير القطاع الفلاحي عبر توسيع المساحات المسقية باستغلال السدود والمجمعات المائية في أقاليم الشمال والهضاب العليا وترشيد استهلاك المياه.[2]

4- مرافقة القطاع الصناعي للقطاع الفلاحي، من خلال تسخير القطاع الأول ليكون في خدمة ومساعدة القطاع الثاني فيما يرتبط بالتصنيع أو الإنتاج أو التخزين أو التعليب أو الصناعات التحويلية للمنتوجات الفلاحية خصوصا في مواسم الإنتاج الوفيرة التي تكون فيها تلك المنتوجات والسلع عرضة للتلف والهدر

5- الاستفادة من الطاقات البشرية الهائلة علما أن الجزائر تزخر بيد عاملة شبابية واسعة مؤهلة بالإضافة إلى إمكانية فتح الباب أمام العمال والفلاحين القادمين من دول الساحل ووسط الصحراء، كما يمكن أيضا الاستعانة وفتح الباب أمام المؤسسات والشركات المختصة في الميدان الفلاحي والزراعي من الدول الصديقة للجزائر (الصين ، روسيا ،تركيا ...) التي لها موقع ريادي وهام في المجال الفلاحي من حيث الإنتاج أو الخبرة التكنولوجية

2 مريم علواني،" متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر –الواقع والآفاق"، ***مجلد الناقد للدراسات السياسية***، م.5 ع.01، (2021)، ص 234.

[2] ***المرجع نفسه***، ص 234.

والمؤهلات في الجزائر والذي سيكون له دون شك أثر إيجابي في تحسين وترقية الإنتاج الزراعي والحيواني كما ونوعا [1].

خلاصة الفصل الثالث:

نستنتج أن الاقتصاد الجزائري يعتمد الجزائر بشكل كبير على النفط والغاز كمصدر رئيسي للإيرادات، مما يجعل اقتصادها عرضة لتقلبات أسعار هذه الموارد. هذا الاعتماد يعوق تنويع الاقتصاد، حيث تساهم الزراعة بنسبة 12% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، ويؤدي إلى ضعف الإنتاج المحلي وزيادة الاعتماد على استيراد الغذاء بنسبة 75%. تقلبات أسعار النفط تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وأسعار المواد الغذائية، بينما يعاني القطاع الزراعي من ضعف البنية التحتية ونقص الاستثمارات. الاقتصاد الريعي في الجزائر يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر بسبب قلة التنويع الاقتصادي، وتفاقم عدم الاستقرار الاجتماعي نتيجة تقلب الإيرادات الحكومية وضعف تمويل الخدمات العامة. الاعتماد على النفط يعزز الفساد والمحسوبية، مما يضعف المؤسسات ويقلل من كفاءة الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، تركز الثروة في يد الدولة يزيد من الاستبداد السياسي ويحد من الديمقراطية والحريات.

ومن أجل مواجه هذه التحديات يجب على الدولة ان تقوم بسياسات تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات وذلك بالاعتماد على عدة قطاعات حيوية مثل السياحة والزراعة وغيرها من القطاعات التي يمكن ان تحقق قيمة مضافة الى ناتج الوطني تساهم في تطور الاقتصاد وخروجه من التبعية الريعية.

وفي الاخير من اجل امن غذائي مستدام قدمنا بعض الطرق الممكنة التي يمكن ان تساهم في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر وذلك بالاعتماد على الاستثمار في القطاع الفلاحي، الاستفادة من الطاقات البشرية وغيرها من البدائل التي تحقيق الأمن الغذائي.

[1] عبد الله عاشوري، "الأمن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه"، ***مجلة القانون المجتمع والسلطة***، م.13، ع.01 (2024)،ص341.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستي لي تأثير الاقتصاد الريعي على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر توصلت الى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد أساس على صادرات الموارد الطبيعية البترول والغاز. حيث ان ظاهرة الريع لا ترتبط فقط بالموارد الطبيعية كالنفط والغاز وغيرها، وإنما بطبيعة ونوع العلاقة بين المؤسسات السائدة والأفراد، حيث ان الريع أصبح نمط للحياة في المجتمع الجزائري وخلق بذلك عقلية ريعية اثرت على نمط الإنتاج في الدولة الجزائرية.

أدى التركيز على القطاع النفطي إلى تهميش قطاعات حيوية أخرى، حيث انه مع ارتفاع نسبة القطاع النفطي في الناتج تنخفض مساهمة القطاعات الإنتاجية، مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين تطور قطاع التصدير المزدهر وقطاع التصدير التقليدي، وهذا يمثل أحد اعراض إصابة الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي، مما يتطلب تهيئة بيئة استثمارية ملائمة لتطوير القطاعات الإنتاجية غير الاستخراجية من أجل زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

ان هذا الاعتماد على الريع النفطي أدى الى زيادة التبعية الغذائية للخارج في مجال الغذاء وذلك عن طريق الاعتماد على استيراد ما ينقص من الغذاء من اجل تحقيق الاكتفاء من المواد الأساسية، وهذا ما يساهم في زيادة الفجوة الغذائية في البلاد، والبقاء في التبعية للخارج.

إضافة الى عدة عوامل تساهم أيضا في عدم تحقيق الامن الغذائي. برغم من الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر، وحتى السياسات والإصلاحات التي وضعتها الجزائر منذ الاستقلال من اجل نهوض بالاقتصاد الوطني ومحاولة التخلص من التبعية الغذائية غير انها لم تحقيق تغير كبير بل حققت نجاح نسبي. ذلك رجع بالأساس ان تلك المخططات والإصلاحات تعتمد بشكل أساسي على عائدات النفط في تمويلها. وتتأثر بتقلبات كبيرة وازمات مختلفة هذا ما جعلها غير فعالة بشكل كبير. حيث ان عائدات النفط

يتم توظيفها من خلال توسيع البرامج والمخططات التنموية المخصصة للقطاع الفلاحي من خلال دعم الفلاحين تدعيمهم من اجل النهوض بالقطاع الفلاحي.

من خلال تحليلنا لوضع الامن الغذائي في الجزائر توصلنا الى انها تحتل مراتب متواضعة في المؤشرات الدولية للأمن الغذائي، رغم إمكانياتها الطبيعية والبشرية الكبيرة. فهي تستورد أكثر من 55% من حاجياتها الغذائية الاستراتيجية، مما يجعل أمنها الغذائي هشاً ومعتمداً على التجارة الخارجية وتقلبات الأسواق العالمية. وعلى الرغم من الإصلاحات العديدة التي أقرتها منذ الاستقلال، بدءاً بالثورة الزراعية في السبعينات وصولاً إلى سياسة التجديد الزراعي والريفي خلال البرنامج الخماسي 2010-2014، إلا أن الجزائر لم تتمكن بعد من تحقيق تقدم ملموس في تحسين أمنها الغذائي. يعود هذا الفشل بشكل رئيسي إلى اعتماد زراعة المحاصيل الاستراتيجية، مثل الحبوب، على الأمطار، مما يجعلها رهينة للتقلبات الجوية وتذبذب تساقط الأمطار من موسم لآخر، مع تخصيص جزء يسير فقط من المساحة الزراعية لهذه المحاصيل.

على الرغم من تحقيق الجزائر إنتاجاً تجاوز سبعة ملايين طن في مايو 2024، ما غطى 95% من احتياجات البلاد، إلا أن الأمن الغذائي لا يزال هشاً. الاعتماد الكبير على استيراد أكثر من 55% من حاجياتها الغذائية الاستراتيجية، والتقلبات الجوية التي تؤثر على إنتاج المحاصيل، يجعل الجزائر غير قادرة على تحقيق اكتفاء ذاتي مستدام. الإصلاحات الزراعية السابقة، رغم أهميتها، لم تؤدِ بعد إلى تحقيق تقدم ملموس في تحسين الأمن الغذائي.

الخاتمة

نتائج الدراسة:

من خلال دراستي لي وضع الامن الغذائي في ظل الاقتصاد الريعي في الجزائر نستنتج ما يلي:

- فشلت الجزائر في بناء نموذج تنموي شامل ومستدام، وعجز الاقتصاد الريعي عن دعم التنمية، مما انعكس ذلك بشكل كبير سلبي على الأفراد.
- أدى الاعتماد على الريع النفطي والغازي في الاقتصاد الجزائري، الى كبح تطور بقية القطاعات، والى بروز أزمات اقتصادية، خاصة خلال فترات تراجع أسعار النفط والغاز في الأسواق الدولية.
- ساهمت ممارسات الدولة الريعية في الجزائر الى ظهور الفساد وظهور اللوبيات اقتصادية التي تساهم في توزيع غير عادل للثروة سواء بين الافراد أو المناطق.

توصيات الدراسة:

من خلال ما تم التوصيل إليه من استنتاجات بمكن صياغة الاقتراحات الآتية قصد معالجة المشاكل:

- تبنى وتنفيذ سياسات زراعية وطنية بديلة عن السياسات المتبعة سابقا، والتي يمكن من خلالها القضاء على الجوع والفقر وسوء التغذية وتساهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان.
- تقديم الدعم المادي والمعنوي للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات طابع الفلاحي لما لها من أثر إيجابي في القضاء على الفقر والجوع.
- تطوير وتحسين البنية التحتية الزراعية وشبكة المواصلات ووحدات التخزين والأسواق، وذلك بهدف عصرنة القطاع لتسهيل العملية الإنتاجية والتسويقية والتخزينية، وتوفير أكبر قدر من الجهد والوقت والمال.

- زيادة عدد العاملين الجزائريين في القطاع الفلاحي للمساهمة في امتصاص البطالة خاصة في المناطق النائية والريفية التي تفتقد وجود مشاريع استثمارية، وذلك من خلال خلق المزيد من المشاريع الاستثمارية الفلاحية.
- تشجيع الاستثمار الفلاحي وتعزيز الشراكة بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى ليكون القطاع الفلاحي ذا قيمة استراتيجية في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تيسير وتبسيط شروط وإجراءات الاستثمار في القطاع الفلاحي.
- إدراج البعد البيئي في مختلف عمليات الإنتاج الفلاحي وذلك من خلال حماية الموارد الطبيعية الموجودة في الجزائر وترشيد استغلالها لضمان استدامتها والحفاظ عليها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. أديب نعمة، ***الدولة الغنائمية والربيع العربي***. بيروت: دار الفارابي، 2014.
2. بهلول محمد بلقاسم ، ***سياسة التخطيط التنمية اعادة تنظيم مسارها في الجزائر***. ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزء الاول. ،1999
3. تومي عبد الرحمان ، ***الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق***. الجزائر: دار الخلدونية، 2011.
4. جواد نبيل ، ***إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة***. لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2007.
5. دواد سعد الله ، ***الازمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر: دراسة على ضوء الازمات المالية العالمية***، الجزائر: دار هومة، ، 2013.
6. السعدي صبري زاير ، ***التجربة الاقتصادية في العراق الحديث***. بغداد :دار المدى للثقافة والنشر الطبعة الاولى، 2009.
7. عبد المولى هايل،. ***المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية***، عمان : دار الحامل للنشر والتوزيع، ،2012.
8. عبد الوهاب مطر الداري، ***الاقتصاد الزراعي***. بغداد: دار المعرفة، ط 1 ،1980،.
9. مدني بن شهرة، ***الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل***، عمان : دار هومة للنشر، 2009
10. هاني احمد، ***اقتصاد الجزائر المستقلة***، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ، 1993.
11. ياسر صالح ، ***النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة حالة العراق***، بغداد: مؤسسة فريدريش إيبريت، 2015

رسائل والاطروحات:

1. بعموش مصطفى، ***الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر***، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة والنظم المقارنة، الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ، 2022-2023.
2. بن يمينة إيمان، زوري عبد المجيد، ***سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر***، مذكرة ماستر، جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية، ، 2015-2016
3. بوغدة نور الهدى ، ***دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي -حالة الجزائر***، رسالة ماجستير جامعة فرحات عباس سطيف 01 : كليةالعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014-2015،
4. خراز بلال، ***السياسات الزراعية وافاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر***، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ، 2012-2013
5. داودي سهيلة ، سمية قرفي، ***الاقتصاد الجزائري من الاشتراكية لاقتصاد السوق الواقع، الأهداف، التحديات***، مذكرة ماستر جامعة 08 ماي 1945، قالمة : كلية العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومؤسسات المالية، ، 2010/2009،
6. درواسي مسعود ، ***لسياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004***، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر، 2005.
7. صاحب يونس ، ***السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر: دراسة حالة المواد الغذائية الأساسية 2000-2014***، رسالة ماجستير جامعة تيزي وزو : كلية العلوم السياسية ، 2014-2015.
8. عبد الحفيظ كينة ، ***مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر***، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، 2003،
9. علاوة نواري، ***خوصصة المؤسسة العامة الجزائرية، دراسة تحليلية في الأسباب والأساليب والاثار***، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير جامعة المستنصرية الأردن : كلية العلوم الاقتصادية، ،2001.
10. مجالدي علي ، ***مخاطر الاقتصاد الريعي على الأمن الانساني للدول دراسة حالة الجزائر***، أطروحة لشهادة الدكتورة ، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية وعلاقات دولية، 2018-2019 .

11. ملاوي لخضر عبد الرزاق ، ***متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حلالة الجزائر***، أطروحة دكتورة، جامعة تلمسان، 2010.

12. نويصر بلقاسم، ***التنمية في نسق القيم الاجتماعية***، اطرحوه الدكتورة. جامعه قسنطينة،2010

ت- المجلات العلمية :

1. عبدلا أعياد عبد الرضا ، كاظم جبار الشيباني وعدنان ،" الاقتصاد الريعي وأثره في بناء دولة العراق وقوته"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،
2. البستاني ندى الملاح ، "تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي عالميا وعربيا ، المشرق الرقمية" ، ع 20 ، (افريل 2022).
3. مبارك عبد الفتاح،" اقتصاد الريع وانعكاساته السلبية عل السلم الاجتماعي"، مجلة الاحياء، المجلد :21، العدد :29، (اكتوبر 2021).
4. برشي عبد الكريم ، حصر الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013.

5. بزار محمد سفين ، بن صاوله صراح ، تحليل وتقييم الوضعية الاقتصادية الجزائرية في ظل البرامج التنموية المنجزة ظل البرامج التنموية المنجزة.،economies et du management . revue Algerineالمجلد 08 ، العدد 02 ، 2017.
6. بقلقلة، براهيم محمد صلاح، واحمد ضيف، تشخيص ظاهرة المرض الهولندي في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط وآليات مواجهتها، مجلة الواحات للبحوث والدراسات 2021.
7. بن بزة يوسف، ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد :38 جامعة الحاج لخضر، باتنة، جوان 2018
8. بن محمد، هدى عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال فترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 2020.
9. بوفليح نبيل، تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة: الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 2013، 09.

10. جغفري جمال ،العجال عدالة ، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وآثره على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة 2000-2015، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد: 10، العدد 02، 2018.

11. دغموم هشام قبايلي عبد النور ، تقييم الأمن الغذائي في الجزائر حسب المؤشرات العالمية المتخصصة خلال الفترة 2014-2020، مجلة افاق للعلوم، المجلد07 العدد04 2022

12. رمضان محمد ، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد والحاجة الى الموازنة الصفرية، مجلة الاقتصادية ، عدد 05 ، 2024 .

13. الشقاق المجتمعي في دول مجلس التعاون: الطائفية نموذجا، مجلة الثابت والمتحول ،الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة مجلة صادرة عن مركز الخليج لسياسات التنمية 2014

14. الشيخ، داوي الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر واشكالية البحث عن الكفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 25 عدد 02، 2009.

15. صابة مختار، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي -البيئة والمكونات -، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد 01، 2010.

16. صالحي ناجية ، مختار فتيحة ،" أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014)"، جامعة سطيف، 2013.

17. عاشوري عبد الله ، الأمن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، المجلد :13، العدد :01، 2024،

18. العربي على ، واقع التنمية في الجزائر في لأزمة الجزائرية لمجموعة من المؤلفين ن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1996.

19. عرقوب نبيلة ، مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري واليات نجاحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي 24، 2011،

20. عز العرب محمد، "الدولة الريعية "، دورية شهرية مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية ولإستراتيجية، العدد 65، السنة السادسة، 2010.

21. علواني مريم ، متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر –الواقع والآفاق، مجلد الناقد للدراسات السياسية، المجلد: 05 العدد :01، 2021،

22. علي حمزة، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002–2001،

23. علي سمان ، حتمية التنويع الاقتصادي كأداة للخروج من الاقتصاد الريعي –دراسة حالة الجزائر –، مجلة دراسات مالية، محاسبة وجبائية، المجلد :02، العدد:01، جوان 2022.

24. فرحات عباس ، سعود وسيلة ، عرض عام لبرنامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001–2014، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 01، 2018.

25. قادري حسين، سبل تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة الباحث للدراسات السياسية، المجلد،08 العدد01: ،2021

26. قروف محمد كريم ، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2014–1980)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد: ،9 العدد،2 ،2016.

27. لرزاز عمر، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية–الأبعاد الاقتصادية"، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان.

28. مبروك قويسي، كمال بن موسى، تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد: 07، العدد :02، سبتمبر 2022.

29. مزوري الطيب ، برامج التنمية الفلاحية في الدول المغرب العربي بين واقع معالجة المشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية) وتحديات النظام التجاري المتعدد الأطراف، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد :06، المركز الجامعي تمنراست، جوان 2014.

30. مسعى، محمد سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

31. معتوق سامية، غنية ين حركو، محمد حراث، معضلة الريع في الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد، 15، العدد 01، 2020 .

32. مكيد على، بن عباد فريدة، وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي: دراسة تحليلية المتاح من الإنتاج، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير العلوم التجارية . جامعة المسيلة، العدد 17، 2017.

33. مهديد فاطمة الزهراء، حاجي فطيمة، واقع وتحديات جهود مكافحة الفقر الريفي قي الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدية، العدد 06، جوان 2016.

34. ناصر مراد، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة..

35. نجاني وافية، واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة باتنة 1، مجلد 08، عدد 02.

الملتقيات :

1. بوفاس الشريف، منصف بن خديجة، ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر الواقع والتحديات، الملتقى الوطني الأول حول المقاولاتية، وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، 23-22 أفريل 2014،

2. بوهزه، محمد الاصلاحات في المؤسسات العمومية الجزائرية بين الطموح والواقع، ملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة، الدور الجديد للدولة المنعقد في 03 الى 05 اكتوبر 2004، جامعه فرحات عباس، سطيف، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة المتوسطة الاورو مغربي، 2004،

3. تي احمد، بالي، حمزة واقع وأفاق تسيير الموارد المائية في الجزائر في إطار تحقيق التنمية المستدامة، ملتقي وطني حول اقتصاديات، المياه والتنمية (14) المستدامة30، جامعة بسكرة، نوفمبر 1 -ديسمبر ،2011.

4. حفناوي امال، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برنامج النمو والانعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح، المؤتمر الدولي تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، يومي 11-12 مارس 2013.

5. زايري يقاسم المؤسسات، وفرة الموارد والنمو الاقتصادي: بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري، مداخلة في الملتقى الدولي حول " تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 جامعة سطيف 01 يومي 12/11 مارس 2013 ص08.

6. ضيف احمد، هاني محمد، الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات مدخلة بعنوان: "نقمة الموارد وسمات الدولة الريعية حالة الجزائر في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي 2000،2015"، جامعة بويرة يومي 30/29 نوفمبر 2016 ص 05.

7. عدنان محريق، بن حموده محبوب، التنويع الاقتصادي: المفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين البدائل والخيارات، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 02 و03 نوفمبر ،2016.

التقرير:

1. لمنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي ،2018.
2. المركز الوطني للمعلومات: الأمن الغذائي، عدن، 2008.
3. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018 ص 63
4. الوقود الحيوي والأمن الغذائي، تقرير مقدم من فريق الخبراء رفيع المستوى المعنى بالأمن الغذائي والتغذية، تقرير HLAPS يونيو 2013.
5. بدر آفة ،عليوة عبد السلام،" فشل نموذج الدولة الريعية قراءة في الأزمة الفنزويلية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقييم حالية ماي ،2019
6.

مراجع اجنبية:

1. . Hazem Babalawo, Giacomo. Luciana ،The Rentier State ،Routledge 1987
2. Anais ozyavus and Dorothée Schmid Persistence and Evolutions of the Rentier State Model in Gulf Countries. IFRI FRQNCE APRIL

3. Bertrard Hervieu et al, Mutations et défis pour l'agriculture au Maghreb, Les notes d'analyse du CIHEAM, N° 16, 2000,

4. Hazem Babalawo, The Rentier State in the Arab World, Arab Studies Quarterly ،Pluto Journals Vol. 9, No. 4,
5. MADR. Le renouveau rural. Évaluation de la mise en œuvre des contrats de performance 16 -ème réunion d'évaluation des cadres Algérie.
6. Hussein Madhavi '' ,The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran '', in: M.A. Cook, ed ,.Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day) London: Oxford University Press, 1970.
7. Matthew gray. A theory of later rentiers in the araba state of the gulf, Qatar: center for international and regional studies,2011

المواقع الالكترونية:

1. حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، شبكة النبأ المعلوماتية، ص،03 على الموقع، https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/39112 تاريخ اطلاع 2024/06/07.على 10:41.
2. الديوان الوطني للإحصاء على الموقع:https://www.ons.dz/spip.php?rubrique38 اطلاع عليه في 2024/06/07 على ساعة25: 11.

3. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، موجز منظمة الأغذية والزراعية عن إمدادات الحبوب والطلب عليها ، على الربط Food production index (2014-2016 = 100) | Data (worldbank.org) تصفح في 2024/06/5.
4. وقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية على الموقع:https://www.mta.gov.dz / اطلاع عليه في 2024/06/07 على ساعة 10:57.

الشكر والعرفان

الإهداء

ملخص

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

مقدمة 02

الفصل الأول: ملامح الاقتصاد الريعي في الجزائر 12

المبحث الأول: النظريات المفسرة للريع 13

المطلب الأول: نظرية الدولة الريعية.....14

المطلب الثاني: نظرية المرض الهولندي.....19

المطلب الثالث: نظرية لعنة الموارد الطبيعية.....20

المبحث الثاني: طبيعة الاقتصاد الجزائري.....22

المطلب الأول: السياق التاريخي للاقتصاد الجزائري.....23

المطلب الثاني: مظاهر الاقتصاد الريعي في الجزائر 37

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.....43

خلاصة الفصل الأول 54

الفصل الثاني: واقع الأمن الغذائي في الجزائر 56

المبحث الأول: تحليل وقع الامن الغذائي في الجزائر.....57

المطلب الأول: مؤشرات الامن الغذائي.....57

المطلب الثاني: تطور الامن الغذائي في الجزائر.....62

المطلب الثالث: واقع الامن الغذائي في الجزائر.....68

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على تحقيق الامن الغذائي.....85

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي 85

المطلب الثاني: الفجوة الغذائية والعوامل المؤثرة فيها.....94

المطلب الثالث: عوامل عدم تحقيق الأمن الغذائي.....97

خلاصة الفصل الثاني.....102

الفصل الثالث: تداعيات الاقتصاد الريعي على الأمن الغذائي 104

المبحث الأول: تأثير الاقتصاد الريعي على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.....105

المطلب الأول: علاقة الاقتصاد الريعي بتحقيق الأمن الغذائي.....105

المطلب الثاني: تداعيات الاقتصادية للاقتصاد الريعي 108

المطلب الثالث: تداعيات السياسية والاجتماعية للاقتصاد الريعي.....112

المبحث الثاني: التحديات والسياسات لمواجهة تداعيات الريع على الامن الغذائي 116

المطلب الأول: تحديات الأمن الغذائي في الجزائر 117

المطلب الثاني: سياسات التنوع الاقتصادي.....119

المطلب الثالث: سبل تحقيق الامن الغذائي في الجزائر 128

خلاصة الفصل الثالث 130

خاتمة 132

نتائج الدراسة 134

التوصيات 134

قائمة المراجع 137

الفهرس 145